نموذج ترخيص

أنا الطالب : هدى قاسم حردان العقيدات أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته ليا.

اسم الطالب: هدى قاسم حردان العقيدات

التوقيـــــع: [illegible]

التاريـــــخ:

أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

إعداد

هدى قاسم حردان العقيدات

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة / إدارة الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني/ 2014

نوقشت هذه الرسالة (أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان) وأجيزت بتاريخ 23 / 12 / 2013.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ. د. محمد حسين أبونصار، (مشرفا ورئيسا)، أستاذ - محاسبة مالية	....
أ. د. علي عبد القادر الذنيبات، عضوا، أستاذ - تدقيق	....
د. بشير أحمد خميس، عضوا، أستاذ مشارك - محاسبة مالية وإدارية	....
أ. د. يوسف مصطفى سعادة، عضوا، أستاذ - محاسبة مالية وإسلامية (جامعة العلوم التطبيقية)	....

أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

إعداد
هدى قاسم حردان العقيدات

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة / إدارة الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون الثاني/ 2014

نوقشت هذه الرسالة (أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان) وأجيزت بتاريخ 23 / 12 /2013 .

أعضاء لجنة المناقشـــــــــة	التوقيـع
أ. د. محمد حسين أبونصار، (مشرفا ورئيسا)، أستاذ - محاسبة مالية	....
أ. د. علي عبد القادر الذنيبات، عضوا، أستاذ - تدقيق	....
د. بشير أحمد خميس، عضوا، أستاذ مشارك - محاسبة مالية وإدارية	....
أ. د. يوسف مصطفى سعادة، عضوا، أستاذ - محاسبة مالية وإسلامية (جامعة العلوم التطبيقية)	....

إهداء

[قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ] سورة الأنعام (7)

أهدي هذا العمل إلى أحبة كان لهم أكبر الأثر في حياتي
إلى

الحبيبة المكافحة، الصابرة، المعلمة والملهمة أمي حفظها الله

إلى روح والدي الحبيب رحمه الله

إلى روح والدي الثاني وأخي الكبير بشير الذي اختاره الله إلى جواره خلال كتابة هذه

الأطروحة

وإلى كل إخوتي وأخواتي لدعمهم ومساندتهم لي خلال هذه الدراسة

محمد، عمر، أحمد، سلوى، لبنى، تغريد، أميرة، آلاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله والشكر لله على تمام نعمه وكمال فضله والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أود في بداية هذه الرسالة أن أقدم جزيل شكري وعظيم امتناني إلى
المشرف على هذه الأطروحة وأستاذي
الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار
فلولا اشرافه وتوجيهاته لما كان لهذا العمل أن يحقق أهدافه جزاه الله عنا خير الجزاء

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ الدكتورعلي الذنيبات والدكتور بشير خميس والأستاذ الدكتور يوسف سعادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمنحي جزءاً من وقتهم لقراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري لأفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي في العمل وإلى كل من أسدى لي مشورة وقدم لي معونة، جزاهم الله عني جمعياً كل خير.

وختاماً أتمنى أن يكون عملي هذا لرفعة شأن بلدنا الغالي الأردن وأمتنا العربية والإسلامية.

والله ولي التوفيق

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

إعداد
هدى قاسم حردان العقيدات
المشراف
الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية ومكونات نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بجمع المعلومات من عدة مصادر منها موقع بورصة عمان، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بأبعاد كل من الرقابة الداخلية وهيكل الملكية وبعض أبعاد الحاكمية المؤسسية، وتم توزيعها على عينة من العاملين في الإدارة التنفيذية والرقابة الداخلية لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (44) شركة مساهمة عامة شملت (24) شركة من القطاع الصناعي و(20) شركة من قطاع الخدمات للفترة (2007 - 2011). تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف خصائص متغيرات الدراسة، وتم دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ربحية الشركات) باستخدام معامل ارتباط بيرسون، كما تم استخدام تحليل الانحدار لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (ربحية الشركات)، وقد خلصت الدراسة بالنتائج التالية :

1. هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح والعائد على حقوق الملكية. وكذلك هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدد أعضاء لجنة التدقيق والعائد على الأصول، بينما كان هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس والعائد على الأصول، وعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح وعدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس ونسبة مجمل الربح.
2. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة ملكية الحكومة، ونسبة ملكية الأجانب، ونسبة ملكية كبار المساهمين) والعائد على الأصول، وكذلك يوجد هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة ملكية كبار المساهمين، ونسبة ملكية مجلس الإدارة) ونسبة مجمل الربح. في حين يوجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين نسبة ملكية العرب ونسبة مجمل الربح.

3. أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية معاً تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول (ROA)، حيث كان أكثر المتغيرات تأثيراً نسبة ملكية الحكومة. كما أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية معاً تؤثر بشكل إيجابي على نسبة مجمل الربح (GPM)، وكان أكثر المتغيرات تأثيراً نسبة ملكية كبار المساهمين.
4. على الرغم من أن الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمة بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية إلا أن هذا الالتزام لا يؤثر على ربحية الشركات والمقاسة بكل من العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) ونسبة مجمل الربح (GPM).

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها التوصية إلى هيئة الأوراق المالية بتفعيل دليل الحاكمية وإلزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات الحاكمية المؤسسية وفقاً لما جاء بدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان في ضوء ما أظهرته الدراسة من أن الحاكمية المؤسسية تؤثر إيجاباً على ربحية الشركات والذي قد يحسن من أداء هذه الشركات وزيادة ثقة المستثمرين في الشركة ويقلل من المخاطر التي قد تواجه الشركة. ومطالبة الشركات المساهمة العامة الأردنية بإيجاد وحدة مستقلة للرقابة الداخلية تماشياً مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية وإيلاء وظيفة التدقيق الداخلي مزيداً من العناية والاهتمام وذلك بتدعيم دائرة التدقيق الداخلي بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها
- منهجية الدراسة
- التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة
- نموذج الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أساليب جمع البيانات
- أدوات الدراسة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- محددات الدراسة

مقدمة:

لقد أصبحت قواعد وأسس حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم، وباتت تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة.

وفي ضوء التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني على كافة الأصعدة وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال الوطني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد تم إعداد دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لينظم طبيعة العلاقة ما بين الادارة التنفيذية ومجالس إدارة تلك الشركات بصفتهم المالكين أو كبار المساهمين وبما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحافظ على حقوق الأطراف ذات المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).(دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية،2007).

لقد باتت الحاكمية المؤسسية وهي الجانب الأول الذي تغطيه هذه الدراسة واحدة من متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم، وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والوضوح والإفصاح والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات وتحديد العلاقات بين كافة الأطراف بوضوح، بما يوفر الأجواء المناسبة لتحقيق رؤية وأهداف المؤسسة والوصول إلى رسالتها المنشودة، وبما يضمن استغلال مواردها بشكل كفؤ.(دليل الحاكمية المؤسسية - التحكم المؤسسي، 2008)

ولضمان تطبيق معايير الحوكمه لابد من وجود نظام رقابه فاعل (وهي الجانب الثاني الذي تغطيه هذه الدراسة) وإلا سنكون غير قادرين على تحقيق الهدف الأساسي من وضعها. حيث أن التقدم العلمي والتكنولوجي أدى إلى تعدد الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها لتحقيق أهدافها (الحسبان، 2004)، ولذا كانت الرقابة الداخلية أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة لأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من من إدارة المؤسسة وتمثل صمام الأمان في الدفاع عن أصول وممتلكات الشركة وحمايتها من التلاعب حيث تشمل هذه الرقابة الخطط والطرق والإجراءات المستخدمة لتحقيق الأهداف وبالتالي تدعم الإدارة المعتمدة على أسس الأداء (الحسبان،2009).

هذا وقد أسند دليل حوكمة الشركات المساهمة الصادر عام 2007 عن هيئة الأوراق المالية في الأردن إلى مجالس إدارة تلك الشركات " اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة".

أما الجانب الثالث الذي تغطيه هذه الدراسة فهو هيكل الملكية والذي يعرف من خلال توزيع الملكية بالنسبة للأصوات ورأس المال، وكما يعتبر هوية لأصحاب الأسهم، ويعتبر هيكل الملكية ذا أهمية كبيرة في مجال حوكمة الشركات باعتبارها واحدة من الآليات الرئيسية للرقابة على التكاليف في الشركات في أدبيات حوكمة الشركات (Kumar, 2003)، وذو أهمية كبيرة كونه يحدد الحوافز للمدراء وبالتالي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية للشركات التي يديرونها (Jensen and Meckling, 1976) .

وتأتي هذه الدراسة للوقوف على أهمية تطبيق متطلبات الحوكمة وبما فيها ضمان وجود نظام رقابة فاعل وكذلك بيان دور هيكل الملكية وعلاقتها بربحية الشركات المساهمة العامة، وتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة بهدف تقديم التوصيات لتحسين وتفعيل آليات ومتطلبات الحاكمية المؤسسية وكذلك الرقابة الداخلية لتتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

تعاني بعض الشركات المحلية والدولية من ظاهرة الفساد الأداري والمالي، مما يقودها الى الخسارة والإفلاس، لذا أصبح من الضرورة البحث عن أدوات لمنع مثل هذه الظواهر، وأحد هذه الأدوات هو نظام حوكمة الشركات، وهو أداة رقابية ساهمت بتقليل الفساد بمختلف أنواعه (مشعل، 2008)، ومع توجه اهتمام العديد من الشركات المحلية والدولية حالياً بالرقابة الداخلية، ما هي إلا استجابة ودليل على أهمية الرقابة الداخلية في الشركات، وهذا يستدعي تفعيل دور الرقابة الداخلية داخل الشركات للاعتماد عليها في منع حدوث التجاوزات ومخالفة الأنظمة والتعليمات وحماية المال من الضياع وكشف التجاوزات إن وجدت والتصدي لها(غنيمات وصيام، 2011).

ولأن الحاكمية المؤسسية تعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات ومن العوامل الرئيسة للتنبؤ باستمرار الشركة أو فشلها على المدى الطويل، وكما أكدت العديد من الدراسات منها دراسة (يحياوي وبوسلمة، 2012) والتي أظهرت أن الشركات التي تطبق الحاكمية المؤسسية هي أكثر جذباً للمستثمرين، حيث ستحاول هذه الدراسة اختبار فيما إذا كان هناك تأثير لكل من الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات دليل قواعد الحوكمة، ونظام الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (315)، وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تؤثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
2. هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية الفعال على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
3. هل يؤثرهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

أهمية الدراسة :

تزايد الاهتمام لدى الكثير من الشركات بفصل الملكية عن الادارة وسعي المستثمرين إلى استثمار رؤوس أموالهم في الشركات المساهمة وخاصة في الشركات التي تتمتع بتطبيق متطلبات الحاكمية. حيث تساعد الحاكمية على رقابة وتقويم سلوك مجالس الإدارة نحو تحقيق مصالح المستثمرين عن طريق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم مركزها التنافسي في أسواق رأس المال وتعزيز سمعة

الشركة من خلال بناء الثقة مع المتعاملين معها (خضير، 2012)، كما أن قوة نظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر من أهم سمات تطبيق الحاكمية المؤسسية بشكل سليم يؤدي الى القدرة على الحد من تصرفات الإدارة الخاطئة التي تؤدي الى خلق تأثير سلبي في قيمة الشركة مما يؤثر بشكل مباشر على ثروة المالكين المتمثلين بحملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين. ولذلك فإن زيادة تفويض السلطات والشفافية والمساءلة (الحاكمية المؤسسية) أدت إلى بروز الحاجة الفعلية لوجود نظام رقابي فاعل يحقق الأهداف المنشودة لحماية الأصول من السرقة والضياع وسوء الاستعمال، ومنع الأخطاء والغش أو تقليل فرص ارتكابها، وتعتبر الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول في الشركة.

ونظراً لأن الحاكمية المؤسسية والرقابة الداخلية وهيكل الملكية تم إيلاؤها اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والدارسين ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه العوامل في تحقيق الأداء الفعال في الشركات ومنظمات الأعمال وبما أن معظم الدراسات السابقة تناولت الأسواق المتقدمة دون الأسواق الناشئة، والدراسات المحلية في الاردن على وجه الخصوص هي قليلة نسبياً، فكان لا بد من إجراء مزيد من الدراسات لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاثة وربحية الشركات، ولذا استمدت هذه الدراسة أهميتها بتناولها أثر هذه المتغيرات الثلاث على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك بإستخدام ثلاثة مقاييس للربحية.

حيث تشمل الدراسة (3) مجالات رئيسية هي :

1. أهم جوانب الحاكمية المؤسسية والتي تتمثل في(عدد أعضاء لجنة الحاكمية، وعدد اجتماعات لجنة الحاكمية، وعدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح، وعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح، ولجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد أعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والفصل ما بين المدير التنفيذي(CEO) ورئيس مجلس الإدارة (Chairman).

2. نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونظام المعلومات والاتصالات، والمراقبة والمتابعة).

3. هيكل الملكية والذي يتمثل في(نسبة كبارالمساهمين، نسبة ملكية الحكومة، نسبة ملكية الأجانب، نسبة ملكية العرب، نسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة، نسبة ملكية مجلس الإدارة).

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لبيان أثر كل من الحاكمية المؤسسية ومكونات نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وتتمثل أهداف الدراسة بالنقاط التالية:

1. بيان أثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
2. بيان أثر نظام الرقابة الداخلية الفعال على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
3. بيان أثر هيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:

تناولت الدراسات السابقة الحاكمية المؤسسية باستخدام عدة أبعاد لاختبار تأثير الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي أو التشغيلي للشركات وخاصة في الأسواق المتقدمة وتعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات التي أجريت على الحاكمية المؤسسية، ولتضيف أبعاداً مكملة. حيث تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لأهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وكذلك أهمية هيكل الملكية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وأثر كل منها على ربحية هذه الشركات. حيث تعتبر هذه الدراسة الأولى – حسب معرفة الباحثة – التي تتناول موضوع قياس أثر وجود هذه المتغيرات الثلاث مجتمعة على ربحية الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة في الأردن، في حين أن الدراسات السابقة تناولت كل متغير على حدى، وقد اختصت هذه الدراسة بالقطاعين الصناعي والخدمي على وجه التحديد لمعرفة ما هو الوضع الراهن للحاكمية المؤسسية في الشركات وأثر تطبيقها على نتائج أعمالها في ظل توجه الدولة إلى تطبيق متطلبات قواعد الحاكمية المؤسسية فيها بشكل تدريجي كمحاولة لتشجيع تطبيق هذه القواعد بما يعمق الثقة في هذه الشركات من خلال تعزيز أداء إدارتها ويحفظ حقوق كافة الأطراف المرتبطة بها، ويسهم بالتالي في تعزيز أداء الإقتصاد الوطني وزيادة الثقة فيه وبالمناخ الإستثماري.

حيث قامت الباحثة بوضع (3) جوانب مختلفة وهي: الحاكمية المؤسسية ونظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية وكذلك استخدام متغيرات جديدة لقياس كل من هذه الجوانب وربطها بمقاييس محاسبية لمعرفة أثرها على ربحية الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. وتم الإعتماد على أحدث البيانات المتوفرة على موقع بورصة عمان. حيث أن معظم الدراسات السابقة في الأردن حاولت دراسة الحاكمية المؤسسية باستخدام استبانات، ودراسات قليلة في الأردن حاولت الربط بين الحاكمية المؤسسية والربحية اعتماداً على بيانات أرشيفية لكل من قطاع الخدمات والصناعة.

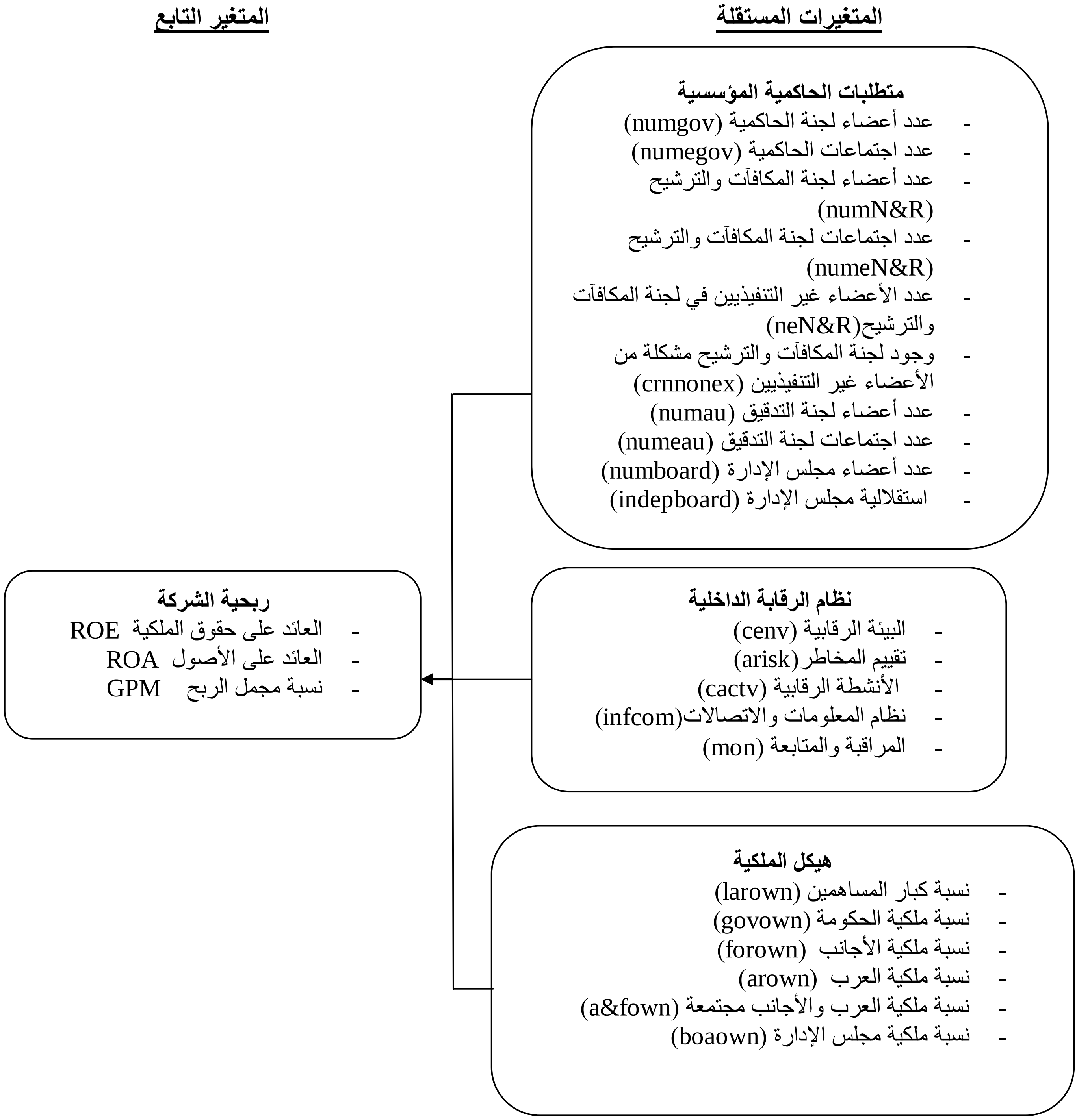
منهجية الدراسة:

متغيرات الدراسة ونموذجها:

تقوم هذه الدراسة على اختبار أثر كل من الحاكمية المؤسسية ونظام الرقابة الداخلية الفعال وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والتي يمكن تمثيلها على النحو التالي:

شكل (1) : نموذج الدراسة

العلاقة بين ربحية الشركات وكل من متطلبات الحاكمية المؤسسية و نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية



التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة وبحسب مشكلة الدراسة إلى متغير تابع واحد و(3) متغيرات رئيسة مستقلة وهي:

المتغيرات المستقلة:

1. **الحاكمية المؤسسية:** تعرف بتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية للإدارة والملاك والدائنين والعاملين وغيرهم، أو العدل بين أصحاب المصالح في المؤسسة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها(العقدة وسعادة، 2009). وتعرف أيضاً الحاكمية المؤسسية: بأنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة (OCED، 2004). وتم قياس الحاكمية من خلال الأبعاد التالية:

- وجود لجنة للحاكمية في الشركة (CGOV): حيث سيعطى الرقم (0) إذا لم يكن هناك لجنة للحاكمية و(1) إذا كان لدى الشركة لجنة للحاكمية.
- عدد أعضاء لجنة الحاكمية(numgov): مجموع عدد أعضاء لجنة الحاكمية.
- عدد اجتماعات لجنة الحاكمية(numegov): عدد اجتماعات لجنة الحاكمية خلال السنة.
- عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح(numN&R): مجموع عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح.
- عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح (numeN&R): عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح خلال السنة.
- عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح (neN&R).
- وجود لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين (crnnonex): لجنة تشكل لتقييم مكافآت مجلس الإدارة والترشيح الإدارة والتي تتكون من المدراء غير التنفيذيين، سيتم اعطاء الرقم (0) إذا لم تكن لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء الغير تنفيذيين والرقم (1) إذا كان ذلك موجوداً.
- عدد أعضاء لجنة التدقيق (numau): مجموع عدد أعضاء لجنة التدقيق.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق (numeau): عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة.
- عدد أعضاء مجلس الإدارة (numboard): مجموع عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية مجلس الإدارة(indepboard): نسبة الأعضاء غير التنفيذين من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- الفصل ما بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة (ceod): فصل الدور يجب أن يكون رسمياً، سيعطى الرقم (0) إذا كان المدير التنفيذي (CEO) هو نفسه رئيس المجلس (chairman) وغير ذلك سيعطى (1).

2. **الرقابة الداخلية:** تعرف بأنها العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، وبناءً على ذلك يتم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لتتناول مخاطر العمل التي تهدد تحقيق الأهداف (معيار التدقيق الدولي رقم 315، ص355). تم في الدراسة الحالية قياس الرقابة الداخلية من خلال (5) أبعاد وباستخدام (80) فقرة من فقرات الاستبانة المصممة لهذه الغاية والممثلة في الآتي:

- البيئة الرقابية (CENV) الأسئلة من (6 - 33).
- تقييم المخاطر(ARISK) الأسئلة من (34 - 41).
- الأنشطة الرقابية (CACTV) الأسئلة من (42 - 60).
- نظام المعلومات والاتصالات (INFCOM) الأسئلة من (61 - 74).
- المراقبة والمتابعة (MON) الأسئلة من (75 - 86).

3. **هيكل الملكية:** وتم قياسه من خلال الأبعاد التالية:

- كبار المساهمين (LAROWN) Largest ownership: نسبة ملكية كبار المساهمين.
- ملكية الحكومة (GOVOWN) Government ownership: نسبة ملكية الحكومة.
- ملكية الأجانب (FOROWN) Foreign ownership: نسبة ملكية الأجانب.
- ملكية العرب (AROWN)Arab ownership: نسبة ملكية العرب.
- ملكية العرب والأجانب مجتمعة (A&FOWN)Foreign & Arab ownership: نسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة.
- ملكية مجلس الإدارة (BOAOWN) Insider board ownership : نسبة ملكية مجلس الإدارة.

المتغير التابع:

- **ربحية الشركة:** الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاستخدام الأمثل (Subramanyam, 2009) وفيما يلي أهم المؤشرات التي استخدمت لقياس الربحية في هذه الدراسة:

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** تقيس هذه النسبة العائد المحقق للمساهمين من حقوقهم في الشركة، وسيتم احتسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على متوسط حقوق الملكية خلال السنة المالية.
- **العائد على الأصول (ROA):** ويقيس قدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق أرباح صافية، وسيتم احتسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة مضاف إليه مصروف الفائدة معدلة تقريبياً على متوسط الأصول خلال السنة المالية.
- **نسبة مجمل الربح (GPM):** وتقيس قدرة كل دينار من المبيعات على تحقيق أرباح، وسيتم احتسابه بقسمة مجمل الربح على المبيعات.

تم استخدام كل من (ROE) و(ROA) كمقياس للربحية لأنها تعتبر احدا أهم مقاييس الأداء للشركات والتي تقيس العائد على الاستثمار (ROI) (رأس المال المستثمر بمصدريه المالكين، والمقرضين)، والذي يعتبر مؤشر مهم للقوة المالية للشركة على المدى الطويل.

نموذج الدراسة The Model of study

اعتمدت الدراسة (6) نماذج وكما هو موضح أدناه:

النموذج الأول :

قاس هذا النموذج أثر أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$ROE= \alpha + \beta1(NUMBOARD)+ \beta2(INDEPBOARD)+ \beta3(CAUDIT)+ \beta4(CGOV)+ \beta5(CNOM\&REM)+ \beta6(CEOD)+ \beta7(LAROWN)+ \beta8(GOVOWN))+ \beta9(FOROWN)+ \beta10(AROWN) +\beta11(BOAOWN)+ \epsilon$$

النموذج الثاني :

قاس هذا النموذج أثر أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$ROE= \alpha +\beta1 (CENV) +\beta2 (ARISK)+ \beta3 (CACTV) +\beta4(INFCOM)+ \beta5(MON)+\epsilon$$

النموذج الثالث :

قاس هذا النموذج أثر أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA):

$$ROA= \alpha + \beta1(NUMBOARD)+ \beta2(INDEPBOARD)+ \beta3(CAUDIT)+ \beta4(CGOV)+ \beta5(CNOM\&REM)+ \beta6(CEOD)+ \beta7(LAROWN)+ \beta8(GOVOWN))+ \beta9(FOROWN)+ \beta10(AROWN) +\beta11(BOAOWN)+ \epsilon$$

النموذج الرابع :

قاس هذا النموذج أثر أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية على العائد على الأصول (ROA):

$$ROA= \alpha +\beta1 (CENV) +\beta2 (ARISK)+ \beta3 (CACTV) +\beta4(INFCOM)+ \beta5(MON)+\epsilon$$

النموذج الخامس:

قاس هذا النموذج أثر أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية على نسبة هامش الربح (GPM):

$$GPM= \alpha + \beta1(NUMBOARD)+ \beta2(INDEPBOARD)+ \beta3(CAUDIT)+ \beta4(CGOV)+ \beta5(CNOM\&REM)+ \beta6(CEOD)+ \beta7(LAROWN)+ \beta8(GOVOWN))+ \beta9(FOROWN)+ \beta10(AROWN) +\beta11(BOAOWN)+ \epsilon$$

النموذج السادس:

قاس هذا النموذج أثر أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية على نسبة هامش الربح (GPM):

$$GPM= \alpha +\beta1 (CENV) +\beta2 (ARISK)+ \beta3 (CACTV) +\beta4(INFCOM)+ \beta5(MON)+\epsilon$$

فرضيات الدراسة:

قسمت فرضيات هذه الدراسة حسب المتغيرات المستقلة الثلاث، حيث تم صياغة فرضيات كل متغير مستقل على حدى. وقد صيغت الفرضيات بصيغتها العدمية على النحو التالي:

الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل الأول الحاكمية المؤسسية:

$H01_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة الحاكمية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة الحاكمية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_3$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_4$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_5$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_6$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة مكافآت وترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_7$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_8$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_9$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_{10}$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_{11}$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل ما بين المدير التنفيذي(CEO) ورئيس مجلس الإدارة (Chairman) وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل الثاني نظام الرقابة الداخلية:

$H02_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_3$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_4$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات والاتصالات وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_5$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والمتابعة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل الثالث هيكل الملكية:

$H03_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كبار المساهمين وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الحكومة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_3$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الأجانب وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_4$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_5$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_6$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية مجلس الإدارة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

أساليب جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، قامت الباحثة بتقييم واقع تطبيق كل من الحاكمية المؤسسية ونظام الرقابة الداخلية وأثرهيكل الملكية على الربحية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. وتم الحصول على بيانات الدراسة من المصادر التالية:

1. **المصادر الثانوية :** استخدمت كأساس للإطار النظري للدراسة حيث تم الحصول عليها من خلال القيام بمسح مكتبي للدراسات السابقة في الدوريات والكتب العلمية والمراجع العربية والأجنبية والمجلات والمقالات والرسائل العلمية والدوريات والتشريعات المتعلقة بالدراسة والمواقع الإلكترونية المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** استخدمت لتغطية الإطار العملي لهذه الدراسة والتي تم الحصول عليها من خلال:

أ. موقع بورصة عمان (www.ase.com.jo) حيث تم جمع المعلومات المتوفرة حول ربحية الشركات من خلال دليل الشركات المتوفر على الموقع ويبين هذا الدليل المعلومات التي تشتملها كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

ب. التقارير المالية الصادرة عن الشركات والمتوفرة على موقع بورصة عمان حيث تم جمع المعلومات المتعلقة بأبعاد الحاكمية المؤسسية، وأبعاد هيكل الملكية والتي شملت أسماء كبار المساهمين والذين يملكون أكثر من 5٪ من أسهم الشركة، وكذلك أسماء وعدد أعضاء مجلس الإدارة وهوية الرئيس التنفيذي واستقلالية مجلس الإدارة.

ج. الإستبانة التي استخدمت لجمع البيانات المتعلقة بأبعاد الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصالات، المراقبة والمتابعة) وبعض أبعاد الحاكمية المؤسسية، وأبعاد هيكل الملكية والتي لم تكن متوفرة على موقع بورصة عمان.

أدوات الدراسة :

قامت الباحثة بتصميم استبانة تم خلالها جمع البيانات المتعلقة بأبعاد الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونظام المعلومات والاتصالات، والمراقبة والمتابعة)، وبعض أبعاد الحاكمية المؤسسية. وتم توزيع الإستبانة على عينة من العاملين المختصين بالادارة التنفيذية والرقابة الداخلية لدى الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والتي بلغ عددها(275) شركة (مركز إيداع الأوراق المالية، تموز2012)، وتم اختيار جميع شركات السوق الأول لتوفر بياناتها على موقع بورصة عمان وكذلك تضمين التقرير السنوي لهذه الشركات فصلاً مستقلاً خاصاً بتطبيق قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة، حيث بلغ حجم العينة (44) شركة مساهمة عامة شملت (24) شركة من القطاع الصناعي و(20) شركة من قطاع الخدمات.

الفترة التي شملتها الدراسة:

غطت الدراسة الفترة الممتدة من (2007-2011)، كما تطلبت الدراسة بعض البيانات لسنة 2006 لغاية احتساب بعض متغيرات الدراسة، وكان السبب وراء اختيار هذه الفترة أنها أحدث البيانات المتوفرة لهذه الدراسة؛ وخاصة البيانات المتعلقة بالمتغيرين المستقليين الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية، والمتغيرات التابعة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الربح. وشملت البيانات المطلوبة ما يلي:

1. مجموع الموجودات من 2006-2011.
2. مجموع حقوق المساهمين من 2006-2011.
3. صافي الدخل 2007-2011.
4. المبيعات 2007-2011.
5. مجمل الربح 2007-2011.
6. مصاريف الفوائد البنكية 2007-2011.

7. معدل ضريبة الدخل للفترة (2007 - 2009) كما يلي:

- (25%) لكل من قطاع التأمين، والصرافة والوساطة، والإتصالات، والخدمات والشركات التجارية.
- (15%) لكل من قطاع التعدين، والصناعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل، والمقاولات الإنشائية.

أما الفترة الممتدة من (2010 - 2011) فقد كان معدل الضريبة كما يلي:

- (14%) لكل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.
- (24%) لقطاع الاتصالات.

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة بما يلي:

1. غطت الدراسة الفترة الممتدة من (2007-2011) حيث تم إعداد دليل قواعد لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتم تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال اسلوب "الالتزام أو تفسير عدم الالتزام" والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف اتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج، حيث إن عملية بدء التطبيق كانت اعتباراً من 2009/1/1 وبموجب قرار مجلس المفوضين تاريخ 2008/7/29 والذي أوجب على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بتطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات، ولذا فإن البيانات المتعلقة بمباديء الحوكمة المؤسسية لم تكن متوفرة في التقرير السنوي لمعظم الشركات لعامي (2007) و(2008) مما أعاق عملية جمع البيانات وتم الاستعاضة ببعض بيانات الدراسة من خلال أسئلة تم تصميمها وارفاقها بالاستبانة.
2. البيانات المتعلقة بنسب ملكية كل من الأجانب والعرب والحكومة في رأس مال بعض الشركات لم تكن متوفرة في التقرير السنوي للشركات وكذلك في دليل بورصة عمان مما أعاق عملية جمع البيانات وتم الاستعاضة ببعض الأسئلة تم تصميمها وارفاقها بالاستبانة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الحاكمية المؤسسية:

- مقدمة
- مفهوم ونشأة وتطور الحاكمية المؤسسية
- مبادىء الحاكمية المؤسسية
- أهمية الحاكمية المؤسسية وأهدافها
- الحاكمية المؤسسية في الأردن
- دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان(الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة)
- العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وربحية الشركات (الدراسات السابقة)

نظام الرقابة الداخلية:

- مقدمة
- مفهوم الرقابة الداخلية
- أهمية الرقابة الداخلية
- أنواع الرقابة الداخلية
- مكونات وعناصر نظام الرقابة الداخلية
- محددات الرقابة الداخلية
- العلاقة بين الرقابة الداخلية وربحية الشركات (الدراسات السابقة)

هيكل الملكية

- تعريف هيكل الملكية
- نظرية الوكالة وهيكل الملكية
- تصنيفات هيكل الملكية
- العلاقة بين هيكل الملكية وربحية الشركات (الدراسات السابقة)

أولاً : الحاكمية المؤسسية:

مقدمة

تزايد الاهتمام مؤخراً بمصطلح الحوكمة (corporate govemance) وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من التداعيات والانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات العالمية منها فضيحة شركة انرون وما تبعها من انهيار لشركة آرثر– أندرسون إحدى شركات التدقيق الخمس الكبار في العالم. وأدت هذه الأزمات والانهيارات إلى تكبد خسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم الحاكمية المؤسسية ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

مصطلح الحاكمية المؤسسية (corporate governance) تم تقديمه من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والحوكمة باختصار يمكن أن تمثل إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح وتحديد المسؤوليات والحقوق والواجبات وذلك للتأكد من أن المؤسسات تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة. كما أن من الأهداف التي تسعى الحوكمة تحقيقها هو ضمان أن جهود الإدارة تنصب للحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل (عبد الحافظ وعبد الرزاق، 2009).

وتظهر الحاجة الملحة للحاكمية المؤسسية نتيجة الفصل بين الملكية والادارة في الشركات المساهمة، اذ إن أغلب المستثمرين أموالهم في هذه الشركات ليس لديهم الخبرة والوقت الكافي لتشغيل هذه الشركات وضمان نجاحها، ونتيجة لذلك يقوم حملة الأسهم بانتخاب مجالس إدارة تقوم بدورها بتعيين مديرين تنفيذين أصحاب خبرة وكفاءة لإدارة هذه الشركات، وغالباً لا يكون لدى المديريين التنفيذيين عدد كبير من الأسهم في هذه الشركات ومن ثم فإنهم لن يتحملوا عبء الخسارة فيما إذا تحققت أو فشلت المؤسسة في أدائها، ونتيجة لذلك فقد يقوم المديرون أو أعضاء مجلس الادارة باتخاذ إجراءات تضر بمصالح حملة الأسهم، أو قد يقدمون على الافراط في مستوى المخاطرة أو بالعكس فقد لا يقومون بالمخاطرة بدرجة كافية عندما يكون لديهم إحساس بالأطمئنان على مناصبهم (العاني والعزاوي، 2009).

وتجدر الإشارة أنه ليس هناك نموذج وحيد للأساليب السليمة للحاكمية المؤسسية يمكن تطبيقه في جميع دول العالم، ومع ذلك، فقد أدى العمل الذي تم القيام به فى كل من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وغيرها من الدول خارج المنظمة، إلى تحديد وتعريف عدد من العناصر المشتركة التي تحدد ماهية الأساليب السليمة والتي تعتبر أساساً للحاكمية المؤسسية الجيدة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، 2004).

مفهوم ونشأة وتطور الحاكمية المؤسسية

إن مفهوم الحاكمية على عكس ما يشاع بأنه من المفاهيم الحديثة، فهي مفهوم قديم منذ الثورة الصناعية. لكن ماحدث هو إعادة تفعيل هذا المفهوم وخاصة بعد أن ظهرت الحاجة إليه في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية

التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، ونظراً لأن التحكم المؤسسي هو نظام يتم من خلاله جعل جميع الأفراد العاملين في الشركة أي كان موقعهم يتماشى مع إستراتيجية الشركة من حيث تعظيم القيمة المضافة لديها وتحقيق مبدأ العدالة والتوازن بين مصالح الإدارة التنفيذية من جهة ومصالح الأطراف الأخرى بما فيها الملاك (الخطيب وقريط، 2010).

وقد أدى مفهوم الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تحقيق الشركات أرباحا عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في الدول التي تعمل بها هذه الشركات، وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سليمة للحاكمية المؤسسية التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية (حداد، 2008).

ويمكن القول بأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من أولى المنظمات التي اهتمت بموضوع الحاكمية حيث أصدرت في عام 1999 (مبادئ التحكم المؤسسي) حيث أكدت المنظمة على أهمية الحوكمة وقامت في عام 2004 بتطوير مجموعة من المبادئ المتعلقة بموضوع الحاكمية وهذه المبادئ أخذت بها أغلب دول العالم بما فيها البلدان النامية.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحاكمية المؤسسية بأنها "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة"(OCED، 1999).

وتعرف الحاكمية أيضاً بأنها "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والعدالة والشفافية، وبالتالي تهدف الحاكمية إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل"(الخطيب، 2009)، ويعرفها البعض بمفهومها الضيق (علاقة الشركة بمساهميها) أما على النطاق الواسع (فهي علاقة الشركة بالمجتمع ككل). وعرفتها منظمة التمويل الدولية بأنه "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكّم في أعمالها" (Alamgir, 2007).

أما مجمع اللغة العربية في الأردن فقد أشار إلى اعتماد مصطلح الحاكمية المؤسسسية على أنها أفضل ترجمة للمصطلح الانجليزي (Corporate Governance) وذلك بموجب قراره رقم 200406 بتاريخ 2004/6/8(أبو زر، 2006).

مباديء الحاكمية المؤسسية:

تم وضع مبادئ الحاكمية المؤسسية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في 27-28 أبريل عام 1998 للقيام جنبًا إلى جنب مع

الحكومات القومية، والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة، والقطاع الخاص، لوضع مجموعة من المعايير والإرشادات للحاكمية المؤسسية. ومنذ الموافقة على المبادئ في عام 1999، أصبحت تشكل أساساً لمبادرات الحاكمية المؤسسية في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول. قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتعديل هذه المبادئ وإصدارها مرة أخرى عام 2004.

ومبادىء الحاكمية المؤسسية ليست ملزمة، كما أنها لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية بل أن الغرض منها يتمثل فى أن تكون بمثابة نقاط مرجعية وبالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة فى غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب الحاكمية المؤسسية ، والتي تعكس ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية للأطراف المختلفة في السوق عند قيامهم بإعداد الممارسات الخاصة بهم.

وفيما يلي المبادىء التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية والتي تم إصدارها عام 2004، والتي تتكون من ستة مبادئ رئيسية، يضم كل مبدأ منها عدداً من المبادئ الفرعية التي تسانده (مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004):

المبدأ الاول :ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية

ينبغي أن يشجع إطار الحاكمية المؤسسية على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

المبدأ الثاني :حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم. بحيث أن يكون للمساهمين الحق في أن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة.

المبدأ الثالث :المعاملة المتساوية للمساهمين

ينبغى فى إطار حوكمة الشركات ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما فى ذلك مساهمى الأقلية والمساهمين الأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح فى حوكمة الشركات

ينبغى فى إطار الحاكمية المؤسسية أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التى ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح فى خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالياً.

المبدأ الخامس : الافصاح والشفافية

ينبغى فى إطار الحاكمية المؤسسية ضمان القيام بالإفصاح السليم الصحيح فى الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما فى ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، والحاكمية المؤسسية. حيث يجب القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى

يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

<u>المبدأ السادس : مسئوليات مجلس الإدارة</u>

ينبغي فى إطار الحاكمية المؤسسية ضمان التوجيه والإرشاد الإستراتيجى للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين.

أهمية الحاكمية المؤسسية وأهدافها:

يعتبر نظام الحاكمية المؤسسية الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين (البشير، 2003) .

ويساعد نظام الحاكمية المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، مما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها (الهنيني، 2008) .

ومن أهم مزايا الحاكمية المؤسسية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008):

مزايا للمجتمع :

- تشجع الاستثمار والتنمية المستدامة.
- تحارب الفساد.
- تشجع التنافس.
- زيادة الإنتاجية والابتكار.
- تشجع على العمل بكفاءة وتقلل الفاقد.
- تجعل الأسواق المالية مستقرة.
- تنمي أسواق المال.
- تشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.

مزايا للشركات والمستثمرين :

- تحسن أداء الشركات.
- تقلل من تكلفة رأس المال.
- تقوي السمعة.
- تحسن الإستراتيجية.
- تبنى علاقات قوية بين أصحاب المصلحة.
- تحمي حقوق المستثمرين.
- تخفف أثر المخاطر.

- تزيد السيولة.

الحاكمية المؤسسية في الأردن:

تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات الحاكمية المؤسسية مؤخراً في الأردن، وقد تمثل هذا الاهتمام بإصدار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان عام 2007 هدف إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة في الشركات، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذات المصالح المرتبطة بها وكان المرجع الأساسي لهذا الدليل المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

علماً بأن قواعد الحاكمية المؤسسية ومبادئها في الأردن تستند إلى التشريعات التالية :

- دليل قواعد حوكمة الشركات الصادرعن بورصة عمان للأوراق المالية.
- قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته.
- قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.
- قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 وتعديلاته.
- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه.

دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان(الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة):

في ضوء التطور الذي يشهده الاقتصاد الأردني، وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد تم إعداد دليل حوكمة الشركات الذي يحتوي على قواعد لحوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، يهدف وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة فيها، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث تم البدء بالعمل بهذا الدليل اعتباراً من 2009/1/1.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه القواعد استند العديد منها إلى نصوص قانونية ملزمة وردت في التشريعات المشار إليها أعلاه. ولم يتم التفصيل بشكل عام في عدد من الجوانب والمتطلبات التي تطرقت إليها هذه القواعد، بل تم وضع قاعدة عامة ومن ثم ترك التفصيل إلى التشريعات ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال لم يتم تفصيل المعلومات المطلوبة في التقرير السنوي للشركة وإنما ترك ذلك لتعليمات إفصاح الشركات المصدرة للأوراق المالية (دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية).

وقد تقرر أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب " الالتزام أو تفسير عدم الالتزام " والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل. وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها

تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف اتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج.

ومن أهم هذه القواعد التي وردت في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية مايلي:

أولاً: مجلس إدارة الشركة المساهمة

1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقا لما يحدده نظام الشركة. وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. وبالرجوع إلى المادة رقم (132) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 نجد أنه ترك تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة للنظام الأساسي للشركة شريطة أن لا يقل عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً وهذه إحدى التعارضات الحاصلة بين دليل القواعد وقانون الشركات.
2. لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة. وبالرجوع إلى المادة (152/ج) من قانون الشركات الأردني نجد أنها لم تشترط ضرورة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وهذه أيضاً إحدى التعارضات الحاصلة بين دليل القواعد وقانون الشركات.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته بما في ذلك ما يلي:

1. وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميهما وخدمة المجتمع المحلي.
2. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
3. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.
4. إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة، متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقا لأحكام التشريعات النافذة. على أن يتم الإعلان مسبقا عن موعد الإفصاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل.
5. وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
6. اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات

النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

7. اعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
8. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.

ثانياً: اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة

1. يشكل مجلس الإدارة اللجنتين الدائمتين التاليتين:
أ. لجنة التدقيق، وتكون مهامها وفق ما هو وارد في فصل الإفصاح والشفافية.
ب. لجنة الترشيحات والمكافآت تكون مهامها بشكل رئيسي إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.
2. تتألف كل من اللجنتين المشار إليهما من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين وأن يترأس اللجنة أحدهما.
3. تقدم كل من اللجنتين قراراتهما وتوصياتهما إلى مجلس الإدارة وتقريرا حول أعمالهما إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.

ثالثاً: لجنة التدقيق

1. يجب أن يتوفر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية بالأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة.
2. يجب أن تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.
3. يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف اللجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.
4. على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية أو من يمثلها، مرة واحدة على الأقل في السنة.

مهام لجنة التدقيق

تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:

1. متابعة مدى تقيد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.
2. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
3. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.
4. الاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي، وكذلك الاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وربحية الشركات (الدراسات السابقة):

يشير (يحياوي وبوسلمة، 2012) إن الشركات التي تطبق الحاكمية المؤسسية أكثر جذباً للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال، ووفرة الائتمان، وانخفاض تكلفة التمويل، ورفع القيمة السوقية للشركة، وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة، ومواجهة الفساد وهروب رأس المال.

ومن الدراسات التي تناولت دور الحاكمية المؤسسية وأثرها على ربحية الشركات دراسة (قباجة، 2008) والتي أظهرت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فعالية الحاكمية المؤسسية وبين العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته وTobin's q، في حين كان هناك علاقة عكسية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية وتباين سعر السهم اليومي، وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية الحاكمية المؤسسية لاتخاذ قرارتهم الاستثمارية نظراً للعلاقة الوثيقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والأداء المالي وكذلك أوصت الدراسة باعتماد مؤشر للحاكمية المؤسسية في فلسطين ليتم بشكل مستمر تقييم مستوى فاعلية الحاكمية المؤسسية ومستوى الأداء. وتناولت دراسة (الغنودي، 2009) مدى إمكانية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في شركات القطاع العام الصناعية الليبية بهدف الرفع من مستوى الأداء الإداري والمالي للشركات الصناعية العامة وتحسين عمليات الإفصاح عن المعلومات المهمة وذلك بدءاً من حملة الأسهم مروراً بأصحاب المصالح الأخرى وانتهاءً بجهات الإشراف والرقابة.

أما دراسة (حمدان، 2012) فقد هدفت إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، وعقود الدين، والعائد على الاستثمار، والتحكم المؤسسي، وجودة التدقيق، ولجان التدقيق. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، ووجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق على مستوى جودة الأرباح. وخرجت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: تطوير نموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالي، وتفعيل آليات التحكم المؤسسي التي تسهم في تحسين جودة الأرباح. وبينت دراسة (Malik, 2012) أن الشركات التي لديها أفضل ممارسات للحاكمية تميل أسعار أسهمها للارتفاع. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الشركات التي تدار بشكل أفضل سيكون أداؤها أفضل ونتيجة لذلك فإن أسعار أسهمها ستكون أعلى.

أما أحدث الدراسات المتعلقة بالحاكمية دراسة (Abatecola et al., 2012) والتي أجراها على الشركات المدرجة في البورصة الإيطالية حيث أظهرت وجود علاقات مختلفة بين نفس متغيرات حوكمة الشركات ومؤشرات مختلفة من الأداء، وبناءً على هذه النتائج المتضاربة اقترحت الدراسة إجراء المزيد من البحوث لمعرفة أثر ممارسات الحوكمة على أداء الشركات للحصول على فهم تام.

أما فيما يتعلق **بعدد أعضاء المجلس** وأثره في فعالية مجلس الإدارة، فلم تقدم الدراسات السابقة دليلاً واضحاً حول العلاقة بين حجم المجلس وبين ربحية الشركات،حيث أشارت نتائج دراسة(Dalton et al., 1999) أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل. أما دراسة (Castro & Beak, 2003) فقد بينت أن الأداء المحاسبي (accounting performance) لا يرتبط بتكوين المجلس في الشركات. وهذا ما أكدته دراسة (الشريف، 2009) والتي بينت بأنه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة، ودراسة

(Tomar & Bino, 2012) والتي بينت أن حجم مجلس الإدارة ليس له أي تأثير على أداء البنك، أما دراسة (Chahine & Safieddine, 2009) فقد أظهرت أن أداء البنك يرتبط إيجابياً مع حجم مجلس الإدارة وذلك من خلال دراسته لحوكمة الشركات في الأسواق الناشئة من خلال دراسة النظام المصرفي في لبنان.

وفي أحدث الدراسات التي أجريت بهذا المساق دراسة (Sheikh et al., 2012) فقد بينت أن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وأداء الشركة هي مختلطة (غير حاسمة) وتحتاج لمزيد من الدراسات التجريبية. فقد وجد أن اختيار الحجم الأمثل لمجلس الإدارة يختلف من شركة إلى أخرى، اعتماداً على طبيعة عملياتها.

أما **استقلالية المجلس** والتي تلعب دوراً هاماً في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، فقد أشارت دراسة (Dechow et al.,1996) أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أقل تعرضاً للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الاوراق المالية الأمريكية. وبينت دراسة (Chahine & Safieddine, 2009) بأن البنوك التي تتمتع باستقلالية عالية بمجلس إدارتها يكون أداؤها جيد حيث أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يزيد بزيادة نسبة الأعضاء الغير تنفيذيين في مجلس الإدارة، وهذا ما أكدته دراسة (اسماعيل ،2010) حيث بينت بأن نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة يرتبط طردياً مع جودة التقارير المالية. أما دراسة (Malik, 2012) فقد بينت بأنه لا يوجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وسعر سهم الشركة، أما دراسة (الشريف، 2009) فقد بينت بأنه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة.

وأما **فصل دور المدير التنفيذي (CEO) عن رئيس المجلس (chairman)** فتلعب عملية الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي دوراً هاماً في فاعلية وكفاءة المجلس، وهذا ما أكد عليه الباحثون خلال دراساتهم (Jensen, 1993) و(Fama & Jensen, 1983). إلا أن دراسة (اسماعيل، 2010) بينت أنه لا يوجد علاقة للفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية وكذلك دراسة (Malik, 2012) والتي أظهرت بأنه لا يوجد علاقة للفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمديرالعام وبين وسعر السهم في قطاع البنوك. أما دراسة (عقدة وآخرون، 2009) فقد أكدت على ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة في المنشآت الأردنية، وتحقيق الفصل بين وظيفة رئاسة مجلس الإدارة ونائب رئيس المجلس، وهذا ما أكده أيضاً (الخطيب، 2009) في دراسته حول مدى تأثير مباديء الحوكمة على الشركات العائلية وخلصت الدراسة بضرورة حوكمة الشركات العائلية عبر إنشاء مجالس للعائلة وفصل الملكية عن الإدارة.

أما فيما يتعلق **باللجان المتخصصة** فلا بد من ضرورة توفر الكفاءة والمهارة في أعضاء مجلس الإدارة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط، من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة (مطر ونور، 2007). ويظهر ذلك جليًا في لجان مجلس الإدارة، **فلجنة الحاكمية المؤسسية** تقوم بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام المنشأة بتطبيق مبادىء الحاكمية المؤسسية مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وكذلك استقلالية أعضاء اللجان الدائمة لمجلس الإدارة، وجميع مباديء الحاكمية المؤسسية الأخرى سابقة الذكر(اسماعيل، 2010). ومن الدراسات التي تناولت أثر وجود لجنة الحاكمية المؤسسية دراسة (دهمش والهنيني، 2008) حيث بينت الدراسة أن وجود لجنة حاكمية مؤسسية يتمتع أعضاؤها بالاستقلال عن الإدارة تعمل على تحديد الأهداف ووضع

نظام حاكمية مؤسسية مناسب، يعمل على تحسين الأداء بشكل عام في الشركة، ويقلل من الضغوطات التي قد تمارسها الإدارة التنفيذية على المدقق من أجل التأثير على رأيه، وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيزعلى استقلالية أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة، والفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، والاهتمام بتكوين لجان خاصة تعنى بالتدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية. ونظراً لتعاظم أهمية تشكيل **لجان تدقيق** في الشركات المساهمة العامة لما لها أثر إيجابي في حماية حقوق أصحاب المصالح وذوي العلاقة وذلك من خلال دورها الإشرافي والرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي ومساندة مجلس الإدارة في أداء مهماتها، فقد ألزمت كل من المادة (46/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان تشكيل لجنة تسمى (لجنة التدقيق).

وتناولت العديد من الدراسات موضوع نشاط لجنة التدقيق منها دراسة (الشريف، 2009) حيث لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط لجنة التدقيق المتمثل بعدد اجتماعاتها، وهذا ما أكدته دراسة (Malik, 2012) حيث بينت عدم وجود علاقة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين سعر السهم. ويوجد العديد من الدراسات التي قامت بدراسة خصائص لجنة التدقيق كإحدى أدوات الحاكمية المؤسسية، ومدى فاعليتها في عدة جوانب كالحد من إدارة الأرباح، أو تحسين جودة التقارير المالية، وتحسين جودة الأرباح، ومن هذه الدراسات دراسة (حمدان ومشتهى، 2011) حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لحجم لجنة التدقيق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بينما لم يكن لعدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق أي تأثير على رأي مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. أما دراسة (المومني، 2010) فهدفت إلى الوقوف على واقع تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال التعرف على تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق والكيفية التي يتم بها اختيار أعضاء اللجنة، وآليات عملها، لتعزيز الحاكمية المؤسسية.وتوصلت الدراسة إلى أن مجالس الإدارة تهتم بدرجة متوسطة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها. ووفقاً لهذه النتائج فإن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تركيز مجالس إدارات الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق على كفاءاتهم وخبراتهم واستقلاليتهم، وإلزام الشركات الأردنية بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.

أما دراسة (أبو الهيجاء والحايك، 2012) فقد بينت وجود تأثير لكل من عدد أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المالية على فترة إصدار تقرير التدقيق والمتمثل بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق سنوياً واستقلالية أعضاء اللجنة على تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق. وفي أحدث الدراسات فقد أكدت دراسة (حمدان وآخرون، 2012) وجود أثر أيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

أما **لجنة المكافآت والترشيح** فتقوم بمراجعة برامج المكافآت المعمول بها في الشركة وتحديد مكافآت المدير التنفيذي والإدارة العليا. ومن الدراسات التي تناولتها دراسة (Malik, 2012) حيث بينت وجود علاقة إيجابية بين وجود لجنة المكافآت والترشيح وبين سعر السهم. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (دهمش والهنيني، 2008) من حيث ضرورة تشكيل لجنة للمكافآت وتحديد وظائفها.

ثانياً: نظام الرقابة الداخلية:

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالرقابة الداخلية من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة، وقد تمثل هذا الاهتمام بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية. لذلك لا بد للإدارة من أن تصمم أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا(مخلوف، 2007) .

وتتمثل الجهة الرقابية داخل الشركة في وحدة المراجعة الداخلية، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، والتي تؤكد للإدارة أن نظم الرقابة تعمل بطريقة مرضية، ومهما أحسنت الإدارة التخطيط فإن التنظيم ككل سيكون معرضاً للخطر إذا كانت الإجراءات الرقابية غير كافية أو لا تنفذ بطريقة سليمة (السوافيري وآخرون، 2002). ولذا من أهم الأسباب التي أدت لظهور أنظمة الرقابة الداخلية هي الحاجة الماسة إلى آلية تعمل على ضبط العمل وكفاءة العاملين من جهة، وسرعة إنجاز الأعمال الخارجية المتعلقة بالمنشأة مثل تدقيق الحسابات من جهة أخرى (ديوان المحاسبة، دليل فحص أنظمة الرقابة الداخلية في القطـاع العـام، 2001).

ويقع على عاتق إدارة الشركة تصميم نظام سليم للرقابة الداخلية، ومن مسؤوليتها المحافظة عليه والتأكد من مدى سلامة تطبيقه. وكذلك مسك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة الشركات المساهمة. وتعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي يرتكز عليها المراجع عند إعداده لبرنامج المراجعة، ويجب أن يستمر المراجع في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإلى المدى الذي يزيل أي شك عن فعالية وكفاءة النظام (آية الرحمن، 2010).

ونظراً لأهمية الأهداف التي تسعى أنظمة الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، فإن من الضروري الاهتمام بجودتها لأنه من الثابت أن جودة أنظمة الرقابة الداخلية لا تؤثر فقط على دقة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية ولكنها تؤثر أيضا على قدرة المنشأة على اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب مما يؤثر على بقاء المنشأة واستمرارها في تحقيق أهدافها، ولذا لا بد من إعادة النظر في مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية التي تسعى كل منشاة إلى تحقيقها عند تصميم نظام الرقابة ويتطلب ذلك ضرورة الخروج من المفهوم التقليدي للرقابة الداخلية إلى مفهوم حديث وشمولي يؤدي إلى ضمان تحقيق الكفاءة في الأداء، والفاعلية في تحقيق الأهداف. حيث أصبحت الرقابة الداخلية في كل منشأة محلا للاهتمام للعديد من الأطراف مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، والمستثمرين، والمقرضين، والموردين، والعملاء (خلاط وآخرين، 2007).

مفهوم الرقابة الداخلية:

لقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية مع تطور حجم المؤسسات وتعقد أنظمتها وتطور علم الإدارة، حيث انتقل من مفهوم مرتبط بالنشاط المالي إلى مفهوم أعم وأشمل تناول كافة أوجه النشاط سواء إدارياً أو مالياً أو

قانونياً أو فنياً. كما تطورت وظيفتها من وظيفة وقائية لحماية الأموال ومنع الأخطاء والتجاوزات والتحقق من صحة البيانات، إلى وظيفة تؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه اليوم مفهوم الرقابة الشاملة (كلاب، 2004، ص3).

والرقابة الداخلية هي تلك الرقابة التي تمارسها وحدات إدارية متخصصة داخل المؤسسات على أعمال تلك المؤسسات، وتشمل الرقابة المالية والرقابة الإدارية والضبط الداخلي. ومن شأن هذه الرقابة المحافظة على أصول المؤسسة وحمايتها من السرقة أو الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال أو الإهمال. ولذا تعتبر الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول لحماية الأموال والموارد العامة وضمان الاستخدام الأمثل لها، والأداة الفعالة في تطوير السياسات وزيادة الكفاية الإنتاجية، بما يعود بالنفع على مختلف قطاعات المجتمع في الدولة.

وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 المعدل الرقابة الداخلية بأنها "العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، ويتبع ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتتناول مخاطر العمل التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف" (معايير التدقيق الدولية، معيار التدقيق الدولي 315)، ومن هذا التعريف يتبين أن من ضمن أهداف الرقابة الداخلية هي: حماية الأصول من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام، والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

وعرفتها لجنة Committee Of Sponsoring Orgonization Of The Tradeway Commission (COSO) على أنها "عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة او الإدارة وكل الموظفين وتصمم لتوفير ضمان معقول لتحقيق الأهداف المتمثلة بالاعتماد على القوائم المالية، والالتزام بتنفيذ القوانين والتطبيقات، وكفاية وفاعلية العمليات" (COSO، 1992).

وفي ضوء ما تقدم من تعاريف للرقابة الداخلية ومراحل تطورها، فيمكن وضع إطار عام لمفهوم الرقابة الداخلية من خلال العناصر التالية (غنيمات وصيام، 2011):

1. الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها، وليس نظاماً مستقلاً بحد ذاته.
2. الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا حول تحقيق الأهداف المخططة.
3. الرقابة الداخلية عملية يضع أسسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة.
4. الرقابة الداخلية تمتد لتشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية بداية بخطط وبرامج المؤسسة ومرورا بالهيكل التنظيمي، وصولاً إلى وسائل وأدوات الرقابة المالية الإدارية.
5. أهداف الرقابة الداخلية تتعدى الثقة في التقارير المالية، والمحافظة على أصول المنشأة، إلى الالتزام بالقوانين واللوائح، وترشيد استخدام الموارد المتاحة والارتقاء بالممارسة الفعلية للأنشطة، وتحقيق الكفاية الإنتاجية.
6. يجب أن يراعى في تصميم نظم الرقابة الداخلية التكلفة والعائد.
7. توفر الرقابة الداخلية الظروف الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

أهمية الرقابة الداخلية:

لعل من أهم الأسباب التي أدت لظهور أنظمة الرقابة الداخلية هي الحاجة الماسة إلى آلية تعمل على ضبط العمل وكفاءة العاملين من جهة، وسرعة انجاز الأعمال الخارجية المتعلقة بالمنشأة مثل تدقيق الحسابات (ديوان المحاسبة، دليل فحص أنظمة الرقابة الداخلية في القطـاع العـام، 2001)، وتعد دراسة نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية التي ينطلق منها عمل مدقق الحسابات الخارجي وهو الركيزة التي يعتمد عليها عند إعداد برنامج التدقيق، وفي تحديد حجم العينات والاختبارات التي سيقوم بها معتمداً على قوة وتماسك نظام الرقابة الداخلية، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفا زاد مدقق الحسابات الخارجي من حجم العينة وحجم الاختبارات التي سيقوم بها مما يؤدي إلي زيادة الوقت والجهد المطلوبين لتنفيذ عمله (غنيمات وصيام، 2011).

وتبرز أهمية الرقابة الداخلية من خلال إرتباطها بالعملية الإدارية ارتباطاً وثيقاً، حيث ترتبط الرقابة ارتباطاً وثيقاً بوظيفة التخطيط لأن التخطيط هو مطلب أساسي للقيام بوظيفة الرقابة، أي هناك تفاعل مشترك بين هذه الأنشطة بما يحقق الأهداف التي تسعى إليها المنظمة (بلوم، 2008).

ويمكن معرفة أهمية الرقابة في حالة غيابها وما يترتب عليها من خلال ما يلي(إدريس والمرسي، 2001):

- إسراف في استخدام الموارد المادية.
- ضياع الوقت و عدم الكفاءة في استغلاله.
- البطء في إنجاز الأعمال.
- تدني الإنتاجية.
- ظهور العديد من المشكلات و تفاقمها.
- عدم الوصول إلى الأهداف و من ثم صعوبة الحكم على فاعلية المنظمة.

وتعود أسباب الاهتمام بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية إلى ما يلي (دليل الرقابة الداخلية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية):

1. زيادة حجم المنشآت، واتساع أعمالها وانفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى صعوبة الاعتماد على طرق الرقابة المباشرة التي كان يمارسها صاحب العمل بنفسه، واضطرار الإدارة العليا للمنشأة إلى تفويض بعض اختصاصاتها إلى المستويات الإدارية الأدنى.
2. حاجة الإدارة العليا إلى وجود نظام فعال يحقق أهدافها، من حيث تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، وحماية أصول المنشأة من الضياع والسرقة وسوء الاستعمال، ومنع الأخطاء والغش أو تقليل فرص ارتكابها، وضمان دقة البيانات المالية المقدمة إليها بما يساعد على اتخاذ القرارات الإدارية الصائبة، والتأكد من التزام الإدارات المختلفة بالمنشأة بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة، والكشف عن الانحرافات تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.
3. تحول عملية المراجعة (التدقيق) من مراجعة تفصيلية (كاملة) إلى مراجعة اختباريه، تقوم على أساس العينة. حيث أصبح من المتعذر بالنسبة لمراقب الحسابات، في ضوء زيادة حجم المنشآت وتعدد عملياتها، إجراء المراجعة التفصيلية الكاملة لكافة العمليات المدونة بالدفاتر والسجلات،

مما تطلب ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يمكن المراجع (المدقق) الخارجي الوثوق به والاعتماد عليه عند تحديد حجم العينة المناسب لإجراء عملية المراجعة.

أنواع الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم أنواع الرقابة الداخلية وفقاً لدليل الرقابة الداخلية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المحاسبية، 1996، ص(220 - 221):

أولاً: رقابة محاسبية Accounting Control :

تهدف إلى التأكد من دقة البيانات المالية المدونة في الدفاتر والسجلات، لتحقيق الثقة في إمكانية الاعتماد عليها. وتتمثل أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف في وجود نظام مستندي سليم، واتباع نظرية القيد المزدوج في إثبات العمليات بالدفاتر، واستخدام حسابات المراقبة الإجمالية، كحسابات إجمالي المدينين والدائنين، وإعداد موازين مراجعة شهرية، وإجراء المصادقات مع العملاء والموردين، وإتباع نظام الجرد المستمر للمخزون، مع إجراء المطابقة بين بطاقات الصنف ونتائج الجرد الفعلي، وإجراء المطابقة بين كشوف البنك الدورية والدفاتر وعمل مذكرات التسوية، واعتماد قيود التسوية التي تتم بالدفاتر من شخص مسؤول، وإجراء المراجعة الداخلية لكل ما يتم إثباته بالدفاتر والسجلات.

ثانيا: الرقابة الإدارية Administrative Control :

وتهدف هذه الرقابة إلى تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنشأة، وضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة. ومن أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف، الموازنة التخطيطية، والتكاليف المعيارية، ودارسة الوقت والحركة، واستخدام أساليب الرقابة على الجودة، بالإضافة إلى إجراء التحليل المالي للبيانات، واستخدام نظام التقارير الدورية لضمان تدفق المعلومات ما بين المستويات الإدارية المختلفة.

ثالثا: الضبط الداخلي Internal Check :

ويهدف إلى حماية أصول المنشأة من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستعمال. ويقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام وما يرتبط به من وسائل وإجراءات تهدف إلى ضبط عمليات المنشأة ومراقبتها تلقائيا بصورة مستمرة.

ويعتمد نظام الضبط الداخلي على تقسيم العمل، وتحديد الواجبات والاختصاصات والمسئوليات، والفصل بين الوظائف المتعارضة. وبالتالي تعتمد أسس الضبط الداخلي على الفصل بين اختصاصات كل من الإدارات التي تقوم بتنفيذ العمليات، والإدارات التي تقوم بالمحاسبة على العمليات، والإدارات التي تختص بالمحافظة على الأصول.

مكونات وعناصر نظام الرقابة الداخلية :

يتم تصميم نظام رقابة داخلية لتوفير ضمان معقول بأن الاهداف العامة للمنشأة يجري تحقيقها لذلك يعتبر وضوح الأهداف مطلباً أساسياً لأي نظام رقابة داخلي فعال. ويتطلب وجود نظام جيد للرقابة الداخلية في أي منشأة توفر المكونات والعناصر الأساسية واللازمة لتنفيذ نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية. حيث تعتبر هذه المكونات والعناصر بمثابة مقاييس يتم على أساسها تقييم كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية

بالمنشأة. وتتكون الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (315) وكذلك وفقاً للمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) من خمسة مكونات أساسية هي كالتالي:

أولا: البيئة الرقابية:

تعتبر البيئة الرقابية هي أساس نظام الرقابة الداخلية بكامله إذ إنها توفر الانضباطية والهيكلية وأيضاً المناخ الذي يؤثر على الكيفية التي يتم بها وضع الإستراتيجيات والأهداف فضلاً عن أنها تقوم بمراقبة الأنشطة المهيكلة.

وتشمل البيئة الرقابية مواقف ووعي ومعرفة وإجراءات اولئك المكلفين بالرقابة والإدارة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها قي المنشأة، وتشمل بيئة الرقابة كذلك مهام الرقابة والإدارة وتحدد الاتجاه العام للمنشأة الذي يؤثر على وعي أفرادها بالرقابة فهي قاعدة الرقابة الداخلية التي توفر الإنضباط والهيكل وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى، وتتكون البيئة الرقابية من العناصر التالية والتي يجب على المدقق عند تقييم تصميم بيئة الرقابة للمنشأة اعتبارها :

أ. إيصال وتنفيذ النزاهة والقيم الأخلاقية والاستقامة.

ب. الالتزام بالكفاءة.

ج. مشاركة أولئك المكلفين بالرقابة.

د. اتجاهات الإدارة العليا (فلسفة الإدارة واسلوبها التشغيلي).

ه. الهيكل التنظيمي.

و. تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.

ز. السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية.

ثانيا: تقييم المخاطر:

بتحديد أهدافٍ واضحة وايجاد بيئة رقابية فعّالة فإن عملية تقييم المخاطر التي تواجه المنشأة في سعيها نحو إنجاز مهامها وتحقيق أهدافها توفر أساساً لتطوير استجابة ملائمة للمخاطر.

وتقييم المخاطر يعني تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي قد تمنع المنشأة من تحقيق أهدافها. وتتضمن تحديد قيمة الأصل المعرض للخطر ونسبة حدوث الخطر. وتقع على الإدارة مسؤولية تقييم المخاطر وإدارتها، وأن تقوم بتحديد المخاطر المقبولة والمخاطر التي تحتاج إلى مراقبة ومتابعة مستمرة لوضع آلية مناسبة للتعامل معها. وبما أن المخاطر قد تحرم المنشأة من تحقيق أهدافها، فلا بد لنجاح إدارة هذه المخاطر وتجنب آثارها أن تقوم الإدارة بوضع الأهداف على مستوى المنشأة ككل، ثم على مستوى النشاطات، وتحديد عناصر النجاح للوصول لتلك الأهداف كمرحلة سابقة لعملية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة الواجب إدارتها.

ثالثا: الأنشطة الرقابية:

تهدف الأنشطة الرقابية إلى تطبيق المعايير والإجراءات التي تسهم في ضمان تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الإدارة، والتأكد من أن الإجراءات اللازمة قد تم اتخاذها من أجل التحكم في المخاطر التي من

الممكن أن تؤثر في تحقيق أهداف المؤسسة. وذلك من خلال الأنشطة الرقابية الداخلية التي يمكن أن تكون أنشطة وقائية وكاشفة لنواحي الضعف. كما تعتبر الإجراءات التصحيحية إضافات ضرورية لأنشطة الرقابة الداخلية حتى يتم إنجاز الأهداف، ولكن يجب أن توفر الأنشطة لرقابية والإجراءات التصحيحية فوائد كبيرة مقابل تكلفة قليلة أي يجب ألا تزيد تكلفة الأنشطة الرقابية والإجراءات التصحيحية عن الفوائد المرجوة منهم (ترشيد التكاليف).

رابعا: نظام المعلومات والاتصالات:

تعتبر المعلومات ووسائل الاتصال الفعالة من الأمور الحيوية للمنشأة في سبيل إداراتها ومراقبتها لعملياتها التشغيلية، ومن هنا تبرز حاجة الإدارة إلى الاتصالات الدورية ذات الصلة والموثوق بها بخصوص الأحداث الداخلية بالمنشأة والخارجية إذ تعتبر المعلومات من الأمور المطلوبة في كافة أنحاء المنشأة لتحقيق أهدافها.

والهدف من الاتصال هو تدفق وانسياب المعلومات المعقولة وذات العلاقة، وفي الوقت المناسب، وذلك من أجل استخدام تلك المعلومات وتحميل كل طرف المسؤولية المناسبة إزاء المهام الموكلة إليه والصلاحيات المناطة به، وتشمل عناصر الاتصال عوامل داخلية (تشغيلية ومالية وقانونية وتنظيمية) تمكن من تسيير النشاط ومراقبته، وأخرى خارجية ضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الأعمال.

خامسا: المراقبة والمتابعة:

يشمل الإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مختلف الجوانب الرقابية لتوفير تغذية راجعة لإدارة المؤسسة حول نتائج أعمالها والتحقق من أنها تعمل حسب ما خطط لها ومدى كفاءة العاملين في تنفيذهم لمهامهم مما يساعدها على تحسين أدائها من خلال العمل على معالجة أية أوجه قصور في الأداء حال اكتشافها. ويمكن أن يقوم بهذه المهمة دائرة التدقيق الداخلي أو دائرة التفتيش.

محددات الرقابة الداخلية:

لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن يعطي تأكيد مطلق بتحقيق أهداف إدارة المنشأة مهما بلغ نظام الرقابة الداخلية من قوة وإنما يعطي تأكيد معقول، وبالتالي لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية تحقيق الحماية الكاملة لأصول وعمليات المنشأة، والقضاء التام على كافة فرص الغش والتلاعب ويرجع سبب ذلك إلى المحددات والقيود التي تحيط بهذا النظام والتي تتضمن(دليل الرقابة الداخلية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، ص222):

1. الأخطاء البشرية المحتملة الناتجة عن الإهمال، والشرود الذهني، وسوء التقدير، وعدم
2. الإلمام بالعمليات، أو سوء فهمها.
3. احتمال مخالفة إجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسؤول عن تطبيقها.
4. احتمال التحايل على النظام عن طريق التواطؤ بين أطراف داخل المنشأة أو خارجها.
5. عدم ملاءمة إجراءات الرقابة مع الظروف المحيطة مما يؤدى إلى عدم الالتزام بها.
6. عدم تناسب تكلفة إنشاء نظام للرقابة الداخلية مع العائد من تطبيقه .فقد تزيد التكلفة عن
7. قيمة الخسائر والغش والأخطاء المتوقع حدوثها في حالة عدم وجود مثل هذا النظام.
8. توجه نظم الرقابة الداخلية اهتمامها عادة إلى العمليات العادية المتوقعة وتغفل العمليات غير العادية التي لا يتكرر وقوعها داخل المنشأة.

العلاقة بين الرقابة الداخلية وربحية الشركات (الدراسات السابقة):

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة أداة لتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية في المنشأة وذلك من خلال ضمان حسن استغلال وتوجيه الموارد المتاحة المادية والمالية والبشرية في تحقيق الأهداف المحددة لها، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً على أداء المنشأة، وهذا قد حاولت بعض الدراسات على الرغم من قلتها في هذا المجال في الأردن البحث فيه وايجاد العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وبين الأداء، فقد هدفت دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) إلى التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية ومدى تأثير الالتزام بتوفير متطلبات الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية، وأظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية ولكن لا يوجد علاقة بين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي والذي تم قياسه بنسبة العائد على الأصول، والعائد على المبيعات، بينما توجد علاقة بين مدى الإلتزام بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي المقاس بنسبة مجمل الربح، وكذلك بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة احصائية للحجم على العلاقة بين مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد على المبيعات كل على حدة، في حين لم يظهر تأثير ذي دلالة احصائية للحجم على العلاقة بين مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي للشركات المبحوثة مقاساً بنسبة مجمل الربح. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات الصناعية الأردنية بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة لديها بشكل مستمر وإيلاء العلاقة بين أبعاد الرقابة الداخلية والأداء المالي للشركات مزيداً من الاهتمام من خلال إجراء دراسات وأبحاث مستقبلية متعلقة بهذا الموضوع. وفي دراسة مشابهة قام بها (المحاميد، 1999) أظهرت عدم وجود علاقة بين نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وأداء الشركات الصناعية مقاساً بالانتاجية الكلية في حين أظهرت وجود علاقة بين الرقابة الداخلية المحاسبية والأداء مقاساً بالإنتاجية الكلية. أما دراسة (الطراونة، 1996) والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير الهيكل التنظيمي والمناخ التنظيمي وتصنيف التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات والحجم على أداء الشركات الصناعية في الأردن. واعتمد الباحث على معدل العائد على الاستثمار كمقياس للأداء، أما الحجم فقد تم قياسه من خلال بعدين هما رأس المال وعدد العاملين. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كل من الهيكل التنظيمي والمناخ التنظيمي والتكنولوجيا والحجم من جهة وأداء الشركات الصناعية من جهة أخرى، حيث إنّ معظم اتجاهات تأثير أبعاد هذه المتغيرات على الأداء كانت سالبة.

أما دراسة (Bierstaker, 2004) فقد هدفت إلى فحص العلاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في بعض مؤسسات القطاع العام في السويد وجودة أداء العاملين، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً لأنظمة الرقابة الداخلية على جودة الأداء من حيث سرعة الأداء ودقته، وأن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية ما بين أنظمة الرقابة الداخلية والأداء تعود للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة. ورغم أن هذه الدراسة تحدثت عن أحد مقومات أنظمة الرقابة الداخلية إلا أن تركيزها انصب على جودة الأداء دون غيرها والذي هو جزء من أنظمة الرقابة الداخلية.

أما دراسة (الزبير والبشارى، 2010) فقد هدفت إلى قياس دور الرقابة الداخلية في زيادة فاعلية وكفاءة الأداء في المنشآت، وخرجت الدراسة بعدة اقتراحات منها استخدام الحاسب الآلي في كل أنظمة العمليات

مع التركيز علي نظام التدقيق الآلي بوجود وحدة تدقيق داخلي. وهذا يتفق تماماً مع ما أوصته دراسة (بركات، 2007) بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمراجعة نظام الرقابة الداخلية المتوفر لديها وعقد دورات تدريبية داخلية وخارجية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي.

أما دراسة (المومني، 2010) فهدفت إلى الوقوف على واقع تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال التعرف على تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق والكيفية التي يتم بها اختيار أعضاء اللجنة، وآليات عملها، لتعزيز الحاكمية المؤسسية.وتوصلت الدراسة إلى أن مجالس الإدارة تهتم بدرجة متوسطة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها. ووفقاً لهذه النتائج فإن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تركيز مجالس إدارات الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق على كفاءاتهم وخبراتهم واستقلاليتهم، وإلزام الشركات الأردنية بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.

أما دراسة (Chen and Shiue, 2008) فقد تناولت أثر وجود لجان التدقيق في الشركات على عوائد الأرباح وذلك من خلال دراسة عينة مكونة من الشركات الأمريكية والأجنبية الموجود فيها لجان التدقيق والشركات الأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يوجد فيها لجان تدقيق، وخلصت الدراسة إلى أن عوائد الأرباح للشركات الأمريكية التي لديها لجان تدقيق أكبر من الشركات الأجنبية التي ليس لديها لجان تدقيق، واتفقت نتائج الدراسة مع الفكرة التي تقول أن إنشاء لجان التدقيق قد يرتبط بعوائد أرباح أعلى للشركات.

وأخيراً فقد بحثت دراسة (Nichakorn, 2013) في أثر جودة نظام المعلومات المحاسبية على فعالية الرقابة الداخلية وموثوقية اتخاذ القرارات وعلى أداء الشركات الصناعية التايلاندية، حيث بينت النتائج أن جودة نظام المعلومات المحاسبية يرتبط بشكل إيجابي مع فعالية الرقابة الداخلية وموثوقية اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، كان لفعالية نظام الرقابة الداخلية وموثوقية اتخاذ القرارات تأثير إيجابي على أداء الشركات. وهذا يعني ضمنياً أنه بدون جودة نظام للمعلومات المحاسبية فقد تتعرض الشركات لفرصة الفشل.

وبناءً على البحوث والدراسات السابقة والتي تناولت بعض عناصر الرقابة الداخلية وبالأخص التدقيق الداخلي نجد أن معظمها لم تتناول بشكل مباشر أثر الرقابة الداخلية على أداء وربحية الشركة وإنما تناولتها كجزء متمم لعمليات الحاكمية الفاعلة والتي أوصت في معظمها ضرورة إيلاء أبعاد الرقابة الداخلية والأداء المالي للشركات مزيداً من الإهتمام، لذا أتت هذه الدراسة وتناولت جانب الرقابة الداخلية كأحد المتغيرات المستقلة لبيان أثر الرقابة الداخلية على أداء وربحية الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة.

ثالثاً :هيكل الملكية:

تعريف هيكل الملكية:

يعرف هيكل الملكية على أنه الطريقة التي تمول بها الشركة من خلال حقوق الملكية والمديونية، ويعرف من خلال توزيع الملكية بالنسبة للأصوات ورأس المال، وكما يعتبر هوية لأصحاب الأسهم، ويعتبر هيكل الملكية ذا أهمية كبيرة في مجال حوكمة الشركات باعتبارها واحدة من الآليات الرئيسية للرقابة والسيطرة على تكاليف الوكالة في حوكمة الشركات (Kumar, 2003).

نظرية الوكالة وهيكل الملكية :

تعرف الوكالة بأنها علاقة تنشأ من خلال عقد يفوض المالك بموجبه شخصاً آخر ينوب عنه في الإدارة واتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة والتي يفترض أن تصب في النهاية في مصلحة الشركة (Jensen and, Meckling, 1976).

ومن أهم أسباب ظهور مشكلة الوكالة بين الإدارة وبقية المساهمين هو التعارض المحتمل بين أهداف الطرفين، وشدة هذا الصراع تحدد بمستوى ملكية كل فرد ونفوذه (خصاونة، 2006). حيث تبين أن الملكية المشتتة تؤدي إلى تفاقم مشكلة الوكالة ولكن بنفس الوقت لها فوائد قد تحل الكثير من المشاكل (Demsetz&Villanonga, 2001).

وفقا لنظرية الوكالة، يجب أن تكون تكاليف الوكالة مرتبطة عكسياً مع حصة ملكية المالك الرئيسي وهذا ما أثبتته معظم الدراسات منها دراسة (Al-Rawashdeh, 2007) والتي أكدت أن تكاليف الوكالة تؤثر سلبا على الأداء. فإذا كان المالك الأساسي هو أيضاً مدير للشركة ويملك جميع أسهم الشركة فهذا يدل على عدم وجود فصل بين الإدارة والملكية، وبالتالي فإن المدير يتحمل كل المنافع والمصاريف المتوقعة، أما إذا تم بيع جزء من الأسهم للمساهمين فإن المدير سيحصل على جزء من المنافع وجزء من الخسائر بموجب أي قرار يتم اتخاذه، لذا سيحاول تعويض ما خسره من منافع سواء أكانت مادية، أم غير مادية من خلال زيادة استهلاك بعض المنافع في الشركة على حساب بقية المساهمين (ANG S. et al., 2000).

تصنيفات هيكل الملكية:

يمكن تعريف هيكل ملكية الشركة من خلال بعدين رئيسيين. الأول: درجة تركيز الملكية، فقد تختلف الشركات بأن تكون ملكيتها أكثر أو أقل تشتتاً. والثاني: طبيعة الملاك، فقد تكون الشركات خاصة، أو مملوكة للحكومة (المملوكة للدولة) أو المملوكة من الجهتين (خاصة وحكومة)(Iannotta et al.,2007).

كذلك صنف كثير من الاقتصاديين هيكل الملكية (Jensen and, Meckling, 1976) (مالكي الأسهم) في الشركة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تمثل حملة الأسهم ويقومون أيضاً بإدارة الشركة (الإدارة) أما المجموعة الثانية فتمثل بقية حملة الأسهم (المساهمين) حيث أن لكلتي المجموعتين نفس الحقوق مثل التصويت، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بمحتلف أنواعها، والحصول على عوائد الاستثمار.

العلاقة بين هيكل الملكية وربحية الشركات (الدراسات السابقة):

تعددت الدراسات التي تناولت دراسة أثر أنماط هيكل ملكية الشركات على العديد من جوانب الأداء، منها دراسة (Abu-Serdaneh et al., 2010) والتي تناولت إمكانية أن تؤثر متغيرات هيكل الملكية في أداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في السوق المالي للفترة (2002 - 2006) وبينت النتائج أن الأداء يقل في الشركات التي تكون الملكية فيها مركزة بيد الأقلية (سيطرة عدد قليل من المالكين)، ويزداد الأداء عندما تكون نسبة ملكية الشركات (المؤسسات) عالية. كما أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الربحية ومتغيرات هيكل الملكية المتعلقة بالملكية الأجنبية. وتم التوصل إلى أن ملكية هذه الشركات أكثر تركيزاً، بدل أن تكون موزعة على عدد كبير من المالكين، كما أن الملكية الأجنبية كانت ثابتة خلال الخمس سنوات بنسبة 14 %، كما كانت نسبة الشركات التي يكون مديرها العام أحد أعضاء مجلس الإدارة أكثر من5%. أما دراسة (Wang, 2005) فقد أظهرت أن ملكية العائلة المؤسسة ترتبط مع جودة أرباح عالية. وأثبتت نتائج دراسة (الشريف وأبوعجيلة، 2009) وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة.

من ناحية أخرى درس (Demsetz&Villanonga, 2001) هيكل الملكية وأداء الشركات وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ذات معنى بين هيكل الملكية وأداء الشركة. وأكد نتيجة هذه الدراسة (Al-Farooque وآخرون، 2007) والذي درس أثر هيكل الملكية المتمثل بملكية أعضاء مجلس الإدارة على أداء الشركات حيث تبين أن هيكل الملكية لا يؤثر على الأداء.

كذلك توصلت دراسة (2007،Al-Rawashdeh) والتي بحثت أثر ملكية الإدارة على الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (ASE) إلى أن تكاليف الوكالة تؤثر سلبا على الأداء، في حين كان دور هيكل الملكية في التأثير على الأداء خلال تكاليف الوكالة متناقض، وتبين أن ملكية أعضاء المجلس والإدارة العليا يرتبط بشكل سلبي مع الأداء، أما الأفراد والمؤسسات الذين يملكون أكثر من 5٪ من الأسهم فليس له أي تأثير على الأداء. أما دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح وهيكل الملكية لعينة من الشركات الصناعية الأردنية للفترة (2001-2005)، وتم دراسة ثلاثة أنواع من الملكية (ملكية الأفراد الداخليين، ملكية المساهمين الخارجيين التي تزيد عن نسبة 5%، ملكية المؤسسات)، وخلصت الدراسة إلى أن ملكية (الداخليين) تؤثر ايجاباً على إدارة الأرباح. وهذه النتيجة متسقة مع الفرضية التي تنص على أن ملكية (الداخليين) يمكن أن تصبح غير فعالة في حالة تحييد (الداخليين) في اتخاذ قرارات تعظيم القيمة. وبينت الدراسة أن هناك دور ضئيل لكل من (المساهمين الخارجيين، والمؤسسات) في مراقبة السلوك الإداري في إدارة الأرباح، وشجعت نتائج الدراسة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لتحفيز(المساهمين الخارجيين، والمؤسسات) من أجل توفير مراقبة فعالة من قبل المدراء في الشركات الأردنية، ونتيجة لذلك يمكن تعزيز الموثوقية والشفافية في الأرباح المعلنة.

كذلك بحثت دراسة (Wang,D., 2006) العلاقة بين ملكية العائلات وجودة الأرباح وخلصت الدراسة إلى أن هيكل ملكية العائلات له تأثيرات هامة على الأرباح المعلنة حيث توجد علاقة غير خطية بين ملكية العائلات وجودة الأرباح. وتم تناول أثر متغيرات هيكل الملكية وغيرها من العوامل التفسيرية على

أداء الشركة بشكل أكثر توسعاً من خلال دراسة قام بها (Zuriekatet al.,2010) على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في السوق المالي للفترة (2002 - 2006)، وبينت النتائج أن الأداء يقل في الشركات التي تكون الملكية فيها مركزة بيد الأقلية (سيطرة عدد قليل من المالكين)، ويزداد الأداء عندما تكون نسبة ملكية مستثمرين المؤسسات عالية، كما أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الربحية وبين هيكل الملكية المتعلقة بالملكية الأجنبية والملكية الإدارية .

أما دراسة (Ezi-Herbert &Tsegba, 2011) فقد أظهرت أن المساهمين المهيمنيين (Dominant Shareholding) والملكية المركزة (Concentrated Ownership) وملكية الأجانب (Foreign Ownership) ليس لهم تأثير بشكل كبير على أداء الشركة، كما أن ملكية (Insider Ownership) ترتبط عكسياً مع أداء الشركة.

وأخيراً بينت دراسة (Tomar & Bino, 2012) أن أفضل البنوك أداءً هي التي تملك المؤسسات غالبية أسهمها، ويصبح أداء البنك أكثر فعالية كلما زادت نسبة ملكية رئيس مجلس الإدارة وأعضائه في أسهمه، أما عدد أعضاء مجلس الإدارة فلم يكن له أهمية واضحة في التأثير في أداء البنك.

ويلاحظ من نتائج مختلف الدراسات السابقة التي تم ذكرها والتي تناولت دراسة أثر أنماط هيكل ملكية الشركات على العديد من جوانب الأداء المختلفة أن هذه الدراسات كانت متناقضة في النتائج فبعض منها أثبت وجود أثر لهيكل الملكية على الأداء بشكل إيجابي والبعض الآخر أثبت وجود أثر بشكل سلبي ومنها ما أثبت عدم وجود علاقة وقد يعو السبب لتناول قطاعات مختلفة أو بيئة مختلفة.

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- مقدمة
- توزيع وجمع الاستبانة
- تفريغ الاستبانة وتفسير النتائج
- صدق أداة الدراسة (الاستبانة)
- نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل الأول : الحاكمية المؤسسية
- المتغير المستقل الثاني : نظام الرقابة الداخلية
- المتغير المستقل الثالث : هيكل الملكية
- المتغير التابع : ربحية الشركات

- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- تحليل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

- نتائج اختبار نماذج الدراسة :

- اختبار مدى وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة ال (Multicollinearity)
- تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للمنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة للحصول على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما يتطرق هذا الفصل إلى فحص مصداقية وثبات أداة الدراسة (الإستبانة)، وعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج ونتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات. ومن ثم تحليل ومناقشة هذه النتائج وتحديد مدى الدلالة الإحصائية لكل منها في تشخيص واقع الحاكمية المؤسسية والرقابة الداخلية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وعلاقتها بأداء الشركات والمتمثلة في ربحيتها. تم اجراء الاختبارات الإحصائية حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة. وتم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين أبعاد المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع .

توزيع وجمع الاستبانة

قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على أفراد العينة باليد، حيث تم تعبئة الاستبانة من قبل العاملين المختصين بالادارة التنفيذية والرقابة الداخلية. هذا وقد حصلت الباحثة على كتاب رسمي من قسم المحاسبة – كلية الأعمال موجه للشركات المساهمة العامة لغايات تسهيل مهمتها في توزيع الإستبانة على أفراد عينة الدراسة، مرفق نسخة من الإستبانة ضمن الملحق رقم (1) .

وقد تم توزيع الاستبانات على (44) شركة وتم استرجاع كامل الإستبانات الموزعة أي ما نسبته (100%) من أصل كامل عدد أفراد العينة، حيث تم الحصول على (20) إستبانة من شركات القطاع الخدمي كاملة في حين تم الحصول على (24) إستبانة من شركات القطاع الصناعي من أصل (26) شركة حيث أنه تم استبعاد الشركتين بسبب توقف نشاطهما منذ زمن. وقد تبين للباحثة صلاحية جميع الإستبانات المستردة لغايات التحليل الإحصائي .

تفريغ الاستبانة وتفسير النتائج

تم استخدام مقياس "ليكرت" خماسي الدرجات لقياس واقع الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدى تطبيقها للعناصر والمكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية حيث تم الطلب من كل فرد من الأفراد المستجيبين بيان رأيه في كل عبارة بوضع إشارة علامة (√) بجانب العبارة أو الحالة التي تمثل رأيه، كما خصصت لكل حالة درجة تتفق مع أهميتها وحسب الجدول التالي:

بالنسبة للأسئلة التي تضمنت الخيارات متوفرة بدرجة كبيرة جداً، متوفرة بدرجة كبيرة، متوفرة بدرجة متوسطة، متوفرة بدرجة محدودة، غير متوفرة فقد خصص لها الأوزان المحددة أدناه:

الإجابة	الدرجة	الدرجة من 100
متوفرة بدرجة كبيرة جداً	5	100 -81
متوفرة بدرجة كبيرة	4	80 -61
متوفرة بدرجة متوسطة	3	60 -41
متوفرة بدرجة محدودة	2	40 -21
غير متوفرة	1	20 -1

وبالنسبة للأسئلة التي تضمنت خيارات هام جداً، هام، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية فقد خصص لها الأوزان المحددة أدناه:

الإجابة	الدرجة	الدرجة من 100
هام جداً	5	100 -81
هام	4	80 -61
متوسط الأهمية	3	60 -41
قليل الأهمية	2	40 -21
عديم الأهمية	1	20 -1

صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

تم اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبانة) احصائياً من خلال إخضاع أسئلة الإستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وحسب هذا الإختبار فإن القيمة المقبولة لتمتع الإستبانة بالمصداقية والثبات يجب أن لا تقل عن 60% (Serkran, 2012)، ويظهر الجدول رقم (1) نتائج اختبار صدق أداة الدراسة.

جدول (1) معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

	البعد	الأبعاد الفرعية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أولاً:	مدى أهمية وجود نظام رقابة داخلية جيد	مدى أهمية وجود نظام رقابة داخلية جيد	2	0.8198
ثانياً:	مدى توفر العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	مدى توفر العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	5	0.8588
ثالثاً:	مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	بيئة الرقابة	28	0.9537
ثالثاً:	مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	تقييم المخاطر	8	0.9354
ثالثاً:	مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	الأنشطة الرقابية	19	0.9115
ثالثاً:	مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	نظام المعلومات والاتصالات	14	0.8886
ثالثاً:	مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	المراقبة والمتابعة	12	0.9731
رابعاً:	مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	جميع العناصر والمكونات لأنظمة الرقابة الداخلية	81	0.9700
		المجموع الكلي	**88**	**0.9717**

يبين الجدول أعلاه نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لفقرات إستبانة الدراسة والمتمثلة بمكونات نظام الرقابة الداخلية، حيث يلاحظ من خلال التحليل أن قيم ألفا المحسوبة أعلى من القيمة المرجعية (0.600) مما يدل على أن هذه القيم تعبر عن تناسق وثبات عالٍ لفقرات الاستبانة ، وقد بلغ معامل كرونباخ ألفا للمجموع الكلي (97.17%) وهي قيمة عالية جداً تدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم عرض في هذا الجزء من الفصل نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام التكرار والوسط الحسابي وأعلى قيمة وأدنى قيمة والإنحراف المعياري.

المتغير المستقل الأول : الحاكمية المؤسسية

تم قياس الحاكمية المؤسسية من خلال الأبعاد التالية:

1. مدى وجود لجنة الحاكمية (CGOV) وعدد أعضاء وعدد اجتماعات اللجنة.
2. مدى وجود لجنة المكافآت والترشيح (CNOM&REM) وفيما إذا كانت مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد أعضاء وعدد اجتماعات اللجنة.
3. مدى وجود لجنة تدقيق (CAUDIT) وعدد أعضاء وعدد اجتماعات اللجنة.
4. عدد أعضاء مجلس الإدارة (numboard).
5. استقلالية مجلس الإدارة (indepboard) .
6. فصل دور المدير التنفيذي (CEO) عن رئيس مجلس الإدارة (chairman) (ceod).

أ. لجان التدقيق والحاكمية والمكافآت والترشيح:

إن اهتمام الشركات بإنشاء لجان متخصصة في مجال التدقيق، والمكافآت والترشيح، والحاكمية يعتبر مؤشراً ومعززاً للحاكمية المؤسسية لدى الشركة، ولقياس ذلك تم حصر الشركات التي تتوفر لديها هذه اللجان، وكما هو موضح في الجدول رقم (2) أدناه:

جدول (2) مدى توفر لجان التدقيق والحاكمية والمكافآت والترشيح لدى شركات عينة الدراسة

البيان	يوجد لجنة		لا يوجد لجنة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
لجنة تدقيق	39	%88.6	5	%11.4
لجنة المكافآت والترشيح	18	%40.9	26	%59.1
لجنة حاكمية	7	%15.9	37	%84.1
لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين	15	%83.3 *	3	16.7 %*
عدد عينة الدراسة	44	%100		

* تم احتساب النسبة من اجمالي الشركات التي يوجد لديها لجنة المكافآت والترشيح.

يلاحظ من النتائج المعروضة في الجدول رقم (2) أن وجود لجنة تدقيق لدى شركات عينة الدراسة قد سجلت أعلى تكرار حيث بلغت (39) شركة من أصل (44) شركة وبنسبة (88.6%) ، في حين كانت لجنة الحاكمية أقل اللجان تكراراً حيث أظهرت النتائج وجود (7) شركات فقط من عينة الدراسة يتوفر لديها لجنة حاكمية وبنسبة (15.9%).

مما سبق نلاحظ أن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تهتم بوجود لجنة تدقيق مما يدل على إدراكها لأهميتها، ولكن بالمقابل يلاحظ وجود بعض الشركات لا يوجد لديها لجنة تدقيق بلغ عددها (5) شركات وبنسبة (11.4%). وبالرغم من تدني هذه النسبة إلا أن ذلك يدل على عدم تقيد هذه الشركات بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية ومنها المادة (46/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة (2002)، وكذلك المادة رقم (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة (2004) (تعليمات هيئة الأوراق المالية)، وكذلك دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان حيث أكدت كل منها على ضرورة تشكيل لجنة تسمى(لجنة التدقيق) في الشركة. أما بالنسبة للجنة المكافآت والترشيح فيلاحظ أن الشركات الأردنية لا تهتم بوجود هذه اللجنة ولجنة الحاكمية إذ كان معدل تكرارها متدني.

ويلاحظ أن الشركات التي لديها لجنة المكافآت والترشيح تتكون تلك اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين في (15) شركة من أصل (18) شركة متوفرة لديها هذه اللجنة وبنسبة (83.3%).

ب. عدد الإجتماعات السنوية وعدد أعضاء لجان التدقيق والحاكمية والمكافآت والترشيح :

يظهر الجدول رقم (3) نتائج البعد الأول والثاني والثالث للحاكمية المؤسسية فيما يتعلق بعد أعضاء وعدد اجتماعات كل من لجان التدقيق، والحاكمية والمكافآت والترشيح لدى شركات عينة الدراسة .

جدول (3) الا حصاء الوصفي لعدد الإجتماعات السنوية وعدد أعضاء اللجان لدى شركات عينة الدراسة للسنوات (2007 – 2011)*

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدد اجتماعات لجنة التدقيق	2007	2	12	4.53	1.612
2		2008	2	12	4.57	1.757
3		2009	3	12	4.61	1.603
4		2010	2	12	4.56	1.635
5		2011	0	17	4.77	2.660
6	عدد أعضاء لجنة التدقيق	2007	3	9	3.56	1.182
7		2008	3	9	3.57	1.191
8		2009	3	9	3.66	1.214
9		2010	3	9	3.67	1.221
10		2011	3	9	3.67	1.264
11	عدد اجتماعات لجنة الحاكمية	2007	1	10	5.5	6.364
12		2008	1	10	5.5	6.364
13		2009	1	10	4.33	4.933
14		2010	1	12	5.6	5.03
15		2011	0	12	4.29	4.716
16	عدد أعضاء لجنة الحاكمية	2007	3	8	5.5	3.536
17		2008	3	8	5.50	3.536
18		2009	3	9	5.00	3.464
19		2010	3	9	4.60	2.510
20		2011	3	9	4.14	2.193
21	عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح	2007	1	12	3.33	4.274
22		2008	1	12	3.17	4.355
23		2009	0	12	2.50	3.891
24		2010	0	24	4.62	6.602
25		2011	0	24	4.07	6.262
26	عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح	2007	2	5	3.29	0.951
27		2008	2	5	3.29	0.951
28		2009	2	5	3.22	0.833
29		2010	2	6	3.43	1.016
30		2011	2	6	3.31	0.946
31	عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح	2007	1	5	2.43	1.272
32		2008	1	5	2.43	1.272
33		2009	1	5	2.44	1.13
34		2010	1	5	2.57	1.222
35		2011	1	5	2.56	1.153

* تم استبعاد الشركات في السنوات التي لم يكن لديها لجنة المكافآت والترشيح عند احتساب الاحصاء الوصفي لعدد اجتماعات وعدد أعضاء اللجان

يبين الجدول (3) قيم الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لعدد الاجتماعات السنوية وعدد أعضاء اللجان المختلفة لدى عينة الدراسة لكلا القطاعين الصناعي والخدمي، وبإستعراض هذه القيم نجد أن أعلى متوسط حسابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق وكذلك أعلى قيمة سجلت في عام 2011، حيث بلغ الوسط الحسابي لعدد الاجتماعات (4.77)، وكانت أعلى عدد اجتماعات لهذه اللجنة (17) مرة، مما يدل ظاهرياً على التزام هذه الشركات بالتواصل من قبل أعضائها ومتابعتها للمهام الموكلة لها كما يدل على التزامها بعدد الاجتماعات المنصوص عليها في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة والذي ألزمها بالاجتماع دورياً، وعلى أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة. مع ملاحظة أن هناك عدد من الشركات لم تصل للحد الأدنى لعدد الاجتماعات في السنة.

وقد بلغ أعلى وسط حسابي لعدد اجتماعات لجنة الحاكمية (5.6) في عام 2010 وكذلك بلغت أعلى قيمة لعدد الاجتماعات لهذه اللجنة (12) اجتماع سجلت في عامي 2010 و2011، أما بالنسبة لعدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح فقد بلغ أعلى وسط حسابي لها (4.62) في عام 2010 وكذلك بلغت أعلى قيمة لعدد الاجتماعات لهذه اللجنة (24) اجتماع سجلت في عامي 2010 و2011. مما سبق يستدل على الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بعقد الاجتماعات المتكررة لهذه اللجان مما يساعد ويسهل مهمة مجلس الإدارة في أداء مهماته وذلك من خلال التوصيات التي تقدمها كل منها إلى مجلس الإدارة والتي تساهم في تحسين أوضاع الشركة.

أما بالنسبة لعدد أعضاء اللجان فقد سجل أعلى وسط حسابي لعدد أعضاء لجنة الحاكمية (5.5) في عامي 2007 و2008 وكذلك بلغت أعلى قيمة لعدد أعضاء هذه اللجنة (9) سجلت في عام 2011، في حين بلغ أعلى وسط حسابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق وكذلك أعلى قيمة في عامي 2010 و2011 حيث بلغ الوسط الحسابي لعدد أعضاء اللجنة (3.67)، وبلغت أعلى قيمة لعدد أعضاء هذه اللجنة (9)، أما بالنسبة لعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح فقد بلغ أعلى وسط حسابي لهذه اللجنة وكذلك أعلى قيمة في عام 2010 بمتوسط حسابي (3.43) في عام 2010 وأعلى قيمة لعدد أعضاء هذه اللجنة (6).
ويستدل مما سبق اهتمام عالي من قبل الشركات الأردنية والتزامها بعدد أعضاء اللجان والمنصوص عليها وبالخصوص لجنة التدقيق حيث أشار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على أن تتألف لجنة التدقيق والمكافآت والترشيح من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء، أما بالنسبة لكل من لجنة المكافآت والترشيح ولجنة الحاكمية فقد تم احتساب الاحصاء الوصفي لعدد اجتماعات وعدد أعضاء هذه اللجان بعد استبعاد الشركات في السنوات التي لم يكن لديها هذه اللجان ولذا لو تم احتسابه بدون استبعادها لكانت النسب متدنية جداً ويعود السبب أصلاً لعدم توفر هاتين اللجنتين في العديد من الشركات الأردنية حيث توفرت لجنة المكافآت والترشيح في (18) شركة في حين توفرت لجنة الحاكمية في (7) شركات فقط من أصل (44) مما يتطلب إيلاء هذا البعد الأهمية في المستقبل.

أما بالنسبة لعدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح فقد كان الوسط الحسابي متدني حيث بلغ أعلى متوسط حسابي في عام 2010 وبقيمة (2.57) أما أعلى قيمة لعدد الأعضاء غير التنفيذيين في هذه اللجنة (5) مما يدل على أن الشركات الأردنية والمتوفر لديها هذه اللجنة لا تلتزم بما جاء بدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة حيث أكد على أن تتألف لجنة المكافآت والترشيح من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وبالتالي لا بد من الالتزام بذلك وتطبيقه في المستقبل.

ج. عدد أعضاء واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الفصل ما بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (chairman):

يمثل البعد الرابع والخامس والسادس للحاكمية المؤسسية عدد أعضاء مجلس الإدارة ومدى استقلاليته، والفصل ما بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (chairman) لدى شركات عينة الدراسة.

جدول (4) الإحصاء الوصفي لعدد أعضاء مجلس الإدارة، ومدى استقلالية أعضاءه والفصل ما بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (chairman)

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدد أعضاء مجلس الإدارة	2007	5.0000	13.0000	8.477273	2.0172355
2		2008	5.0000	13.0000	8.409091	1.8716761
3		2009	5.0000	13.0000	8.500000	1.9941776
4		2010	5.0000	13.0000	8.545455	1.9701794
5		2011	5.0000	13.0000	8.477273	2.0401623
6	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	2007	.7143	1.0000	.910725	.0765504
7		2008	.6000	1.0000	.907730	.0897189
8		2009	.6000	1.0000	.908511	.0896005
9		2010	.6000	1.0000	.917770	.0883254
10		2011	.6000	1.0000	.917250	.0884626
11	الفصل ما بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (chairman)	*2007	.0000	1.0000	.772727	.4239151
12		2008	.0000	1.0000	.750000	.4380188
13		2009	.0000	1.0000	.750000	.4380188
14		2010	.0000	1.0000	.750000	.4380188
15		2011	.0000	1.0000	.795455	.4080325

* أُعطي رقم (1) إذا كان هناك فصل ورقم (0) إذا لم يكن هناك فصل.

يبين الجدول (4) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والفصل ما بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (chairman) لدى عينة الدراسة لكلا القطاعين الصناعي والخدمي. وباستعراض هذه القيم نجد أن الوسط الحسابي لعدد أعضاء مجلس الإدارة للسنوات (2007 -2011) متقاربة ويبلغ حوالي (8.5) أما أعلى قيمة لعدد أعضاء مجلس الإدارة فقد بلغ (13) وهذا يعني أن بعض أفراد عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة تطبق الحد الأعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة وكما ورد في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية،أما أقل قيمة فقد بلغت (5).

أما بالنسبة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة فقد بلغ الوسط الحسابي (0.90) للسنوات (2007 -2011) أي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة توجد لديها استقلالية بنسبة عالية جداً وهذا يتفق مع ما تطلبه دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية بخصوص استقلالية مجلس الإدارة.

أما بالنسبة للفصل ما بين المدير التنفيذي (CEO) ورئيس مجلس الإدارة (chairman) فقد بلغ الوسط الحسابي حوالي (0.75) للسنوات (2007 -2011) أي أن معظم أفراد عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة تلتزم بالفصل ما بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ولكن ليس بنسبة عالية نظراً لأن دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية لا يجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.

المتغير المستقل الثاني: نظام الرقابة الداخلية

لقد تم قياس المتغير المستقل والمتمثل بمكونات نظام الرقابة الداخلية من خلال استبانة أُعدت لهذه الغاية. وفيما يلي النتائج الوصفية لإجابات المبحوثين.

1. **الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:**

لغايات التعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، فقد تم تخصيص القسم الأول من الإستبانة للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة			
المتغير	بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة الحالية	مدير الرقابة الداخلية	18	%40.9
	رئيس قسم في مديرية الرقابة الداخلية	9	%20.5
	موظف (مدقق) في مديرية الرقابة الداخلية	17	%38.6
	المجموع	**44**	**100%**
المؤهل العلمي	دكتوراه	-	-
	ماجستير	6	%13.6
	بكالوريوس	37	%84.1
	دبلوم متوسط	1	%2.3
	ثانوية عامة فما دون	-	-
	المجموع	**44**	**100%**
التخصص العلمي	محاسبة	34	%77.3
	إدارة	4	%9.1
	قانون	1	%2.3
	أخرى	5	%11.4
	المجموع	**44**	**100%**
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	6	%13.6
	من 5 إلى 10 سنوات	12	%27.3
	من 11 إلى 20 سنة	17	%38.6
	أكثر من 20 سنة	9	%20.5
	المجموع	**44**	**100%**
الشهادات المهنية المتخصصة	CPA	3	%6.8
	ACPA	1	%2.3
	JCPA	8	%18.2
	CIA	1	%2.3
	أخرى	3	%6.8
	لا يوجد شهادة مهنية	28	%63.6
	المجموع	**44**	**100%**
الجنس	ذكر	43	%97.7
	أنثى	1	%2.3
	المجموع	**44**	**100%**

يتضح من تحليل خصائص عينة الدراسة، أنها شملت كافة وظائف الرقابة الداخلية، فالجدول السابق يوضح أن أفراد العينة تكونوا من (18) مدير وبما نسبته (40.9%)، و(9) رئيس قسم وبما نسبته (20.5%)، وباقي أفراد العينة وعددهم (17) من المدققين العاملين في وحدة الرقابة الداخلية وبما نسبته (38.6%).

كما يشير الجدول أيضاً إلى أن معظم العاملين بدوائر الرقابة الداخلية هم من حملة الشهادات الجامعية الأولى حيث بلغ عددهم (37) موظفاً بنسبة (84.1%)، أما بالنسبة إلى التخصصات العلمية لأفراد العينة، فيوضح الجدول السابق أنها تتركز في مجال المحاسبة بواقع (34) موظفا بنسبة (77.3%)، أما بالنسبة إلى الخبرات العملية فيبين الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة هم من ذوي الخبرة، حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين بلغت خبرتهم من (11 - 20) سنة (26) موظفاً بنسبة (59.1%).

ويلاحظ مما سبق أن المستجيبين لديهم المؤهلات والخبرات الكافية مما يعزز قدراتهم على فهم واستيعاب أسئلة الإستبانة للإجابة عليها وبالتالي زيادة درجة مصداقية هذه الإجابات وإمكانية الاعتماد عليها لدعم نتائج الدراسة، وهذا مؤشر على اهتمام إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية بتوظيف واختيار موظفي الرقابة الداخلية ذوي الكفاءات والخبرات والأفراد ذوي التأهيل العلمي المناسب لشغل الوظائف الأدارية للقيام بهذه المهام. وبالمقابل يلاحظ افتقار العاملين في مجال الرقابة والتدقيق إلى الشهادات المهنية المتخصصة مثل (CPA, ACPA, JCPA) حيث أن ما نسبته (63.6%) من المجيبين لا يحملون شهادات مهنية.

2. خصائص نظام الرقابة الداخلية لدى شركات عينة الدراسة :

تم في الدراسة توجيه سؤال عام لأفراد عينة الدراسة عن مدى أهمية وجود نظام رقابة داخلية في الشركة التي يعمل بها المستجيب، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج هذا السؤال والذي يشير إلى أن قيم الأهمية النسبية العالية والبالغة (93.2%) تدل على أن هناك اتفاق ووعي وإدراك عالي لأهمية وجود أنظمة رقابة داخلية جيدة لدى هذه الشركات.

جدول (6) الإحصاء الوصفي لمدى أهمية وجود نظام رقابة داخلية جيد في الشركة

التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)
1.	في شركتك	4.66	.645	93.2%

3. العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية:

لقياس مدى توفر عناصر ومكونات أنظمة الرقابة الداخلية لدى شركات عينة الدراسة فقد تم توجيه (5) أسئلة لأفراد عينة الدراسة وكانت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (7):

جدول (7) الإحصاء الوصفي لمدى توفر العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية

التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية النسبية
1.	بيئة الرقابة والتي تتضمن (نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية،وتعهد الإدارة بالكفاءة وفلسفة الإدارة ونمط التشغيل،والهيكل التنظيمي).	4.18	.724	83.6%	1
2.	تقييم المخاطر والتي تتضمن (تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة).	3.95	.645	79.0%	2
3.	أنشطة الرقابة والتي تتضمن (السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تأكيد معقول بخصوص تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بفاعلية).	3.82	.843	76.4%	3
4.	المعلومات والاتصالات والتي تتضمن (تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المشروع والحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية).	3.73	.845	74.6%	5
5.	المراقبة والمتابعة والتي تتضمن (التأكيد على أن الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة بشكل مستمر وتشمل تقييم الموظفين الملائمين لتصميم وعمل الرقابة وفق أساس زمني ملائم واتخاذ التدابير اللازمة).	3.80	1.002	76.0%	4
	مدى توفر العناصر والمقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	**3.90**		**77.9%**	

يبين الجدول (7) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى توفر العناصر والمكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في شركات عينة الدراسة وباستعراض قيم الأهمية النسبية نجد أن الفقرة الأولى (بيئة الرقابة) احتلت المرتبة الأولى من حيث مدى توفرها، إذ سجلت أعلى وسط حسابي بلغ (4.18) وبنسبة مئوية (83.6%) مما يدل على اهتمام الشركات الأردنية بتوفير بيئة رقابية جيدة وكان الانحراف المعياري لهذا العنصر متدني حيث بلغ (0.724) مما يدل على أن هناك اتفاقاً كبيراً بين أفراد العينة على توفر البيئة الرقابية بدرجة كبيرة، بينما احتلت الفقرة الرابعة (المعلومات والاتصالات) أدنى أهمية إذ سجلت متوسط حسابي بلغ(3.73) وبنسبة مئوية (74.6%) وهذا يعني أنها متوفرة بدرجة أعلى من المتوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للبعد بأكمله (3.90) وهذه القيمة تمثل ما نسبته (77.9%) لدى

أفراد العينة، مما يدل على توفر العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بدرجة جيدة. ومن وجهة نظر الباحثة فإن هذا قد يعود إلى الاهتمام المتزايد والوعي لأهمية مفهوم الرقابة الداخلية في الأردن وتماشياً مع معايير التدقيق الدولية وبالأخص معيار التدقيق الدولي رقم (315) حيث أن هيئة الأوراق المالية الأردنية ومن خلال دليل حوكمة الشركات المساهمة الصادر عام 2007 قد أكدت على أهمية دور الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة لدى الشركات.

4. مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية:

تم قياس مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية لدى شركات عينة الدراسة والتي تمثل المتغير المستقل الثاني لأنظمة الرقابة الداخلية من خلال توجيه عدد من الأسئلة غطت الأبعاد الخمسة لنظام الرقابة الداخلية وهي:

1. البيئة الرقابية .
2. تقييم المخاطر.
3. الأنشطة الرقابية.
4. نظام المعلومات والاتصالات.
5. المراقبة والمتابعة.

1. البيئة الرقابية:

تم قياس مدى تطبيق العنصر الأول لنظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية) لدى شركات عينة الدراسة من خلال توجيه (28) سؤال غطتها الفقرات من (6-33) وكانت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (8).

جدول (8) مدى تطبيق العنصر الأول (البيئة الرقابية)

التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية النسبية
أ.	النزاهة والقيم الأخلاقية:				
.6	توجد في الشركة لائحة للسلوك تركز على النزاهة والقيم الأخلاقية.	3.59	1.282	71.8%	13
.7	تولي شركتكم أهمية كبيرة للنزاهة والقيم الأخلاقية.	4.16	.888	83.2%	3
.8	تقوم الشركة بتطبيق إجراءات متابعة للتحقق من التزام الموظفين بالقوانين وقواعد السلوك واللوائح المنظمة لها.	4.02	1.045	80.4%	5
ب.	مجلس الإدارة:				

.9	يشارك مجلس الإدارة في تشكيل إستراتيجية الشركة طويلة الأجل.	4.27	.924	85.4%	1
.10	يلعب مجلس الإدارة دور مهم في اختيار وتغيير المديرين التنفيذيين.	4.14	1.025	82.8%	4
.11	يدعم مجلس الإدارة وحدة الرقابة الداخلية ولجنة التدقيق وتتابع تنفيذ توصياتها.	3.95	1.160	79.0%	7
ج.	لجنة التدقيق:				
.12	تتكون لجنة التدقيق في الشركة من الأعضاء الغير تنفيذيين.	3.98	1.248	79.6%	6
.13	تضم لجنة التدقيق أعضاء من ذوي الخبرة المحاسبية والمالية مما يؤهلها لأداء مهامها.	4.23	1.031	84.6%	2
.14	تتمتع لجنة التدقيق بالاستقلالية عن مجلس الإدارة وإدارة الشركة التنفيذية.	3.41	1.403	68.2%	17
.15	تعمل لجنة التدقيق على التنسيق بين المدقق الخارجي والإدارة وحل الخلافات التي قد تنشأ.	3.48	1.320	69.6%	15
د.	الهيكل التنظيمي:				
.16	الهيكل التنظيمي واضح ومرن ويبين المستويات الإدارية المختلفة ويحدد بشكل واضح خطوط السلطة والمسؤولية.	4.14	.852	82.8%	4
.17	توجد في الشركة قنوات للاتصال تربط الادارة العليا بالإدارات الأخرى.	4.16	.861	83.2%	3
.18	توجد قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسئوليات الأقسام والموظفين.	4.16	.963	83.2%	3
.19	يوجد تطابق بين الوظائف الفعلية والهيكلية كماً ونوعاً.	3.75	.967	75.0%	11
.20	تجرى تعديلات على الهيكل التنظيمي للشركة وفق مصلحة العمل.	3.77	1.097	75.4%	10
.21	يوجد تناسق وتوافق بين الهيكل التنظيمي وبين أهداف الشركة.	3.89	.970	77.8%	8
.22	تتطابق الوظائف الفعلية مع بطاقة الوصف الوظيفي المخصصة.	3.70	1.069	74.0%	12
.23	توجد وحده مستقلة للرقابة الداخلية.	3.34	1.627	66.8%	19
هـ.	كفاءة العاملين:				

.24	تلقى تقارير الرقابة الداخلية الاهتمام الكافي من الإدارة العليا.	3.82	1.263	76.4%	9
.25	تتناسب كفاءة الأفراد العاملين في الشركة مع المهام المناطة بهم.	3.82	.843	76.4%	9
.26	يتم تخصيص الموارد البشرية على الدوائر وفق الكفاءة والاحتياجات الفعلية.	3.59	1.106	71.8%	13
.27	توجد لجنة مختصة لاختيار وتعيين الموظفين.	3.25	1.496	65.0%	22
.28	عملية تطوير الموارد البشرية عملية مستمرة ووفق الخطة الاستراتيجية.	3.27	1.264	65.4%	21
.29	تعتبر بطاقة الوصف الوظيفي الأساس الذي يستند إليه في تحديد شروط شغل الوظائف.	3.39	1.166	67.8%	18
.30	يتم التعيين والترقية لكافة الوظائف حسب الكفاءة.	3.41	1.226	68.2%	17
.31	يوجد نظام واضح للدرجات والترقيات.	3.52	1.338	70.4%	14
.32	توجد في الشركة سياسة الحوافز والعلاوات بغرض تحسين الأداء.	3.45	1.302	69.0%	16
.33	برامج التطوير والتدريب التي يتم عقدها ذات منفعة عالية وترفع من درجة كفاءة العاملين وتحسين مهاراتهم.	3.32	1.196	66.4%	20
	إجمالي الفقرات التي تقيس تطبيق عنصر البيئة الرقابية	**3.75**		**75.0%**	

يبين الجدول (8) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات العنصرالأول (البيئة الرقابية) وباستعراض قيم الأهمية النسبية نجد ان الفقرة 9 (يشارك مجلس الإدارة في تشكيل إستراتيجية الشركة طويلة الأجل) سجلت أعلى أهمية بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وبنسبة مئوية (85.4%) وهذا يدل على اتفاق أغلبية أفراد العينة على فاعلية مجلس الإدارة في المشاركة بتشكيل استراتيجية الشركة طويلة الأجل في معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية وبدرجة عالية جداً، ويلي هذه الفقرة من حيث الأهمية النسبية الفقرة 13 (تضم لجنة التدقيق أعضاء من ذوي الخبرة المحاسبية والمالية مما يؤهلها لأداء مهامها) حيث بلغ الوسط الحسابي (4.23) وبنسبة مئوية (84.6%) وهذا يدل على اتفاق أغلبية أفراد العينة بالدرجة الثانية على أن لجنة التدقيق تضم أعضاء من ذوي الخبرة المحاسبية والمالية لضمان أداء المهام بشكل كافي.

بينما سجلت الفقرة 23 (توجد وحدة مستقلة للرقابة الداخلية) الترتيب رقم (19) من حيث الأهمية النسبية من أصل (22) فقرة لهذا العنصر وبمتوسط حسابي (3.34) وبنسبة مئوية (66.8%)، وهذا يدل على

أن بعض الشركات المساهمة العامة المتمثلة بعينة الدراسة لا تتوفر لديها وحدة مستقلة للرقابة الداخلية مما يوحي بوجود عدم التزام كافي من قبل شركات عينة الدراسة بتطبيق أهم متطلب من متطلبات المكون الأساسي الأول من نظام الرقابة الداخلية .

وبإستعراض قيم الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات التي تقيس كفاءة العاملين نجد أنها سجلت أدنى القيم مقارنة مع قيم الوسط الحسابي لفقرات الأبعاد الأخرى للبيئة الرقابية وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة يعتقدون أن التعيين والترقية للوظائف المختصة قد لا تتم حسب الكفاءة، وأن بطاقة الوصف الوظيفي ليست الأساس الذي يستند إليه في تحديد شروط شغل الوظائف، وكذلك لا يتم اختيار وتعيين الموظفين من قبل لجنة مختصة، وهذا ما أكدته معظم الدراسات العربية ومنها دراسة (كلاب، 2004، ص 147) والتي أجراها على القطاع العام الفلسطيني والتي أكدت على وجود ضعف شديد في سياسات اختيار وتعيين وترقية الموظفين بالوزارات الفلسطينية المختلفة، وكذلك أكدت دراسة (غنيمات وصيام،2011) أن اختيار الموظفين وبخاصة في الوظائف الهامة والعليا لا يتم وفق مسابقات حرة ونزيهة.

2. تقييم المخاطر:

تم قياس مدى تطبيق العنصر الثاني لنظام الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر) لدى شركات عينة الدراسة من خلال توجيه (8) أسئلة غطتها الفقرات من (34-41) وكانت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (9).

جدول (9) مدى تطبيق العنصر الثاني (تقييم المخاطر)

التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية النسبية
.34	أهداف الشركة محددة بشكل واضح وملائم.	4.11	1.125	82.2%	1
.35	يتم تحديد وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على نجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها.	3.68	1.157	73.6%	2
.36	يوجد في الشركة قسم خاص لإدارة المخاطر.	1.93	1.336	38.6%	7
.37	يتم تقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة الشركة.	3.05	1.329	61.0%	6
.38	تقوم الشركة بتقييم خطر المنافسة في السوق بشكل مستمر.	3.55	1.320	71.0%	3
.39	تقوم الشركة بالاستجابة للمخاطر من خلال خطط شاملة لإدارة المخاطر بأنواعها في كل الظروف.	3.20	1.286	64.0%	5

.40	تصدر تقارير في جميع المستويات الإدارية تنبه إلى وجود أي خطر في الشركة	3.30	1.340	66.0%	4
.41	يتوفر نظام للمعلومات يمكن الاعتماد عليه لمواجهة المخاطر.	3.30	1.231	66.0%	4
	إجمالي الفقرات التي تقيس تطبيق عنصر تقييم المخاطر	**3.26**		**65.3%**	

باستعراض قيم الأهمية النسبية لبنود تقييم المخاطر نجد أن الفقرات رقم (34 و35 و38) سجلت أعلى نسبة إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.11)،(3.68)،(3.55) وهذا يدل على أن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية وحسب رأي أفراد العينة تهتم بتقييم المخاطر إلى حد ما، حيث إنها تحدد أهدافها بشكل واضح وملائم، وتقوم بتحديد وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على نجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها، وكذلك تقوم هذه الشركات بتقييم خطر المنافسة في السوق بشكل مستمر، بينما كانت أدنى نسبة في فقرات (تقييم المخاطر) وبإنخفاض واضح عن باقي الفقرات الأخرى الفقرة 36 (يوجد في الشركة قسم خاص لإدارة المخاطر) إذ بلغ متوسطها الحسابي (1.93) وبنسبة مئوية (38.6%) مما يشير إلى عدم الاهتمام الكافي من قبل الشركات الأردنية في إنشاء قسم خاص يُعنى بهذه المخاطر رغم أهمية هذا الموضوع في استمرارية الشركة ونجاحها.

وقد بلغ الوسط الحسابي للبعد بأكمله (3.26) وبما نسبته (65.3%)، مما يدل على اتفاق أفراد عينة الدارسة على أن عنصر(تقييم المخاطر) مطبقة في معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية مما يعني أن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تهتم بتقييم المخاطر وهذا يدل على إدراكهم لأهمية هذا النوع من الرقابة ولكن ليس بدرجة كبيرة جداً.

3. الأنشطة الرقابية:

تم قياس مدى تطبيق العنصر الثالث لنظام الرقابة الداخلية (الأنشطة الرقابية) لدى شركات عينة الدراسة من خلال توجيه (19) سؤال غطتها الفقرات من (42-60) وكانت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (10).

جدول (10) مدى تطبيق العنصر الثالث (الأنشطة الرقابية)

التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية النسبية
.42	يوجد في الشركة اهتمام بفصل المهام المختلفة.	3.80	1.047	76.0%	12
.43	يوجد فصل بين وظيفة أمين الصندوق عن وظيفة المحاسب المالي.	3.95	1.293	79.0%	7
.44	يوجد فصل بين وظيفة المحاسب المالي عن	3.43	1.531	68.6%	16

	وظيفة التسويات البنكية.				
.45	يوجد فصل بين وظيفة مبرمج الحاسوب عن وظيفة مشغل الحاسوب.	3.32	1.506	66.4%	18
.46	تستخدم الموازنة التقديرية كأداة تخطيط ورقابة على مختلف الأنشطة.	3.84	1.200	76.8%	11
.47	تقوم الشركة بتقييم أدائها الحالي بالاعتماد على معايير تقييم علمية وموضوعية ومحددة مسبقاً.	3.64	1.014	72.8%	13
.48	تقوم الشركة بتحديد انحرافات الأداء الفعلي عن الأداء المخطط في الموازنات التقديرية.	3.59	.996	71.8%	14
.49	تقوم الشركة بتحديد المسؤول عن الانحرافات.	3.52	1.131	70.4%	15
.50	تقوم الشركة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الانحرافات.	3.59	.996	71.8%	14
.51	تستخدم الشركة قاصات حديدية لحفظ و حماية النقد والمستندات الهامة.	4.70	.553	94.0%	1
.52	تستخدم الشركة مخازن ومستودعات مجهزة لحماية المخزون.	4.52	.952	90.4%	3
.53	تقوم الشركة باجراء جرد دوري وسنوي للمستودعات والمخازن.	4.55	.951	91.0%	2
.54	تستخدم الشركة كاميرات المراقبة كطريقة لحماية أصولها.	4.30	1.112	86.0%	4
.55	تستخدم التقارير الإدارية المكتوبة كأداة رقابية.	4.09	.884	81.8%	5
.56	تساعد التقارير في تطوير أساليب العمل وتحسين الأداء.	4.02	.927	80.4%	6
.57	تستخدم الشكاوى كأداة رقابية.	3.36	1.102	67.2%	17
.58	تهتم الإدارة بمعالجة الشكاوى بموضوعية ونزاهة.	3.91	.830	78.2%	9
.59	تستخدم أساليب التحليل المالي كأداة رقابية.	3.93	.695	78.6%	8
.60	يوجد دليل إجراءات ينظم أعمال الشركة.	3.89	.970	77.8%	10
	إجمالي الفقرات التي تقيس تطبيق عنصر الأنشطة الرقابية	**3.89**		**77.8%**	

يبين الجدول (10) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات العنصر الثالث لنظام الرقابة الداخلية والمتمثل بالأنشطة الرقابية، وباستعراض قيم الأهمية النسبية نجد أن الفقرة (51) قد احتلت المرتبة الأولى في الأنشطة الرقابية وبمتوسط حسابي بلغ (4.70) وبنسبة مئوية (94.0%) وهذا يدل على اهتمام الشركات باستخدام قاصات حديدية لحفظ وحماية النقد والمستندات الهامة)، وحصلت الفقرة 53 (تقوم الشركة باجراء جرد دوري وسنوي للمستودعات والمخازن) على الترتيب الثاني على مستوى البعد وبمتوسط حسابي بلغ (4.55) وبنسبة مئوية (91.0%) وكذلك حصلت الفقرة 52 (تستخدم الشركة مخازن ومستودعات مجهزة لحماية المخزون) على الترتيب الثالث على مستوى البعد أيضاً وبمتوسط حسابي بلغ (4.52) ونسبة مئوية (90.4%). ويلاحظ أن الشركات المساهمة الأردنية تولي اهتماماً للإجراءات الرقابية المتعلقة بالأصول الملموسة والإجراءات المادية بدرجة كبيرة جداً مما يقلل من مخاطر الإستخدام غير المصرح به أو التلاعب بتلك الأصول.

بينما سجلت كل من الفقرة 44 (يوجد فصل بين وظيفة المحاسب المالي عن وظيفة التسويات البنكية) والفقرة 45 (يوجد فصل بين وظيفة مبرمج الحاسوب عن وظيفة مشغل الحاسوب) أدنى ترتيب بوسط حسابي (3.43)،(3.32) على التوالي، مما يدل على أن هذين العنصرين يمثلان أقل العناصر اهتماماً لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية، مما يثير التساؤل حول ضعف إجراءات الرقابة المتمثلة بالفصل بين المهام.

4. نظام المعلومات والاتصالات:

تم قياس مدى تطبيق العنصر الرابع لنظام الرقابة الداخلية (نظام المعلومات والاتصالات) لدى شركات عينة الدراسة من خلال توجيه (14) سؤال غطتها الفقرات من (61-74) وكانت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (11).

جدول (11) مدى تطبيق العنصر الرابع (نظام المعلومات والاتصالات)

التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية النسبية
	النظام المحاسبي المستخدم:				
.61	يوجد نظام محاسبي متكامل.	4.73	.499	94.6%	1
.62	يساعد النظام في توفير معلومات دقيقة ووافية في الوقت المناسب.	4.68	.471	93.6%	2
.63	تحقق الدورة المستندية رقابة فاعلة على الأنشطة المختلفة في الشركة.	4.52	.590	90.4%	5
.64	يوجد مجموعة دفترية وسجلات مالية كاملة وواضحة.	4.57	.759	91.4%	4
.65	تستخدم حسابات مراقبة ودفاتر أستاذ مساعد لضبط العمليات.	4.20	1.002	84.0%	10

.66	يستخدم الجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والأصول والعهد الثابتة.	4.48	.762	89.6%	6
.67	السياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات موثقة ومعتمدة من الإدارة.	4.59	.542	91.8%	3
.68	الكادر الوظيفي في قسم المحاسبة مدرب ومؤهل للقيام بالأعمال المطلوبة منه.	4.45	.761	89.0%	7
.69	يتسم الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لقسم المحاسبة بالوضوح والبساطة.	4.36	.718	87.2%	9
	الوسائل المستخدمة:				
.70	جميع الأنظمة داخل الشركة محوسبة.	4.36	.780	87.2%	9
.71	النظام المالي المستخدم محكم ودقيق.	4.39	.784	87.8%	8
.72	يوجد نظام امن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة والدخول إلى النظام وإجراء التعديلات.	4.20	.954	84.0%	10
.73	يوجد مجال للاجتهاد الشخصي عند تنفيذ الأنظمة والتعليمات.	3.50	1.131	70.0%	11
.74	يوجد نظام حماية للأعمال المحوسبة.	4.36	.718	87.2%	9
	إجمالي الفقرات التي تقيس تطبيق عنصر نظام المعلومات والاتصالات	**4.39**		**87.7%**	

يبين الجدول (11) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات العنصر الرابع لنظام الرقابة الداخلية والمتمثل بنظام المعلومات والاتصالات، وباستعراض قيم الأهمية النسبية نجد أن الفقرة 61 (يوجد نظام محاسبي متكامل) تعبر عن أهم عامل في نظام المعلومات والاتصالات إذ توليه الشركات اهتمامها وبمتوسط حسابي بلغ (4.73) وبنسبة مئوية (94.6%)، وهذا ما أكده حصول الفقرة 62 (يساعد النظام في توفير معلومات دقيقة ووافية في الوقت المناسب) على الترتيب الثاني على مستوى البعد وبمتوسط حسابي بلغ (4.68) ونسبة مئوية (93.6%) مما يدل على أن معظم أفراد العينة في الشركات المساهمة العامة الأردنية يجمعون على وجود نظام محاسبي معتمد وسليم ويدركون أهمية وجوده ،بينما كانت أدنى فقرة في نظام المعلومات والاتصالات الفقرة 73 (يوجد مجال للاجتهاد الشخصي عند تنفيذ الأنظمة والتعليمات) وبوسط حسابي (3.5) وهذا يدل على انخفاض الاجتهاد الشخصي من قبل معظم أفراد العينة في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند تنفيذ الأنظمة والتعليمات.

5. المراقبة والمتابعة:

تم قياس مدى تطبيق العنصر الخامس لنظام الرقابة الداخلية (المراقبة والمتابعة) لدى شركات عينة الدراسة من خلال توجيه (12) سؤال غطتها الفقرات من (75-86) وكانت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (12).

جدول (12) مدى تطبيق العنصر الخامس (المراقبة والمتابعة)					
التسلسل	التفاصيل	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية النسبية
.75	دائرة التدقيق الداخلية وحدة مستقلة في الهيكل التنظيمي في الشركة.	3.89	1.418	77.8%	2
.76	المدقق الداخلي لديه المام كاف في المباديء المحاسبية والمالية والآليات اللازمة لأداء عمله.	3.95	1.380	79.0%	1
.77	عدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي كاف لتنفيذ جميع عمليات التدقيق في إدارات وأقسام الشركة.	3.36	1.366	67.2%	9
.78	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالسياسات والقوانين واللوائح.	3.68	1.410	73.6%	4
.79	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن نتائجها تنسجم مع الاهداف المحددة لها مسبقاً.	3.61	1.368	72.2%	5
.80	يقوم المدقق الداخي بتقييم كفاءة وفاعلية استخدام الموارد لكافة الأنشطة من حيث إنجاز الأهداف.	3.52	1.372	70.4%	7
.81	تخضع جميع الوظائف والنشاطات داخل الشركة لتقييم دائرة التدقيق الداخلي.	3.55	1.422	71.0%	6
.82	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة المصاحبة لعمل الشركة.	3.34	1.380	66.8%	10
.83	توفر دائرة التدقيق الداخلي تأكيدات حول تطبيق مختلف الجوانب الرقابية وأنها تعمل حسب ما خطط لها.	3.45	1.389	69.0%	8
.84	يلتزم موظفو دائرة التدقيق الداخلي في الشركة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.	3.84	1.446	76.8%	3
.85	يوجد في دائرة التدقيق الداخلي قسم	2.57	1.516	51.4%	12

	خاص للرقابة على جودة الأعمال التي تقوم بها.				
.86	تخضع نتائج أعمال دائرة التدقيق الداخلي لرقابة الجودة من قبل أشخاص أو جهات مستقلة ومؤهلة بشكل دوري.	2.70	1.579	54.0%	11
	إجمالي الفقرات التي تقيس تطبيق عنصر المراقبة والمتابعة	**3.46**		**69.1%**	

باستعراض قيم الأهمية النسبية للبعد الخامس نجد أن الفقرة 76 احتلت المرتبة الأولى في المراقبة والمتابعة إذ بلغ الوسط الحسابي (3.95) وبنسبة مئوية (79.0%) مما يدل على أن المدقق الداخلي لدى الشركات الأردنية لديه إلمام كاف في المباديء المحاسبية والمالية والآليات اللازمة لأداء عمله، وهذا ما أكدته االفقرة 75 (دائرة التدقيق وحدة مستقلة في الهيكل التنظيمي) والتي احتلت المرتبة التانية بمتوسط حسابي (3.89) وبنسبة مئوية (77.8%) مما يدل على إدراك الشركات المساهمة العامة الأردنية لأهمية وجود دائرة تدقيق داخلي كوحدة مستقلة لدى الشركة.

بينما كانت أدنى نسبة في فقرات المراقبة والمتابعة الفقرة 85 (يوجد في دائرة التدقيق الداخلي قسم خاص للرقابة على جودة الأعمال التي تقوم بها) إذ بلغ متوسطها الحسابي (2.57) وبنسبة مئوية (51.4%) مما يدل على عدم الاهتمام الكافي من قبل الشركات الأردنية بجودة الأعمال التي تقوم بها أقسام التدقيق الداخلي، وتليها الفقرة 86 (نتائج أعمال دائرة التدقيق الداخلي لا تخضع لرقابة الجودة أو رقابة النظير من قبل أشخاص أو جهات مستقلة ومؤهلة بشكل دوري) إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.7) وبنسبة مئوية (%54.0).

المتغير المستقل الثالث : هيكل الملكية

يتناول المتغير المستقل الثالث هيكل الملكية والذي تم قياسه لدى شركات عينة الدراسة عن طريق ايجاد نسب الملكية لكل من:

1. نسبة ملكية كبار المساهمين.
2. نسبة ملكية الحكومة.
3. نسبة ملكية الأجانب.
4. نسبة ملكية العرب.
5. نسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة.
6. نسبة ملكية مجلس الإدارة.

1. نسبة ملكية كبار المساهمين:

يمثل البعد الأول لهيكل الملكية نسبة كبار المساهمين والذي تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة بنسبة (5%) فأكثر من الأسهم لدى شركات عينة الدراسة.

جدول (13) الإحصاء الوصفي للبعد الاول (نسبة كبار المساهمين)						
التسلسل	**التفاصيل**		**أقل قيمة**	**أعلى قيمة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
1	نسبة كبار المساهمين	2007	.0560	1.0000	0.521	0.248
2		2008	.0590	.9369	0.536	0.238
3		2009	.0673	.8990	0.522	0.211
4		2010	.0673	.9305	0.527	0.209
5		2011	.0673	.8988	0.522	0.214
	الوسط الحسابي للبعد الأول (نسبة كبار المساهمين) للسنوات(2007-2011)				**.53**	

يبين الجدول رقم (13) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للبعد الأول الحاكمية المؤسسية (نسبة كبار المساهمين) لدى عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية لكلا القطاعين الصناعي والخدمي، وباستعراض هذه القيم نجد أن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد سجلت نسبة (0.53) للسنوات (2007 -2011) وهذا يدل على أن هيكل الملكية لمعظم شركات عينة الدراسة يتكون من كبار المساهمين الذين يملكون (5%) فأكثر من أسهمها، أما أعلى قيمة لنسبة كبار المساهمين فكانت (1) والتي تمثلت بنسبة كبار المساهمين في شركة الألبسة الأردنية عام 2007 حيث سجلت نسبة (0.99999)، وأقل قيمة بلغت (0.056) والتي سجلت عام 2007. مما سبق يستدل أن ملكية معظم الشركات الأردنية تتركز بأيدي كبار المساهمين وأن صغار المستثمرين لا يشكلون ثقل كبير في تلك الشركات.

2. نسبة ملكية الحكومة:

يمثل البعد الثاني لهيكل الملكية (نسبة ملكية الحكومة) والذي تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة للحكومة من إجمالي الأسهم لدى شركات عينة الدراسة.

جدول (14) الإحصاء الوصفي للبعد الثاني (نسبة ملكية الحكومة)						
التسلسل	**التفاصيل**		**أقل قيمة**	**أعلى قيمة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
1	نسبة ملكية الحكومة	2007	.0000	.5500	0.081	0.146
2		2008	.0000	.5504	0.075	0.136
3		2009	.0000	.5500	0.074	0.136
4		2010	.0000	.5500	0.077	0.136
5		2011	.0000	.5500	0.077	0.137
	الوسط الحسابي للبعد الثاني(نسبة ملكية الحكومة) للسنوات(2007-2011)				**.077**	

يبين الجدول رقم (14) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للبعد الثاني للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية الحكومة) لدى عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية لكلا القطاعين الصناعي والخدمي، وباستعراض هذه القيم نجد أن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد سجلت نسبة (0.077) للسنوات (2007 -2011) وهذا يعني أن ملكية الحكومة في معظم شركات أفراد العينة متدنية جداً، أما أعلى قيمة لنسبة ملكية الحكومة (0.55)، وأقل قيمة بلغت (0) أي أن هناك بعض شركات أفراد العينة لا تملك الحكومة أسهماً فيها، أي أن الحكومة تعطي القطاع الخاص أولوية للإستثمار وإدارة الشركات المساهمة الأردنية.

3. نسبة ملكية الأجانب:

يمثل البعد الثالث لهيكل الملكية (نسبة ملكية الأجانب) والذي تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة للأجانب من إجمالي الأسهم لدى شركات عينة الدراسة.

جدول (15) الإحصاء الوصفي للبعد الثالث (نسبة ملكية الأجانب)

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نسبة ملكية الأجانب	2007	.0000	.5500	0.086	0.158
2		2008	.0000	.5276	0.081	0.150
3		2009	.0000	.5278	0.080	0.149
4		2010	.0000	.5255	0.071	0.140
5		2011	.0000	.7522	0.077	0.160
	الوسط الحسابي للبعد الثالث للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية الأجانب) للسنوات(2007-2011)				**.079**	

يبين الجدول (15) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للبعد الثالث للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية الأجانب) لدى عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية لكلا القطاعين الصناعي والخدمي. وباستعراض هذه القيم نجد أن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد سجلت نسبة (0.079) للسنوات (2007 -2011) وهذا يعني أن ملكية الأجانب في معظم شركات أفراد العينة متدنية جداً، أما أعلى قيمة لنسبة ملكية الحكومة (0.7522) سجلت في شركة الإقبال للطباعة والتغليف في عام 2011، وأقل قيمة بلغت (0) أي أن هناك بعض شركات أفراد العينة لا يوجد ملكية للأجانب في أسهمها، ويستدل من النتائج السابقة أن نسبة الاستثمار في الشركات المساهمة الأردنية غير جاذبة للمستثمر الأجنبي، مما يُوجب الحكومة الأردنية الاهتمام بتشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

4. نسبة ملكية العرب:

يمثل البعد الرابع لهيكل الملكية (نسبة ملكية العرب) والذي تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة للعرب من اجمالي الأسهم لدى شركات عينة الدراسة.

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
جدول (16) الإحصاء الوصفي للبعد الرابع (نسبة ملكية العرب)						
1	نسبة ملكية العرب	2007	.0000	.9207	0.128	0.170
2		2008	.0000	.9250	0.133	0.170
3		2009	.0000	.9227	0.119	0.179
4		2010	.0000	.9227	0.119	0.178
5		2011	.0000	.9227	0.120	0.179
	الوسط الحسابي للبعد الرابع للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية العرب) للسنوات (2007-2011)				**.124**	

يبين الجدول رقم (16) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للبعد الرابع للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية العرب) لدى عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية لكلا القطاعين الصناعي والخدمي وباستعراض هذه القيم نجد أن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد سجلت نسبة (0.124) للسنوات (2007 -2011) وهذا يعني أن ملكية العرب في معظم شركات أفراد العينة متدنية جداً، أما أعلى قيمة لنسبة ملكية العرب كانت متقاربة لنسبة (0.92) للسنوات (2007 -2011)، وأقل قيمة بلغت (0) أي أن هناك بعض شركات أفراد العينة لا يوجد ملكية للعرب في أسهمها، ويستدل من النتائج السابقة أن نسبة ملكية العرب في معظم الشركات الأردنية متدنية أي أن نسبة الاستثمار في الشركات المساهمة الأردنية غير جاذبة للمستثمر العربي ، مما يُوجب الحكومة الأردنية الاهتمام بتشجيع وتحفيز الاستثمار العربي.

5. نسبة ملكية العرب والأجانب:

يمثل البعد الخامس لهيكل الملكية (نسبة ملكية العرب والأجانب) والذي تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة للعرب والأجانب من إجمالي الأسهم لدى شركات عينة الدراسة.ويظهر الجدول رقم (17) نتائج الإحصاء الوصفي للبعد الخامس.

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
جدول (17) الإحصاء الوصفي للبعد الخامس (نسبة ملكية العرب والأجانب)						
1	نسبة ملكية العرب والاجانب	2007	.0000	.9307	0.214	0.206
2		2008	.0000	.9350	0.214	0.208
3		2009	.0000	.9327	0.199	0.215
4		2010	.0000	.9327	0.190	0.214
5		2011	.0000	.9327	0.197	0.226
	المتوسط الحسابي للبعد الخامس للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية العرب والأجانب) للسنوات(2007-2011)				**.203**	

يبين الجدول رقم (17) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للبعد الخامس للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية العرب والأجانب) لدى عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية لكلا القطاعين الصناعي والخدمي وباستعراض هذه القيم نجد أن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد سجلت نسبة (0.203) للسنوات (2007 -2011) وهذا يعني أن كلا ملكية العرب والأجانب في معظم شركات أفراد العينة متدنية، ويستدل من النتائج السابقة أن نسبة ملكية العرب والأجانب في معظم الشركات الأردنية متدنية حتى في حال تملك العرب والأجانب معاً في هذه الشركات أي أن الاستثمار في الشركات المساهمة الأردنية غير جاذبة للمستثمر العربي والأجنبي، مما يُوجب الحكومة الأردنية الاهتمام بتشجيع وتحفيز الاستثمار العربي والأجنبي.

6. نسبة ملكية مجلس الإدارة:

يمثل البعد السادس لهيكل الملكية (نسبة ملكية مجلس الإدارة) والذي تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة لمجلس الإدارة من إجمالي الأسهم لدى شركات عينة الدراسة.

جدول (18) الإحصاء الوصفي للبعد االسادس (نسبة ملكية مجلس الإدارة)

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نسبة ملكية مجلس الإدارة	2007	.0001	1.0000	0.426	0.236
2		2008	.0001	.9652	0.400	0.239
3		2009	.0001	.9290	0.386	0.223
4		2010	.0001	.8288	0.415	0.212
5		2011	.0001	.8288	0.412	0.215
	المتوسط الحسابي للبعد االسادس للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية مجلس الإدارة) للسنوات (2007-2011)				**.408**	

يبين الجدول رقم (18) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للبعد السادس للحاكمية المؤسسية (نسبة ملكية مجلس الإدارة) لدى عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية لكلا القطاعين الصناعي والخدمي وباستعراض هذه القيم نجد أن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد سجلت نسبة (0.408) للسنوات (2007 -2011) وهذا يعني أن ملكية مجلس الإدارة في معظم شركات أفراد العينة عالية نوعاً ما، أما أعلى قيمة لنسبة ملكية مجلس الإدارة (1) والتي تمثلت بنسبة ملكية مجلس الإدارة في شركة الألبسة الأردنية عام 2007 حيث سجلت نسبة (0.99999)، وأقل قيمة بلغت (.0001) أي أن هناك بعض شركات أفراد العينة لا يوجد ملكية لمجلس الإدارة في أسهمها، مما سبق يستدل أن نسبة ملكية مجلس الإدارة في معظم الشركات الأردنية تتركز بأيدي أعضاء مجلس الإدارة وبنسبة جيدة ولكن بنسبة أقل من (50%) من اجمالي أسهم تلك الشركات.

المتغير التابع : ربحية الشركات

يتمثل المتغير التابع بربحية الشركات والذي تم قياسه لدى شركات عينة الدراسة من خلال استخدام (3) مقاييس وهي:

1. العائد على حقوق الملكية (ROE).
2. العائد على الأصول (ROA).
3. نسبة هامش الربح (GPM) .

ويظهر الجدول رقم (19) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لكل بعد من أبعاد المتغير التابع المتعلق بربحية الشركات.

جدول (19) الإحصاء الوصفي لأبعاد ربحية الشركات (ROA) (ROE) (GPM)

التسلسل	التفاصيل		أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	العائد على الأصول (ROA)	2007	-.0739	.3283	0.068	0.064
2		2008	-.1636	.5558	0.062	0.110
3		2009	-.1029	.1692	0.048	0.053
4		2010	-.5108	.1987	0.022	0.108
5		2011	-.3264	.2838	0.010	0.095
6	العائد على حقوق الملكية (ROE)	2007	-.1225	.3855	0.091	0.090
7		2008	-.2728	.7815	0.072	0.166
8		2009	-.1230	.3101	0.068	0.090
9		2010	-1.3707	.3727	0.010	0.241
10		2011	-.6649	3.8357	0.086	0.603
11	نسبة مجمل الربح (GPM)	2007	.0000	1.0000	0.244	0.215
12		2008	-.0787	1.0000	0.236	0.219
13		2009	.0000	1.0000	0.285	0.233
14		2010	-.0851	1.0000	0.241	0.241
15		2011	-.0393	1.0000	0.237	0.267

يبين الجدول رقم (19) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لأبعاد المتغير التابع (ربحية الشركات) لدى عينة الدراسة لكلا القطاعين الصناعي والخدمي، وباستعراض هذه القيم نجد أن البعد الأول، العائد على الأصول، سجل أعلى قيمة للوسط الحسابي بلغت (0.068) عام 2007 وتعتبر هذه النسبة متدنية جداً في ظل ارتفاع المخاطرة التشغيلية والتمويلية للاستثمار في هذا النوع من الأنشطة، أما أعلى قيمة لهذا البعد (5558.) فقد كانت لشركة مناجم الفوسفات الأردنية للعام 2008، وأقل قيمة بلغت (0.5108-) والتي كانت لشركة الجميل للاستثمارات العامة للعام 2010.

أما أعلى قيمة للوسط الحسابي للبعد الثاني العائد على حقوق الملكية فبلغت (0.091) عام 2007 وتعتبر هذه النسبة متدنية جداً، وأقل قيمة بلغت (1.3707-) والتي كانت لشركة الجميل للاستثمارات العامة للعام 2010.

أما بالنسبة للبعد الثالث نسبة مجمل الربح فقد بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي (0.28) عام 2009 وتعتبر هذه النسبة جيدة نوعاً ما، أما أعلى قيمة لهذا البعد بلغت (1) للسنوات (2007 -2011)، وأقل قيمة بلغت (0851.-) والتي كانت لشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم للعام 2010.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تحليل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ربحية الشركات) فقد تضمنت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل الأول الحاكمية المؤسسية:

$H01_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة الحاكمية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة الحاكمية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_3$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة بورصة عمان.

$H01_4$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة بورصة عمان.

$H01_5$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_6$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة مكافآت وترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_7$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_8$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة بورصة عمان.

$H01_9$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة بورصة عمان.

$H01_{10}$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H01_{11}$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل ما بين المدير التنفيذي(CEO) ورئيس مجلس الإدارة (Chairman) وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

تم تمثيل الربحية بثلاث متغيرات هي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة مجمل الربح، وسيتم عرض نتائج الفرضيات السابقة بإستخدام هذه المتغيرات وبشكل مستقل لكل متغير، وقد تم اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة بإستخدام اختبار بيرسون.

ويعرض الجدول رقم (20) نتائج اختبار فرضيات المتغير المستقل الأول الحاكمية المؤسسية باستخدام المتغير التابع العائد على حقوق الملكية:

الجدول (20) معامل الارتباط بين أبعاد الحاكمية المؤسسية والعائد على حقوق الملكية (ROE) (المقياس الأول للربحية)

المتغير	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	عدد الشركات
1. عدد أعضاء لجنة الحاكمية.	0.11	0.653	19
2. عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.	0.098	0.690	19
3. عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .	0.214	0.125	53
4. عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح .	0.297*	0.031	53
5. عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح .	0.206	0.138	53
6. لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين .	0.244	0.079	53
7. عدد أعضاء لجنة التدقيق.	0.072	0.324	189
8. عدد اجتماعات لجنة تدقيق.	-.054	0.460	189
9. عدد أعضاء مجلس الإدارة .	-0.042	0.532	220
10. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة .	-.010	0.887	220
11. فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.	-.031	0.652	220

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول رقم (20) أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح وبين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية في شركات عينة الدراسة حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبقيمة (0.031). بينما لم تظهر أية علاقة ذات دلالة احصائية بين باقي أبعاد الحاكمية المؤسسية وبين المتغير التابع العائد حقوق على الملكية حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

وبالتالي سيتم رفض الفرضية العدمية الفرعية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح وبين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة : " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المقاسة بالعائد على حقوق الملكية".

في حين سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل من الأبعاد الأخرى والتي تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (عدد أعضاء لجنة الحاكمية وعدد اجتماعات لجنة الحاكمية وعدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح وعدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح ولجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء الغير تنفيذيين وعدد أعضاء لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق وعدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس) وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالعائد على حقوق الملكية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Yasser et al., 2011) حيث بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فصل المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين العائد على حقوق الملكية وكذلك دراسة (Tomar & Bino, 2012) والتي أكدت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الإدارة والعائد على حقوق الملكية في حين هناك علاقة سلبية بين العائد على حقوق الملكية واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وتوصلت دراسة (الشريف وأبوعجيلة، 2009) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاءه وعدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، أما دراسة (الفار، 2006) فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة بين إدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية وحجم مجلس الإدارة في الشركات.

إلا أن نتائج الدراسة الحالية تختلف مع نتائج دراسة كل من (Yasser et al., 2011) والتي أظهرت وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة والعائد على حقوق الملكية وكذلك بينت دراسة (Chahine & Safieddine, 2009) أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة و العائد على حقوق الملكية.

وبشكل عام تتفق بعض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Bahjat and Black, 2002) والتي بينت عدم وجود علاقة بين الحاكمية المؤسسية والعائد على حقوق الملكية، وتختلف مع نتائج دراسة كل من (Eisenhofer and Levin, 2005) و(Zaidan, 2013) و(قباجة، 2008) والتي توصلت إلى وجود علاقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والعائد على حقوق الملكية. في حين أظهرت دراسة (Bauer et. al, 2003) أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الحاكمية المؤسسية والعائد على حقوق الملكية.

ويعرض الجدول رقم (21) نتائج اختبار فرضيات المتغير المستقل الأول الحاكمية المؤسسية بإستخدام المتغير التابع العائد على الأصول:

الجدول (21) معامل الارتباط بين أبعاد الحاكمية المؤسسية والعائد على الأصول (ROA) (المقياس الثاني للربحية)

عدد الشركات	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	المتغير
19	0.625	0.120	1. عدد أعضاء لجنة الحاكمية.
19	0.736	0.083	2. عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.
53	0.722	0.05	3. عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .
53	0.092	0.234	4. عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح .
53	0.589	0.076	5. عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح .
53	0.245	0.162	6. لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين.
189	0.023	0.165*	7. عدد أعضاء لجنة التدقيق.
189	0.778	0.021	8. عدد اجتماعات لجنة تدقيق.
220	0.366	0.061	9. عدد أعضاء مجلس الإدارة .
220	0.064	0.125	10. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة .
220	0.025	-.151*	11. فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول رقم (21) أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وبين العائد على الأصول وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين العائد على الأصول، حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبقيمة (0.023) و(0.025) على التوالي. بينما لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أبعاد الحاكمية المؤسسية وبين العائد على الأصول حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

وبالتالي سيتم رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق، وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين المتغير التابع العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة لكل منهما :

" يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع العائد على الأصول ".

" يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع العائد على الأصول ".

في حين سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل من الأبعاد الأخرى والتي تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (عدد أعضاء لجنة الحاكمية وعدد اجتماعات لجنة الحاكمية وعدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح وعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح وعدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة

المكافآت والترشيح ولجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين وعدد اجتماعات لجنة التدقيق وعدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة) وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع العائد على الأصول.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج عدد من الدراسات السابقة منها دراسة (Tomar & Bino, 2012) والتي أكدت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاءه وبين العائد على الأصول، ولكن تختلف مع نتائج دراسة (Chahine & Safieddine, 2009) والتي بينت أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين العائد على الأصول. وكذلك دراسة (Zaidan, 2013) والتي بينت وجود علاقة ولكن غير مهمةاحصائياً بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين العائد على الأصول.

ويستدل مما سبق على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تولي اهتماماً لمعظم أبعاد الحاكمية المؤسسية، لذا لم يكن هناك تأثير للحاكمية على العائد على الأصول باستثناء عدد أعضاء لجنة التدقيق وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس. ولذا لا بد من الالتزام بمتطلبات دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة والمتعلقة بالحاكمية المؤسسية. حيث أكدت معظم الدراسات على أن الحاكمية المؤسسية تؤثر إيجابياً على العائد على الأصول منها دراسة (Zaidan, 2013) ودراسة (قباجة، 2008) ولذا ينبغي على الشركات التي ترغب بتحسين العائد على الأصول تطبيق متطلبات الحاكمية المؤسسية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الشركات التي تدار بشكل أفضل يكون أداؤها أفضل والعائد على الأصول سيكون أفضل وهذا يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة ويقلل من المخاطر التي قد تواجه الشركة.

ويعرض الجدول رقم(22) نتائج اختبار فرضيات المتغير المستقل الأول الحاكمية المؤسسية بإستخدام المتغير التابع نسبة مجمل الربح:

الجدول (22) معامل الارتباط بين أبعاد الحاكمية المؤسسية ونسبة مجمل الربح (GPM) (المقياس الثالث للربحية)

المتغير	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	عدد الشركات
1. عدد أعضاء لجنة الحاكمية.	0.442	0.058	19
2. عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.	0.281	0.243	19
3. عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .	-.256	0.065	53
4. عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح .	-.148	0.290	53
5. عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح .	-0.285*	0.038	53
6. لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين.	-0.057	0.687	53
7. عدد أعضاء لجنة التدقيق.	0.003	0.972	189
8. عدد اجتماعات لجنة تدقيق.	0.017	0.816	189
9. عدد أعضاء مجلس الإدارة .	-0.164*	0.015	220
10. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة .	-0.134*	0.047	220
11. فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.	-0.297**	0.000	220

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول رقم (22) أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين المتغير التابع نسبة مجمل الربح، حيث أن مستوى الدلالة أقل من0.05 وبقيمة (0.038) و(0.015) و(0.047) و(0.000)على التوالي. بينما لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من باقي أبعاد الحاكمية المؤسسية وبين المتغير التابع نسبة مجمل الربح حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

وبالتالي سيتم رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح، عدد أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين المتغير التابع نسبة مجمل الربح ، وبالتالي قبول الفرضية البديلة لكل منها، في حين سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل من الأبعاد الأخرى والتي تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (عدد أعضاء لجنة الحاكمية وعدد اجتماعات لجنة الحاكمية وعدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح وعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح ولجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين وعدد أعضاء لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق) وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع نسبة مجمل الربح.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Bauer et al, 2003) والتي أكدت على وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الحاكمية المؤسسية وبين مجمل الربح. في حين أظهرت دراسة (Yasser et al., 2011) أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس وبين مجمل الربح في حين أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم واستقلالية مجلس الإدارة وبين مجمل الربح.

من النتائج السابقة يستدل على أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وربحية الشركات المقاسة بنسبة مجمل الربح في الأردن جاءت على عكس التوقعات.

الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل الثاني نظام الرقابة الداخلية:

$H02_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_3$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_4$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات والاتصالات وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H02_5$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والمتابعة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

تم تمثيل الربحية بثلاث متغيرات هي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة مجمل الربح، وسيتم عرض نتائج الفرضيات السابقة باستخدام هذه المتغيرات وبشكل مستقل لكل متغير، وتم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) للتحقق من هذه الفرضيات.

ويعرض الجدول رقم (23) نتائج اختبار فرضيات المتغير المستقل الثاني نظام الرقابة الداخلية باستخدام المتغيرات التابعة الثلاثة:

الجدول (23) معامل الارتباط بين أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية والمتغيرات التابعة الثلاثة العائد على حقوق الملكية(ROE)، العائد على الأصول(ROA)، نسبة مجمل الربح(GPM)

المتغير	Pearson Correlation		
	ROE	ROA	GPM
1. البيئة الرقابية.	0.222	0.275	0.029
2. تقييم المخاطر.	0.158	**0.332***	-0.072
3. الأنشطة الرقابية.	-0.143	0.159	-0.048
4. نظام المعلومات والاتصالات.	0.114	0.182	0.141
5. المراقبة والمتابعة.	-0.011	-0.038	-0.115

يبين الجدول رقم (23) عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصالات، المراقبة والمتابعة) وبين المتغيرات التابعة الثلاثة (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، ونسبة مجمل الربح) حيث أن مستوى الدلالة أكبر من0.05 باستثناء تقييم المخاطر حيث يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع العائد على الأصول عند مستوى دلالة أقل من0.05.

وبالتالي سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل من تلك الأبعاد والتي تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل منها مع ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغيرات التابعة الثلاثة. في حين سيتم رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين تقييم المخاطر وبين العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة.

ويستدل مما سبق وعلى الرغم من أن الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمة بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق (315) إلا أن هذا الالتزام لا يؤثرعلى المتغيرات التابعة الثلاثة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) والتي بينت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول، في حين تختلف هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات منها دراسة (المعمري، 1999) والتي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول. وكذلك تختلف مع دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) والتي بينت أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة مجمل الربح، علماً بأن العلاقة بين كل واحد من

مكونات الرقابة الداخلية ومجمل الربح هي ليست ذات دلالة إحصائية باستثناء تقييم المخاطر حيث تبين أن العلاقة ذات دلالة إحصائية.

وقد يعود سبب هذا الاختلاف هو اهتمام جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية مؤخراً وبغض النظرعن نتائج أعمالها وتفاوت أدائها وبالتالي لم تظهر أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وبين ربحية الشركات أو قد يكون بسبب إجراء هذه الدراسات في بيئة أو على قطاعات مختلفة حيث أن دراسة المعمري أجريت على البنوك اليمنية.

الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل الثالث هيكل الملكية:

$H03_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كبار المساهمين وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الحكومة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_3$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية الأجانب وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_4$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_5$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

$H03_6$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية مجلس الإدارة وبين ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

تم تمثيل الربحية بثلاث متغيرات هي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة مجمل الربح، وسيتم عرض نتائج الفرضيات السابقة باستخدام هذه المتغيرات وبشكل مستقل لكل متغير، وتم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) للتحقق من هذه الفرضيات.

ويعرض الجدول رقم (24) نتائج اختبار فرضيات المتغير المستقل الثالث هيكل الملكية بإستخدام المتغير التابع العائد على حقوق الملكية:

الجدول (24) معامل الارتباط بين أبعاد هيكل الملكية والمتغيرات التابعة الثلاثة العائد على حقوق الملكية(ROE)، العائد على الأصول(ROA)، نسبة مجمل الربح(GPM)			
المتغير	**Pearson Correlation**		
	ROE	ROA	GPM
1. نسبة ملكية كبار المساهمين.	0.088	0.157*	0.325**
2. نسبة ملكية الحكومة.	0.116	0.336**	0.084
3. نسبة ملكية الأجانب.	0.076	0.216**	0.054
4. نسبة ملكية العرب.	-.035	-0.009	-0.167**
5. نسبة ملكية العرب والأجانب.	0.025	0.146*	-0.098
6. نسبة ملكية مجلس الإدارة.	-.014	0.100	0.230**

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول رقم (24) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد هيكل الملكية (نسبة كبار المساهمين، نسبة ملكية الحكومة، نسبة ملكية الأجانب، نسبة ملكية العرب، نسبة ملكية العرب والأجانب، نسبة ملكية مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية حيث أن مستوى الدلالة أكبر من0.05، وبالتالي سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل بعد من أبعاد هيكل الملكية والتي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه الأبعاد وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Zaidan, 2013) والتي بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من نسبة ملكية كبار المساهمين ونسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب وبين العائد على حقوق الملكية، وكذلك بينت دراسة (Tomar & Bino, 2012) أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية والمقاس بنسبة ملكية (المؤسسات،الأفراد،الحكومة) وبين العائد على حقوق الملكية.

كذلك تبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة كبار المساهمين ونسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة ونسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب وبين المتغير التابع العائد على الأصول حيث أن مستوى الدلالة أقل من0.05. بينما لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة ملكية العرب ونسبة ملكية مجلس الإدارة وبين العائد على الأصول حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05. وبالتالي سيتم رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين (نسبة كبار المساهمين ونسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة ونسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب) وبين العائد على الأصول وبالتالي قبول الفرضية البديلة لكل منها. في حين سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل من (نسبة ملكية العرب ونسبة ملكية مجلس الإدارة) والتي تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه الأبعاد وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع العائد على الأصول.

وتبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل نسبة ملكية كبار المساهمين ونسبة ملكية مجلس الإدارة وبين المتغير التابع نسبة مجمل الربح عند مستوى دلالة أقل من0.01 في حين أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب ونسبة مجمل الربح، وبالتالي سيتم رفض الفرضية

العدمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين (نسبة ملكية العرب، نسبة ملكية كبار المساهمين، نسبة ملكية مجلس الإدارة) وبين نسبة مجمل الربح وقبول الفرضية البديلة لكل منها، في حين سيتم قبول الفرضيات العدمية لكل من أبعاد هيكل الملكية الأخرى والتي تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه الأبعاد وبين ربحية الشركات المساهمة العامة والمقاسة بالمتغير التابع نسبة مجمل الربح.

وفي ضوء ما سبق يستدل على أنه مهما كانت تركيبة نسب الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية فإنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع العائد على حقوق الملكية. وكلما زادت كل من نسبة كبار المساهمين ونسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب سيؤدي ذلك إلى زيادة العائد على الأصول، بينما لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة ملكية العرب ونسبة ملكية مجلس الإدارة) وبين العائد على الأصول. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Abu-Serdaneh et al., 2010) والتي بينت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة ملكية الأجانب ونسبة ملكية مجلس الإدارة وبين العائد على الأصول، وكذلك دراسة (Tomar & Bino, 2012) والتي بينت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية مجلس الإدارة وبين العائد على الأصول. وكذلك كلما زادت كل من نسبة ملكية كبار المساهمين ونسبة ملكية مجلس الإدارة سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة مجمل الربح، بينما كلما زادت كل من نسبة ملكية العرب سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة مجمل الربح، في حين لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب وبين نسبة مجمل الربح.

نتائج اختبار نماذج الدراسة:

تم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة وهي (الحاكمية المؤسسية، ونظام الرقابة الداخلية، وهيكل الملكية) على المتغير التابع (ربحية الشركات) والذي تم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة مجمل الربح، وذلك من خلال استخدام ستة نماذج حيث تم وضع المتغيرين المستقليين الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية في نموذج واحد والمتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية في نموذج منفصل نظراً لأن الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية تم قياسها على فترة (5) سنوات في حين تم قياس نظام الرقابة الداخلية لسنة واحدة فقط، سيتم استخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار القوة التفسيرية للنماذج المفترضة.

اختبار مدى وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) :

قبل البدء بتنفيذ اختبار نماذج الدراسة تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وهو ما يعرف بظاهرة ال (Multicollinearity)، حيث أشار(Neter، وآخرون 1990) أنه يوجد مشاكل في الارتباط إذا كانت قيم (Tolerance) تقترب من (0) وقيم (VIF) تقترب من (10)، ويظهر الجدول رقم (25) نتائج اختبار ال (Multicollinearity) بين أبعاد المتغيرين المستقليين الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية وكذلك يظهر الجدول رقم (26) نتائج اختبار ال (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية بشكل مستقل وعلى حدى.

الجدول (25) نتائج اختبار ال (Multicollinearity) بين أبعاد المتغيرين المستقليين الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية		
البعد	**Tolerance**	**VIF**
نسبة ملكية كبار المساهمين.	0.476	2.103
نسبة ملكية الحكومة.	0.613	1.630
نسبة ملكية الأجانب.	0.393	2.542
نسبة ملكية العرب والأجانب.	0.549	1.822
نسبة ملكية مجلس الإدارة.	0.673	1.485
عدد أعضاء مجلس الإدارة .	0.604	1.655
استقلالية مجلس الإدارة .	0.637	1.570
فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.	0.705	1.419
عدد اجتماعات لجنة تدقيق.	0.423	2.362
لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين .	0.165	6.063
عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح .	**0.044**	**22.508**
عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .	0.269	3.717
عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح .	**0.064**	**15.720**
عدد أعضاء لجنة التدقيق.	0.532	1.881
عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.	0.216	4.622
عدد أعضاء لجنة الحاكمية.	0.218	4.594

يبين الجدول رقم (25) أن هناك علاقة خطية متعددة (Molticollinearity) لكل من (عدد الأعضاء الغير تنفيذيين في لجنة المكافات والترشيح) و(عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح) حيث بلغت قيمة (Tolerance) لكل منهما على التوالي (0.044)،(0.064) وكذلك بلغت قيمة (VIF) لكل منهما على التوالي (22.508) و(15.720)، وبناء على ذلك سيتم استبعاد كل من هاذين البعدين عند إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنماذج المعتمدة لكل من الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية للحصول على نتائج أكثر دقة.

الجدول (26) نتائج اختبار ال (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية		
البعد	**Tolerance**	**VIF**
البيئة الرقابية.	0.352	2.844
تقييم المخاطر.	0.319	3.135
الأنشطة الرقابية.	0.766	1.306
نظام المعلومات والاتصالات.	0.797	1.255
المراقبة والمتابعة.	0.776	1.289

يبين الجدول رقم (26) نتائج اختبار ال (Molticollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية حيث تبين أنه لا يوجد علاقة خطية متعددة (Molticollinearity) بين أبعاد هذا المتغير، حيث أن قيم (Tolerance) لا تقترب من (0) وقيم (VIF) لا تقترب من (10)، وبناء على ذلك سيتم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنماذج المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية بوجود جميع أبعادها.

تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد:

النموذج الأول :

قاس هذا النموذج أثر كل من أبعاد الحاكمية المؤسسية وأبعاد هيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$ROE= \alpha + \beta 1(NUMBOARD)+ \beta 2(INDEPBOARD)+ \beta 3(CAUDIT)+ \beta 4(CGOV)+ \beta 5(CNOM\&REM)+ \beta 6(CEOD)+ \beta 7(LAROWN)+ \beta 8(GOVOWN))+ \beta 9(FOROWN)+ \beta 10(AROWN)+ \beta 11(BOAOWN)++ \epsilon$$

الجدول (27) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج الأول) أثر أبعاد الحاكمية المؤسسية وأبعاد هيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE) (المقياس الأول للربحية)

Durbin-Watson	Significance of F (Sig)	F- value	Adjusted R Square	المتغير
1.975	0.819	0.652	-0.023	أبعاد الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية
Beta		**T**	**Sig**	
		0.519	0.604	قيمة الثابت
0.067		0.682	0.496	نسبة ملكية كبار المساهمين.
0.129		1.489	0.138	نسبة ملكية الحكومة.
-0.033		-0.304	0.762	نسبة ملكية الأجانب.
0.014		0.159	0.874	نسبة ملكية العرب والأجانب.
-0.056		-0.691	0.490	نسبة ملكية مجلس الإدارة.
-0.069		-0.788	0.432	عدد أعضاء مجلس الإدارة .
-0.014		-0.161	0.872	استقلالية مجلس الإدارة .
0.017		0.208	0.835	فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.
-0.146		-1.397	0.164	عدد اجتماعات لجنة تدقيق.
-0.055		-.662	0.509	لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين.
0.093		1.044	0.298	عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .
0.176		1.875	0.062	عدد أعضاء لجنة التدقيق.
0.091		0.617	0.538	عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.
-0.087		-0.592	0.555	عدد أعضاء لجنة الحاكمية.

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول (27) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية على العائد على حقوق الملكية (ROE) (المقياس الأول للربحية)، وتبين النتائج أن الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية. حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square) (-0.023)، وهذا يدل على أن القوة التفسيرية للنموذج متدنية ويعني أن النموذج لا يفسر أي تغير يحدث في العائد على حقوق الملكية، وهذا ما أكدته قيمة (f) المحسوبة والبالغة (0.652) وبمستوى دلالة احصائية أكبر من 0.05 وبقيمة (0.819) كما أن القوة التفسيرية للنموذج غير مهمة إحصائياً مما يعني أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية لا يؤثر على العائد على حقوق الملكية، وهذا ما أكدته دراسة (Tomar & Bino, 2012) والتي بينت أن (هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه) معاً لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية.

ويبين الجدول أيضاً قيم (Sig،t،β) لكل بعد من الأبعاد حيث أظهرت نتائج قيم ال (Sig) أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لكل بعد من تلك الأبعاد على العائد على حقوق الملكية لأن مستوى الدلالة لكل بعد أكبر من (0.05).

تم احتساب قيمة (Durbin-Watson) للكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج والتي يمكن أن تؤثر على دقة النتائج. حيث أن قيمة (Durbin-Watson) تتراوح ما بين (0-4) وكلما اقتربت القيمة إلى (2) دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي؛ وكلما اقتربت القيمة إلى (0) يدل على وجود ارتباط ذاتي إيجابي وكلما اقتربت القيمة من (4) دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سلبي، وأظهرت النتائج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة (Durbin-Watson) للنموذج (1.975).

النموذج الثاني :

قاس هذا النموذج أثر أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$ROE= \alpha +\beta 1 (CENV) +\beta 2 (ARISK)+ \beta 3 (CACTV) +\beta 4(INFCOM)+ \beta 5(MON)+\epsilon$$

الجدول (28) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج الثاني) أثر مكونات الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية (ROE) (المقياس الأول للربحية):

Durbin-Watson	Significance of F (Sig)	F- value	Adjusted R Square	المتغير
2.167	0.226	1.459	0.051	أبعاد الرقابة الداخلية
Beta		**T**	**Sig**	
		1.171	0.249	قيمة الثابت
0.050		0.199	0.843	البيئة الرقابية.
0.159		0.605	0.549	تقييم المخاطر.
0.053		0.310	0.758	الأنشطة الرقابية.
-0.185		-1.113	0.273	نظام المعلومات والاتصالات.
-0.414		-2.455	0.019*	المراقبة والمتابعة.

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول (28) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد مكونات الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية (ROE) (المقياس الأول للربحية)، وتبين النتائج أن مكونات الرقابة الداخلية لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية. حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square) (0.051)، ويعني هذا أن النموذج يفسر (0.051) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع العائد على حقوق الملكية وهذا يدل على أن القوة التفسيرية للنموذج غير عالية، وهذا ما أكدته قيمة (f) المحسوبة والبالغة (1.459) وبمستوى دلالة احصائية بقيمة (0.226) غير مهمة إحصائياً مما يعني أن وجود مكونات الرقابة الداخلية لا يؤثر على العائد على حقوق الملكية. وهذا ما أكدته دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012).

ويبين الجدول أيضاً قيم (Sig،t،β) لكل بعد من الأبعاد حيث أظهرت نتائج قيم ال (Sig) أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد مكونات الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية لأن مستوى الدلالة لكل بعد أكبر من (0.05). باستثناء بعد (المراقبة والمتابعة) والذي كان له أثر مهم احصائياً على العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة (t) (-2.455) وقيمة (β) (-0.414) عند مستوى الدلالة (0.019).

وأظهرت نتائج قيمة (Durbin-Watson) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة (Durbin-Watson) للنموذج (2.167).

النموذج الثالث :

قاس هذا النموذج أثر كل من أبعاد الحاكمية المؤسسية وأبعاد هيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA):

ROA= α + β1(NUMBOARD)+ β2(INDEPBOARD)+ β3(CAUDIT)+ β4(CGOV)+ β5(CNOM&REM)+ β6(CEOD)+ β7(LAROWN)+ β8(GOVOWN))+ β9(FOROWN)+ β10(AROWN)++ β11(BOASOWN)+ Є

الجدول (29) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج الثالث) أثر أبعاد الحاكمية المؤسسية وأبعاد هيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA) (المقياس الثاني للربحية)

Durbin-Watson	Significance of F (Sig)	F- value	Adjusted R Square	المتغير
2.016	0.000**	3.138	0.12	أبعاد الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية
Beta		**T**	**Sig**	
		-1.302	0.194	قيمة الثابت
0.005		0.059	0.953	نسبة ملكية كبار المساهمين.
0.245		3.054	0.003**	نسبة ملكية الحكومة.
0.060		0.603	0.547	نسبة ملكية الأجانب.
0.089		1.066	0.288	نسبة ملكية العرب والأجانب.
0.090		1.195	0.233	نسبة ملكية مجلس الإدارة.

عدد أعضاء مجلس الإدارة .	0.870	-0.164	-0.013
استقلالية مجلس الإدارة .	0.144	1.468	0.115.
فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.	0.044*	-2.026	-0.152
عدد اجتماعات لجنة تدقيق.	0.481	-0.706	-0.069
لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين .	0.340	-0.956	-0.074
عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .	0.307	1.024	0.085
عدد أعضاء لجنة التدقيق.	0.074	1.794	0.156
عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.	0.553	0.594	0.081
عدد أعضاء لجنة الحاكمية.	0.649	-0.456	-0.062
***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**			

يبين الجدول (29) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية على العائد على الأصول (ROA) (المقياس الثاني للربحية)، وتبين النتائج أن الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية تؤثر بشكل ملحوظ على العائد على الأصول. حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square) (0.120)، ويعني هذا أن النموذج يفسر(0.120) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع العائد على الأصول، في حين بلغت قيمة (f) (3.138) وبمستوى دلالة إحصائية بقيمة (0.000) أي أن القوة التفسيرية للنموذج مهمة احصائياً مما يعني أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية يؤثر على العائد على الأصول. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Zaidan, 2013) في حين تختلف نتائج دراسة (Tomar & Bino, 2012) والتي بينت أن (هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه) معاً لا تؤثر على العائد على الأصول.

وأظهرت قيم (Sig،t،β) لكل بعد من الأبعاد أن نسبة ملكية الحكومة وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس تؤثر على العائد على الأصول عند مستوى دلالة إحصائية مهمة وبقيمة (0.003)،(0.044) على التوالي. وأظهرت نتائج قيمة (Durbin-Watson) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة (Durbin-Watson) للنموذج (2.016).

النموذج الرابع :

قاس هذا النموذج أثر أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية على العائد على الأصول (ROA):

$$ROA= \alpha + \beta 1\ (CENV) + \beta 2\ (ARISK) + \beta 3\ (CACTV) + \beta 4(INFCOM) + \beta 5(MON) + \epsilon$$

الجدول (30) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج الرابع) أثر مكونات الرقابة الداخلية على العائد على الأصول (ROA) (المقياس الثاني للربحية)					
المتغير	Adjusted R Square	F- value	Significance of F (Sig)	Durbin-Watson	
أبعاد الرقابة الداخلية	-0.009	0.922	0.477	2.382	
	Sig	T	Beta		
قيمة الثابت	0.223	-1.238			
البيئة الرقابية.	0.374	-0.900	-0.233		
تقييم المخاطر.	0.153	1.459	0.396		
الأنشطة الرقابية.	0.973	0.034	0.006		
نظام المعلومات والاتصالات.	0.275	1.107	0.190		
المراقبة والمتابعة.	0.487	0.702	0.122		
*, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.					

يبين الجدول (30) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد مكونات الرقابة الداخلية على العائد على الأصول (ROA) (المقياس الثاني للربحية)، وتبين النتائج أن مكونات الرقابة الداخلية لا تؤثر على العائد على الأصول. حيث بلغت القوة التفسيرية (Adjusted R Square) (0.009-)، ويعني هذا أن النموذج لا يفسر أي تغير يحدث في المتغير التابع العائد على الأصول وهذا يدل على أن القوة التفسيرية للنموذج متدنية، وهذا ما أكدته قيمة (f) المحسوبة والبالغة (0.922) وبمستوى دلالة احصائية بقيمة (0.477) أي أن القوة التفسيرية للنموذج غير مهمة احصائياً مما يعني وجود مكونات الرقابة الداخلية لا يؤثر على العائد على الأصول. وهذا ما أكدته دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012). ويبين الجدول أيضاً قيم (Sig،t،β) لكل بعد من الأبعاد حيث أظهرت نتائج قيم ال (Sig) أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد مكونات الرقابة الداخلية على العائد على الأصول لأن مستوى الدلالة لكل بعد أكبر من (0.05). وأظهرت نتائج قيمة (Durbin-Watson) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة (Durbin-Watson) للنموذج (2.382).

النموذج الخامس:

قاس هذا النموذج أثر كل من أبعاد الحاكمية المؤسسية وأبعاد هيكل الملكية على نسبة هامش الربح (GPM):

$$GPM = \alpha + \beta 1(NUMBOARD) + \beta 2(INDEPBOARD) + \beta 3(CAUDIT) + \beta 4(CGOV) + \beta 5(CNOM\&REM) + \beta 6(CEOD) + \beta 7(LAR\ OWN) + \beta 8(GOVOWN)\ ) + \beta 9(FOROWN) + \beta 10(AROWN) + \beta 11(BOAOWN) + \epsilon$$

الجدول (31) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج الخامس) أثر أبعاد الحاكمية المؤسسية وأبعاد هيكل الملكية على نسبة مجمل الربح (GPM) (المقياس الثالث للربحية)					
المتغير	**Adjusted R Square**	**F- value**	**Significance of F (Sig)**	**Durbin-Watson**	
أبعاد الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية	0.210	5.165	0.000**	1.976	
	Sig	**T**	**Beta**		
قيمة الثابت	0.099	1.655			
نسبة ملكية كبار المساهمين.	0.001**	3.228	0.280		
نسبة ملكية الحكومة.	0.743	-0.328	-0.025		
نسبة ملكية الأجانب.	0.445	0.765	0.072		
نسبة ملكية العرب والأجانب.	0.039 *	-2.083	-0.165		
نسبة ملكية مجلس الإدارة.	0.014*	2.470	0.176		
عدد أعضاء مجلس الإدارة .	0.692	-0.396	-0.031		
استقلالية مجلس الإدارة .	0.300	-1.038	-0.077		
فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس.	0.002*	-3.178	-0.226		
عدد اجتماعات لجنة تدقيق.	0.014*	2.480	0.228		
لجنة المكافآت والترشيح مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين .	0.453	-0.752	-0.055		
عدد اجتماعات لجنة المكافآت والترشيح .	0.552	-0.596	-0.047		
عدد أعضاء لجنة التدقيق.	0.814	-0.235	-0.019		
عدد اجتماعات لجنة الحاكمية.	0.528	0.633	0.082		
عدد أعضاء لجنة الحاكمية.	0.515	0.652	0.084		
***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**					

يبين الجدول (31) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية على نسبة مجمل الربح (GPM) (المقياس الثالث للربحية)، وتبين النتائج أن الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية تؤثر بشكل ملحوظ على نسبة مجمل الربح.حيث بلغت القوة التفسيرية (Adjusted R Square) (0.210)، ويعني هذا أن النموذج يفسر (0.210) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع نسبة مجمل الربح أي أن القوة التفسيرية للنموذج جيدة، وقد بلغت قيمة (f) (5.165) عند مستوى دلالة احصائية بقيمة (0.000) ولذا فإن القوة التفسيرية للنموذج مهمة إحصائياً مما يعني أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية يؤثر على نسبة مجمل الربح. وأظهرت قيم (Sig،t،β) لكل بعد من الأبعاد أن كل من نسبة ملكية كبار المساهمين ونسبة ملكية العرب والأجانب ونسبة ملكية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة التدقيق وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس تؤثر بشكل مهم إحصائياً على نسبة مجمل الربح عند مستوى دلالة إحصائية لكل منها أقل من 0.05.

وأظهرت نتائج قيمة (Durbin-Watson) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة (Durbin-Watson) للنموذج (1.976).

النموذج السادس:

قاس هذا النموذج أثر أبعاد مكونات نظام الرقابة الداخلية على على نسبة هامش الربح (GPM):

GPM= α +β1 (CENV) +β2 (ARISK)+ β3 (CACTV) +β4(INFCOM)+ β5(MON)+Є

الجدول (32) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج السادس) أثر مكونات الرقابة الداخلية على نسبة مجمل الربح (GPM) (المقياس الثالث للربحية)

المتغير	Adjusted R Square	F- value	Significance of F (Sig)	Durbin-Watson
أبعاد الرقابة الداخلية	0.016	1.139	0.357	1.681
	Sig	**T**	**Beta**	
قيمة الثابت	0.948	-0.066		
البيئة الرقابية.	0.583	0.553	0.141	
تقييم المخاطر.	0.302	-1.047	-0.281	
الأنشطة الرقابية.	0.784	-0.276	-0.048	
نظام المعلومات والاتصالات.	0.253	1.160	0.197	
المراقبة والمتابعة.	0.505	-0.673	-0.116	

***, ** significant at the 0.05 and 0.01 levels, respectively.**

يبين الجدول (32) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد مكونات الرقابة الداخلية على العائد على نسبة مجمل الربح (GPM) (المقياس الثالث للربحية)، وتبين النتائج أن مكونات الرقابة الداخلية لا تؤثر على نسبة مجمل الربح. حيث القوة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square) (0.016)، ويعني هذا أن النموذج يفسر (0.016) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع نسبة مجمل الربح وهذا يدل على أن القوة التفسيرية للنموذج متدنية جداً، وهذا ما أكدته قيمة (f) المحسوبة والبالغة (1.139) عند مستوى دلالة إحصائية بقيمة (0.357) غير مهمة إحصائياً مما يعني أن وجود مكونات الرقابة الداخلية لا يؤثر على نسبة مجمل الربح. ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (ذنيبات وكفوس،2012) والتي بينت أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة مجمل الربح.

ويبين الجدول أيضاً قيم (Sig،t،β) لكل بعد من الأبعاد حيث أظهرت نتائج قيم ال (Sig) أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد مكونات الرقابة الداخلية على نسبة مجمل الربح لأن مستوى الدلالة لكل بعد أكبر من (0.05). وأظهرت نتائج قيمة (Durbin-Watson) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة (Durbin-Watson) للنموذج (1.681).

الفصل الرابع

ملخص نتائج الدراسة والتوصيات

- نتائج الدراسة
- توصيات الدراسة

نتائج الدراسة:

تم من خلال هذه الدراسة فحص العلاقة بين أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية ومكونات نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية وربحية الشركات، وتم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ومن خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات ونماذج الدراسة وذلك بإستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، تمكنت الباحثة من التوصل إلى أهم النتائج التالية:

1. إن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تهتم بوجود لجنة تدقيق وتدرك أهميتها، إلا أن بعض الشركات لا يوجد لديها لجنة تدقيق، مما يدل على عدم التقيد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية ومنها المادة (46/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة (2002) والمادة رقم (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة (2004) (تعليمات هيئة الأوراق المالية) وكذلك دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث أكدت كل منها على ضروة تشكيل لجنة تسمى (لجنة التدقيق) في الشركة.
2. أظهرت الدراسة أن الشركات الأردنية لا تهتم بشكل كافي بوجود لجنة المكافآت والترشيح ولجنة الحاكمية.
3. إن لجنة المكافآت والترشيح إن وجدت في الشركات المساهمة العامة الأردنية فإنها لا تتكون في كثير من الأحيان من الأعضاء غير التنفيذيين .
4. تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بعدد اجتماعات لجنة التدقيق والمنصوص عليها في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة والذي ألزمها بالاجتماع دورياً، وعلى أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة.
5. هناك اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بعقد الاجتماعات المتكررة لكل من لجان الحاكمية والمكافآت والترشيح مما يساعد ويسهل مهمة مجلس الإدارة في أداء مهماته وذلك من خلال التوصيات التي تقدمها كل منها إلى مجلس الإدارة سنوياً والتي تساهم في تحسين أوضاع الشركة.
6. تهتم الشركات المساهمة العامة الأردنية وتلتزم بعدد أعضاء اللجان والمنصوص عليها وبالخصوص لجنة التدقيق حيث أشار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على أن تتألف لجنة التدقيق والمكافآت والترشيح من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء.
7. إن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تطبق الحد الأعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة كما يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية وبنسبة عالية وهذا يتفق مع ما تطلبه دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية.
8. لا تلتزم بعض الشركات المساهمة العامة بالفصل ما بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وذلك خلافاً لما جاء في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية حيث نص على أنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.

9. الإهتمام المتزايد والوعي لأهمية مفهوم الرقابة الداخلية في الأردن وتماشياً مع معايير التدقيق الدولية وبالأخص معيار التدقيق الدولي رقم (315)، حيث أكدت هيئة الأوراق المالية الأردنية ومن خلال دليل حوكمة الشركات المساهمة الصادر عام 2007 على أهمية دور الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة لدى الشركات.
10. اهتمام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتوفير بيئة رقابية جيدة حيث احتل العنصر الأول من مكونات نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة) المرتبة الأولى من حيث مدى توفرها.
11. إن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تهتم بتطبيق العنصر الرابع من مكونات نظام الرقابة الداخلية (نظام المعلومات والاتصالات) وتحديداً وجود نظام محاسبي معتمد وسليم .
12. لا يتم إخضاع نتائج أعمال دائرة التدقيق الداخلي لرقابة الجودة من قبل أشخاص أو جهات مستقلة ومؤهلة بشكل دوري أو لا يتم توفير قسم خاص في دائرة التدقيق الداخلي للرقابة على جودة الأعمال التي تقوم بها.
13. يتكون هيكل الملكية في معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية من كبار المساهمين الذين يملكون (5%) فأكثر من أسهمها وبمتوسط حسابي(0.52) مما يدل على أن ملكية معظم الشركات الأردنية تتركز بأيدي كبار المساهمين وأن صغار المستثمرين لا يكونون ثقلاً كبيراً في تلك الشركات.
14. تدني نسبة ملكية الحكومة في معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية وهذا يدل على أن الحكومة تعطي القطاع الخاص أولوية للاستثمار وإدارة الشركات المساهمة الأردنية. وكذلك تدني نسبة ملكية الأجانب والعرب في معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية وهذا يدل على أن نسبة الاستثمار في الشركات المساهمة الأردنية غير جاذبة للمستثمر الأجنبي،مما يُوجب على الحكومة الأردنية الاهتمام بتشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي والعربي.
15. إن نسبة ملكية مجلس الإدارة في معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية تتركز بأيدي أعضاء مجلس الإدارة وبنسبة جيدة وبوسط حسابي (0.40) .
16. تدني العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لدى معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية مقارنة مع ارتفاع المخاطرة التشغيلية والتمويلية للاستثمار في هذا النوع من الأنشطة.
17. يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح والعائد على حقوق الملكية في شركات عينة الدراسة. بينما لم تظهر أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين باقي أبعاد الحاكمية المؤسسية والعائد حقوق على الملكية .
18. يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق والعائد على الأصول، بينما كان هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس والعائد على الأصول في شركات عينة الدراسة. ولم تظهر أية علاقة ذات دلالة احصائية بين باقي أبعاد الحاكمية المؤسسية والمتغير التابع العائد على الأصول .
19. يوجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح وعدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس والمتغير التابع نسبة مجمل الربح في شركات عينة الدراسة.وبالتالي فإن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وربحية الشركات المقاسة بنسبة مجمل الربح في الأردن جاءت على عكس التوقعات.

20. أظهرت نتائج الدراسة أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية معاً تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول حيث كان أكثر المتغيرات تأثيراً نسبة ملكية الحكومة على الرغم من تدني هذه النسبة لدى معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية معاً تؤثر بشكل إيجابي على نسبة مجمل الربح حيث كان أكثر المتغيرات تأثيراً نسبة ملكية كبار المساهمين.
21. أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمة بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق (315) وبدرجة كبيرة بشكل عام حيث بلغ المتوسط الحسابي لمكونات الرقابة الداخلية مجتمعة (3.75) كما تشير النتائج إلى أن كافة مكونات الرقابة الداخلية والمتمثلة في البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المراقبة والمتابعة قد توافرت في الشركات الشركات المساهمة العامة الأردنية بدرجة كبيرة.
22. على الرغم من أن الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمة بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية إلا أن هذا الالتزام لا يؤثر على ربحية الشركات والمتمثلة في (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، ونسبة مجمل الربح)، وقد يعود سبب هذا إلى اهتمام جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية مؤخراً وبغض النظر عن نتائج أعمالها وتفاوت أدائها وكذلك عدم توفر نظام للمعلومات المحاسبية بجودة عالية.
23. لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد هيكل الملكية والعائد على حقوق الملكية وبالتالي مهما كانت تركيبة نسب الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية فإن ذلك لا يؤثر على العائد على حقوق الملكية.
24. يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة ملكية الحكومة، ونسبة ملكية الأجانب، ونسبة ملكية كبار المساهمين، ونسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة والمتغير التابع العائد على الأصول، وبالتالي كلما زادت نسب هذه الملكية سيؤدي ذلك إلى زيادة العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
25. يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة ملكية كبار المساهمين، ونسبة ملكية مجلس الإدارة) والمتغير التابع نسبة مجمل الربح وبالتالي كلما زادت نسب هذه الملكية سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة مجمل الربح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
26. يوجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب والمتغير التابع نسبة مجمل الربح، في حين لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب ونسبة ملكية العرب والأجانب مجتمعة والمتغير التابع نسبة مجمل الربح.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1. تفعيل دليل الحاكمية من قبل هيئة الأوراق المالية وذلك بإلزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات الحاكمية المؤسسية وفقاً لما جاء بدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مع التقيد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية ومنها المادة (46/أ) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة (2002).
2. ضرورة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتكوين لجان المكافآت والترشيح من الأعضاء غير التنفيذيين .
3. ضرورة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالفصل ما بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وفقاً لما جاء في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية.
4. إخضاع نتائج أعمال دائرة التدقيق الداخلي لرقابة الجودة من قبل أشخاص أو جهات مستقلة ومؤهلة بشكل دوري أو توفير قسم خاص في دائرة التدقيق الداخلي للرقابة على جودة الأعمال التي تقوم بها.
5. بناءً على النتائج التي أظهرت أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معظم أبعاد الحاكمية المؤسسية ونسبة مجمل الربح في شركات عينة الدراسة. فلا بد من اجراء المزيد من الدراسات بهذا الموضوع للتحقق من مدى صحة هذه الفرضية أو دحضها.
6. على مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة العمل على تعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية وأهمية تطبيقها وذلك من خلال عمل برامج تدريبية متخصصة بذلك.
7. ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لديها وذلك من خلال تقييم ومراجعة هذه الأنظمة وبشكل مستمر بهدف كشف أي خلل بها وتحديد نقاط الضعف فيها وبالتالي تفعيل دور أنظمة الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف هذه الشركات، خصوصاً في ضوء التغيرات المستمرة في التكنولوجيا عالمياً .
8. ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتوفير نظام للمعلومات المحاسبية ذا جودة عالية وذلك لضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وموثوقية اتخاذ القرارات مما ينعكس وبشكل إيجابي على أداء الشركات.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبوالهيجاء، محمد فوزي، الحايك، أحمد فيصل خالد، 2012، خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 20، العدد 2، ص439- 463.

أبو زر، عفاف، 2006، **استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

إدريس، ثابت عبد الرحمان، والمرسي، جمال الدين محمد، 2001-2002، **الإدارة الإستراتجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية.

اسماعيل، علي عبد الجابر الحاج علي، 2010، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

بنك سوريا الدولي، 2008، **دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي)**.

بركات، عبدالله عزت، 2007، مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد 27 (1)، ص89-110.

بلوم السعيد، 2008، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.
http://bu.umc.edu.dz/theses/sociologie/ABEL2439.pdf

الخرشة، ياسين كاسب، 2001، **مدى فعالية الرقابة الإدارية الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حداد، مناور، 2008، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، **المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

الحسبان، عطا الله أحمد سويلم، 2004، **قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الحسبان، عطا الله أحمد سويلم، 2009، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، ط1،عمان، الأردن.

حمدان، علام محمد ومشتهى، صبري ماهر وعواد، بهاء صبحي، 2012، دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 8، العدد 3، ص409-433.

خصاونة، عهود عبد الحفيظ، 2006، **هيكل الملكية وأثره في تحديد هيكل رأس المال في الشركات الأردنية المساهمة العامة**: دراسة تطبيقية (2000-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

خضير، ريم محسن، 2012، أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأ س المال في الشركات المصرفية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 32، ص299-316.

الخطيب، خالد، 2009، تأثير مبادىء الحوكمة على الشركات العائلية، **مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة**، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

الخطيب، خالد وقريط، عصام، 2010، مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. **www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/912.doc**

خلاط، صالح ميلود، وعاشور بشير محمد، وفتوحة مصطفى سامي، 2007، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، الجماهيرية الليبية العظمى.

دهمش، نعيم والهنيني إيمان، 2008، تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)**، المجلد 22، الإصدار 5، ص1482-1518.

ديوان المحاسبة، 2001، **دليل فحص أنظمة الرقابة الداخلية في القطـاع العـام**، عمان، الأردن.

ذنيبات، علي عبد القادر وكفوس، نوال، 2012، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلّد 39، العدد1، ص29-46.

الزبير، هدايه سعيد يوسف والبشارى، مصطفى نجم، 2010، دور نظام الرقابة الداخلية فى تقويم الأداء الإدارى للمنشآت الصناعية: دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/258613

السبوع، سليمان سند، 2011، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 38، العدد 1، ص 103-117.

السوافيري، فتحي ومحمد، سمير ومصطفى، محمود، 2002، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

الشريف، إقبال عدنان وأبو عجيلة، عماد محمد، 2009، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، **بحوث مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن.

الطراونة، محمد، 1996، أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة "دراسة تحليلية"، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 23، العدد 2، ص147-159.

عبد الحافظ، شفق وعبد الرزاق، وسام، 2009، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري، جامعة بغداد. **www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/6.doc**

عبد الله، خالد أمين، 2007، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية**، ط 4، عمان، دار وائل للنشر والطباعة.

العاني، صفاء أحمد والعزاوي، محمد عبدالله، 2009، التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة، **بحوث مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،** جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.

العقدة، صالح وجودة، عبد الحكيم وسعادة، يوسف، 2009، مستقبل الحوكمة المؤسسية في الأردن، (Future of Corporate Governance in Jordan)، **بحوث مؤتمر جامعة العلوم التطبيقية**، عمان، الأردن.

الغنودي، عيسى عبد الله عيسى، 2009، **إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية الليبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2.

غنيمات، عبد الله عقلة وصيام، وليد زكريا، 2011، العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 7، العدد 4، ص625-646.

الفار، عبد المجيد الطيب، 2006، **إدارة الأرباح وأثر الحاكمية المؤسسية عليها، وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان،** أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.

قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 وتعديلاته.

قباجة، عدنان محمد، شباط 2008، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

كلاب، سعيد يوسف حسن، 2004، **واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، 1996، **دليل الرقابة الداخلية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية،**

http://www.arabosai.org/upload/rapport/rapport_39_ar.pdf.

المحاميد، اسعود محمد فاضل، 1999، **نظم الرقابة المالية وأثرهاعلى الأداء،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مخلوف، أحمد محمد، 2007، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

مركز إيداع الأوراق المالية، الأردن **www.sdc.com.jo**

مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات،** (OECD Principles of Corporate Governance).

مركز المشروعات الدولية لخاصة، 2005، **تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة،** جمهورية مصر العربية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، **حوكمة الشركات فى الأسواق الناشئة**.

مشعل، عبد الواحد، 2008، التداعيات الاجتماعية للفساد الاداري والمالي على الدولة والمجتمع، رؤية تحليلية لحالة العراق، جامعة بغداد.**www.nazaha.iq/search_web/edare/6.doc**

مطر، محمد ونور، عبد الناصر، 2007، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 3، العدد 1، ص46-70.

المعمري، نبيل سعيد عبده، 1999، **الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، Principles of Corporate Governance، **(http://www.oecd.org)**

المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) لجنة معايير الرقابة الداخلية.

المومني، محمد عبدالله، 2010، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها في الشركات الاردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد 1، ص237-272.

هيئة الأوراق المالية،2007،**دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان**.

يحياوي، نعيمة وبوسلمة حكيمة، 2012، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية.

المراجع الأجنبية:

Abatecola, Gianpaolo and Caputo, Andrea and Mari, Michela and Poggesi, Sara, 2012, Relations among Corporate Governance, Codes of Conduct, and the Profitability of Public Utilities: An Empirical Study of Companies on the Italian Stock Exchange, **International Journal of Management**, Vol. 29, No. 2, 611-626.

Abu-Serdaneh, J., Zuriekat, M., & Al-Sheikh, I., 2010, Ownership Structure and Corporate Performance in the Jordanian Manufacturing Companies, **Jordan Journal of Business Administration**, Vol. 6 ,No. 3, 426-440.

Al-Farooque, Zijl, T.V., Dunstan K., AKM Karim W.,2007, Corporate Governance in Bangladesh: Link between Ownership and Financial Performance, **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 15, No. 6, 1453-1468.

Al-Fayoumi ,Nedal, Abuzayed Bana and Alexander, David, 2010, Ownership Structure and Earnings Management in, Emerging Markets: The Case of Jordan, **International Research Journal of Finance and Economics**, Issue 38, 28-47, **http://www.eurojournals.com/finance.htm.**

Alamgir, M, 2007, Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, **A Conference organized by the Egyptian Banking Institute**, May 7 – 8, Cairo, p:03.

Al-Gharaibeh, M., Zurigat, Z., Al-Harahsheh, K., 2013, The Effect of Ownership Structure on Dividends Policy in Jordanian Companies, **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, Vol. 4, No. 9, 769-796.

ANG JAMES S., COLE REBEL A., and WUH LIN JAMES, Agency Costs and Ownership Structure, 2000, **The Journal of Finance**,Vol. LV, No. 1, 81-106.

AL- Rawashdeh Ramzi O., 2007, **The Effect of Ownership Structure on the Performance of Jordan Industrial Companies Listed In Amman Stock Exchange**, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Bauer Rob, Guenster Nadja, Otten Roge´r, Empirical evidence on corporate governance in Europe:The effect on stock returns, firm value and performance, **Journal of Asset Management**, Vol. 5, 2, 91-104.

Bhagat S. and Black, B., 2002, The Non-Correlation between Independent and Long term Firm Performance, **Journal of Corporation Law**, Vol. 27, 231-273.

Bierstaker, L, 2004, The Impact of Internal Control on Quality Performance: an Empirical Study, **Decision Management**, Vol. 10, No. 5, 3-13.

Castro, Marisela Santiago, Baek, H. Young, 2003, Board Composition and Firm Performance of Large Latin American Firms:An Exploratory View, **Latin American Business Review**, Vol. 4, No. 2.

Chahine, Salim & Safieddine, Assem, 2009, Is corporate governance different for the Lebanese banking system?, **J Manag Gov**, 15, 207-226.

Chen, J. Duh, R.R. and Shiue, F.N, 2008, The Effect of Audit Committees on Earnings–Return Association: Evidence from Foreign Registrants in the United States, **Corporate Governance**, Vol. 16, No. 1, 32-40.

Dalton, Dan.R., Daily C.M., Johnson, J.L., Ellstrand, A.E., 1999, Number of Directors and Financial Performance: A Meta-Analysis, **Academy of Management Journal**, Vol. 42, No. 6, 674-686.

Dechow, P.M., Saloan, R. G., & Sweeny, A. P., 1996, Causes and Consequence of Earnings Manipulation: An Analysis of Firm Subject to Enforincement Actions by SEC, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 13, No.l, 1-36.

Demsetz H. and Villanonga B., 2001, Ownership structure and corporate performance, **Journal of corporate Finance,**Vol. 7, 209-233.

Flynn, R. Steven, 2008, Audit Committee Compensation And Perceived Earning Quality:A Preliminary investigation, **International Journal of Business Research**, Vol. 8, No. 2, 146-152.

Iannotta, G., Nocera, G., Sironi, A., 2007, Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry, **Journal of Banking Finance**, Vol. 31, Issue 7, 2127-2149.

Eisenhofer Jay,W. and Levin, G.,S., 2005, Does corporate Governance Matter to Investment Return? **Corporate Accountability Report**, Vol. 3, No. 7, 1-11.

Jensen, Michael C., and William H. Meckling, 1976, Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and capital structure, **Journal of Financial Economics**, Vol. 3, 305-360.

Krishnan, J., 2005, Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis ,Temple University, **The Accounting Review**,Vol. 80, No. 2, 649-675.

Kumar, J. , 2003, Does Ownership Structure Influence Firm Value? Evidence from India, **The Journal of Entrepreneurial Finance and Business Ventures**, Vol. 9, No. 2, 61-93.

Malik, Saif Ullah, 2012, Relationship between Corporate Governance Score and Stock Prices: Evidence from KSE- 30 Index Companies, **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3, No. 4, 239-249.

Neter, J., Wasserman, W., & Kunter, M. H., 1990, Applied Linear statistical models, **Homewood, IL: Irwn.**

Nichakorn, Ditkaew, 2013, The Effect of Accounting Information System Quality In The Effectiveness of Internal Control And Reliable Decision Making To Enhance The Performance of THAI Industrial Firms, **Journal of International Business & Economics**, Vol. 13, Issue 1, 39-50.

Sheikh, Jibran, Khan, M. Majid, Iqbal, Waheed, Ahmed, Wajid Shakeel, 2012, Examination of Theoretical and Empirical Studies o Firm's Performance in Relation

to its' Board Size: A Study of Small and Medium Size Public Firms, **Journal of Management Research**, Vol. 4, No. 2, 242-254.

Sekaran, Uma, 2012, **Research Methods for Business**: A Skill-Building Approach, Fifth edition, New York: John Wiley & Sons, Inc.

Subramanyam, K.R. and Wild, John J., 2009, **Financial Statement analysis**,Tenth edition.

Tomar, Shorouq, Bino ,Adel, 2012, Corporate Governance and Bank Performance: Evidence from Jordanian Banking Industry, **Jordan Journal of Business Administration**, Vol. 8, No. 2, 353-372.

Tsegba, Ioraver N. and Ezi-Herbert Wilson, 2011, The Relationship Between Ownership Structure And Firm Performance :Evidence From Nigerian Listed Companies, African Journal of Accounting, Economics, **Finance & Banking Research**, Vol. 7, Issue 7, 51-63.

Wang, D., 2006, Founding family ownership and earnings quality, **Journal of Accounting and Research**, Vol. 44, No. 3, 619-656.

Yasser Qaiser Rafique,Entebang Harry and Abu Mansor Shazali, 2011,Corporate governance and firm performance in Pakistan: The case of Karachi Stock Exchange (KSE)-30, **Journal of Economics and International Finance**, Vol. 3(8), 482-491.

Zaidan, Hala I, 2013, **The effect of corporate governance on operating performance: Evidence from Amman stock exchange**, University of Jordan, Amman, Jordan.

ملحق الدراسة رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كلية الاعمال

قسم المحاسبة

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر آلية كل من الحاكمية المؤسسية ومكونات نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وبيان مدى تطور الرقابة الداخلية نتيجة لظهور مفهوم حوكمة الشركات وأثر ذلك التطور في زيادة ربحية الشركة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من الجامعة الأردنية.

وبصفتكم أحد الاطراف ذات العلاقة بوظائف الرقابة الداخلية في شركتكم، ولكونكم مصدر ثقة لما تتمتعون به من رجاحة رأي وخبرة، آمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، علما بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بمنتهى السرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن تعاونكم،،،

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحثة

هدى قاسم العقيدات

ماجستير محاسبة/ إدارة أعمال

القسم الأول: البيانات الشخصية:

يرجى وضع علامة (√) في خانة الإجابة الصحيحة:

1. الوظيفة الحالية التي تعمل بها:

مدير الرقابة الداخلية	رئيس قسم في مديرية الرقابة الداخلية	موظف (مدقق) في مديرية الرقابة الداخلية

2. المؤهل العلمي:

دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوية عامة فمادون

3. التخصص:

محاسبة	إدارة	قانون	أخرى(يرجى ذكرها)

4. عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي:

اقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة

5. الشهادات المهنية المتخصصة التي حصلت عليها:

CPA	*ACPA*	*JCPA*	*CICA*	*CIA*	أخرى (يرجى ذكرها)	لا تحمل شهادة مهنية

6. الجنس:

ذكر	أنثى

القسم الثاني: الواقع الرقابي بشكل عام:

يرجى وضع علامة (√) في خانة الإجابة الصحيحة:

أولا: حسب رأيك الشخصي، ما مدى أهمية وجود نظام رقابة داخلية جيد:

التسلسل	التفاصيل	عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا
.1	في شركتك					
.2	في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية					

ثانيا: حسب رأيكم، ما مدى توفر العناصر والمكونات الأساسية التالية لأنظمة الرقابة الداخلية في شركتكم:

التسلسل	التفاصيل	غير متوفرة	متوفرة بدرجة محدودة	متوفرة بدرجة متوسطة	متوفرة	متوفرة جدا
.1	بيئة الرقابة والتي تتضمن (نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية،وتعهد الإدارة بالكفاءة وفلسفة الإدارة ونمط التشغيل،والهيكل التنظيمي)					
.2	تقييم المخاطر والتي تتضمن (تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة)					
.3	أنشطة الرقابة والتي تتضمن (السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تأكيد معقول بخصوص تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وادارة المخاطر بفاعلية)					
.4	المعلومات والاتصالات والتي تتضمن (تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المشروع والحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الادارية بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من انجاز وتحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية)					
.5	المراقبة والمتابعة والتي تتضمن (التأكيد على أن الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة بشكل مستمر وتشمل تقييم الموظفين الملائمين لتصميم وعمل الرقابة وفق أساس زمني ملائم واتخاذ التدابير اللازمة)					

ثالثا:حسب رأيكم، ما مدى تطبيق العناصر والمكونات الأساسية التالية لأنظمة الرقابة الداخلية بشركتكم:

التسلسل	التفاصيل	غير متوفرة	متوفرة بدرجة محدودة	متوفرة بدرجة متوسطة	متوفرة	متوفرة جدا
	بيئة الرقابة:					
أ.	النزاهة والقيم الأخلاقية:					
.6	توجد في الشركة لائحة للسلوك تركز على النزاهة والقيم الأخلاقية.					
.7	تولي شركتكم أهمية كبيرة للنزاهة والقيم الأخلاقية.					
.8	تقوم الشركة بتطبيق اجراءات متابعة للتحقق من التزام الموظفين بالقوانين وقواعد السلوك واللوائح المنظمة لها.					
ب.	مجلس الإدارة:					
.9	يشارك مجلس الإدارة في تشكيل استراتيجية الشركة طويلة الأجل.					
.10	يلعب مجلس الإدارة دور مهم في اختيار وتغيير المديرين التنفيذيين.					
.11	يدعم مجلس الإدارة وحدة الرقابة الداخلية ولجنة التدقيق وتتابع تنفيذ توصياتها					
ج.	لجنة التدقيق					
.12	تتكون لجنة التدقيق في الشركة من الأعضاء الغير تنفيذيين.					
.13	تضم لجنة التدقيق أعضاء من ذوي الخبرة المحاسبية والمالية مما يؤهلها لأداء مهامها.					
.14	تتمتع لجنة التدقيق بالاستقلالية عن مجلس الإدارة وإدارة الشركة التنفيذية.					
.15	تعمل لجنة التدقيق على التنسيق بين المدقق الخارجي والإدارة وحل الخلافات التي قد تنشأ.					
د.	الهيكل التنظيمي:					
.16	الهيكل التنظيمي واضح ومرن ويبين المستويات الإدارية المختلفة ويحدد بشكل واضح خطوط السلطة والمسؤولية.					
.17	توجد في الشركة قنوات للاتصال تربط الادارة العليا بالإدارات الأخرى.					
.18	توجد قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسئوليات الأقسام والموظفين					
.19	يوجد تطابق بين الوظائف الفعلية والهيكلية كما ونوعا					
.20	تجرى تعديلات على الهيكل التنظيمي للشركة وفق مصلحة العمل					
.21	يوجد تناسق وتوافق بين الهيكل التنظيمي وبين أهداف الشركة					
.22	تتطابق الوظائف الفعلية مع بطاقة الوصف الوظيفي المخصصة					

.23	توجد وحده مستقلة للرقابة الداخلية					
هـ	كفاءة العاملين:					
.24	تلقى تقارير الرقابة الداخلية الاهتمام الكافي من الإدارة العليا					
.25	تتناسب كفاءة الأفراد العاملين بالشركة مع المهام المناطة بهم					
.26	يتم تخصيص الموارد البشرية على الدوائر وفق الكفاءة والاحتياجات الفعلية					
.27	توجد لجنة مختصة لاختيار وتعيين الموظفين					
.28	عملية تطوير الموارد البشرية عملية مستمرة ووفق الخطة الاستراتيجية					
.29	تعتبر بطاقة الوصف الوظيفي الأساس الذي يستند إليه في تحديد شروط شغل الوظائف					
.30	يتم التعيين والترقية لكافة الوظائف حسب الكفاءة					
.31	يوجد نظام واضح للدرجات والترقيات					
.32	توجد في الشركة سياسة الحوافز والعلاوات بغرض تحسين الأداء.					
.33	برامج التطوير والتدريب التي يتم عقدها ذات منفعة عالية وترفع من درجة كفاءة العاملين وتحسين مهاراتهم.					
	تقييم المخاطر:					
.34	أهداف الشركة محددة بشكل واضح وملائم.					
.35	يتم تحديد وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على نجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها.					
.36	يوجد في الشركة قسم خاص لإدارة المخاطر.					
.37	يتم تقييم المخاطر على كافة مستويات أنشطة الشركة.					
.38	تقوم الشركة بتقييم خطر المنافسة في السوق بشكل مستمر					
.39	تقوم الشركة بالاستجابة للمخاطر من خلال خطط شاملة لإدارة المخاطر بأنواعها في كل الظروف					
.40	تصدر تقارير في جميع المستويات الإدارية تنبه إلى وجود أي خطر في الشركة					
.41	يتوفر نظام للمعلومات يمكن الإعتماد عليه لمواجهة المخاطر					
	أنشطة الرقابة (إجراءات العمل التفصيلية وأدلة التدقيق):					
.42	يوجد في الشركة اهتمام بفصل المهام المختلفة					
.43	يوجد فصل بين وظيفة أمين الصندوق عن وظيفة المحاسب المالي.					
.44	يوجد فصل بين وظيفة المحاسب المالي					

	عن وظيفة التسويات البنكية					
.45	يوجد فصل بين وظيفة مبرمج الحاسوب عن وظيفة مشغل الحاسوب					
.46	تستخدم الموازنة التقديرية كأداة تخطيط ورقابة على مختلف الأنشطة					
.47	تقوم الشركة بتقييم أداءها الحالي بالاعتماد على معايير تقييم علمية وموضوعية ومحددة مسبقاً					
.48	تقوم الشركة بتحديد انحرافات الأداء الفعلي عن الاداء المخطط في الموازنات التقديرية.					
.49	تقوم الشركة بتحديد المسؤول عن الانحرافات					
.50	تقوم الشركة باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الانحرافات					
.51	تستخدم الشركة قاصات حديدية لحفظ و حماية النقد والمستندات الهامة					
.52	تستخدم الشركة مخازن ومستودعات مجهزة لحماية المخزون					
.53	تقوم الشركة باجراء جرد دوري وسنوي للمستودعات والمخازن					
.54	تستخدم الشركة كاميرات المراقبة كطريقة لحماية أصولها					
.55	تستخدم التقارير الإدارية المكتوبة كأداة رقابية					
.56	تساعد التقارير في تطوير أساليب العمل وتحسين الأداء					
.57	تستخدم الشكاوى كأداة رقابية					
.58	تهتم الإدارة بمعالجة الشكاوى بموضوعية ونزاهة					
.59	تستخدم أساليب التحليل المالي كأداة رقابية					
.60	يوجد دليل إجراءات ينظم أعمال الشركة					
	المعلومات والاتصالات					
	النظام المحاسبي المستخدم:					
.61	يوجد نظام محاسبي متكامل					
.62	يساعد النظام في توفير معلومات دقيقة ووافية في الوقت المناسب					
.63	تحقق الدورة المستندية رقابة فاعلة على الأنشطة المختلفة في الشركة					
.64	يوجد مجموعة دفترية وسجلات مالية كاملة وواضحة					
.65	تستخدم حسابات مراقبة ودفاتر أستاذ مساعد لضبط العمليات					
.66	يستخدم الجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والأصول والعهد الثابتة					
.67	السياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات موثقة ومعتمدة من الإدارة					
.68	الكادر الوظيفي في قسم المحاسبة مدرب ومؤهل للقيام بالأعمال المطلوبة منه					

.69	يتسم الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لقسم المحاسبة بالوضوح والبساطة					
	الوسائل المستخدمة:					
.70	جميع الأنظمة داخل الشركة محوسبة					
.71	النظام المالي المستخدم محكم ودقيق					
.72	يوجد نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة والدخول إلى النظام وإجراء التعديلات					
.73	يوجد مجال للاجتهاد الشخصي عند تنفيذ الأنظمة والتعليمات					
.74	يوجد نظام حماية للأعمال المحوسبة					
	المراقبة والمتابعة:					
.75	دائرة التدقيق وحدة مستقلة في الهيكل التنظيمي					
.76	المدقق الداخلي لديه المام كاف في المبادىء المحاسبية والمالية والآليات اللازمة لأداء عمله					
.77	عدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي كاف لتنفيذ جميع عمليات التدقيق في إدارات وأقسام الشركة					
.78	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالسياسات والقوانين واللوائح					
.79	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن نتائجها تنسجم مع الاهداف المحددة لها مسبقاً					
.80	يقوم المدقق الداخي بتقييم كفاءة وفاعلية استخدام الموارد لكافة الأنشطة من حيث انجاز الأهداف					
.81	تخضع جميع الوظائف والنشاطات داخل الشركة لتقييم دائرة التدقيق الداخلي					
.82	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة المصاحبة لعمل الشركة					
.83	توفر دائرة التدقيق الداخلي تأكيدات حول تطبيق مختلف الجوانب الرقابية وأنها تعمل حسب ما خطط لها					
.84	يلتزم موظفو دائرة التدقيق الداخلي في الشركة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها					
.85	يوجد في دائرة التدقيق الداخلي قسم خاص للرقابة على جودة الأعمال التي تقوم بها					
.86	تخضع نتائج أعمال دائرة التدقيق الداخلي لرقابة الجودة أو رقابة النظير من قبل أشخاص أو جهات مستقلة ومؤهلة بشكل دوري					

القسم الثالث: واقع الحاكمية المؤسسية

يرجى وضع علامة (√) في خانة الإجابة الصحيحة

أولاً: يوجد لجنة تدقيق في الشركة	نعم	لا

في حالة الإجابة بنعم أرجو الاجابة على الأسئلة التالية:

– متى تم تشكيل اللجنة..

البيان / السنة	2007	2008	2009	2010	2011
كم عدد اجتماعات اللجنة في السنة					
كم عدد أعضاء لجنة التدقيق					

ثانياً: يوجد لجنة حاكمية في الشركة	نعم	لا

في حالة الإجابة بنعم أرجو الاجابة على الأسئلة التالية:

– متى تم تشكيل اللجنة...

البيان / السنة	2007	2008	2009	2010	2011
كم عدد اجتماعات اللجنة في السنة					
كم عدد أعضاء لجنة الحاكمية					

ثالثاً: يوجد لجنة المكافآت والترشيح في الشركة	نعم	لا

في حالة الإجابة بنعم أرجو الاجابة على الأسئلة التالية:

– متى تم تشكيل اللجنة...

البيان / السنة	2007	2008	2009	2010	2011
كم عدد اجتماعات اللجنة في السنة					
كم عدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح					
كم عدد الأعضاء الغير تنفيذيين في اللجنة					

هل اللجنة مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين	نعم	لا

القسم الرابع: هيكل الملكية:

يرجى وضع نسبة ملكية كل من (الحكومة ،الأجانب ،العرب) في أسهم الشركة خلال السنوات (2007 – 2011):

التسلسل		2007	2008	2009	2010	2011
.1	نسبة ملكية الحكومة (جهات حكومية/ مؤسسات عامة)					
.2	نسبة ملكية الأجانب					
.3	نسبة ملكية العرب					

ملحق الدراسة رقم (2)

أسماء الشركات المدرجة في عينة الدراسة

	الرمز الرقمي	الرمز الحرفي	اسم الشركة
قطاع الخدمات:			
1	131093	(ITSC)	مدارس الاتحاد
2	131098	(MALL)	الدولية للفنادق والاسواق
3	131235	(WIVA)	وادي الشتا
4	131019	(TAJM)	التجمعات للمشاريع السياحية
5	131080	(JETT)	النقليات السياحة /جت
6	131208	(NAQL)	المقايضة للنقل
7	131213	(RJAL)	الملكية الأردنية
8	131243	(MSFT)	مسافات للنقل
9	131262	(RUMM)	رم للنقل والاستثمار
10	131012	(SHIP)	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية)
11	131206	(JTEL)	الاتصالات الأردنية
12	131013	(PRES)	الرأي
13	131030	(JOPP)	الدستور
14	131004	(JOEP)	الكهرباء الأردنية
15	142041	(JOPT)	مصفاة الأردن جوبترول
16	131081	(SPTI)	المتخصصة للتجارة
17	131086	(SIJC)	الاستثمارات المتخصصة
18	131228	(OFTC)	اوفتك القابضة
19	131254	(JMIL)	الجميل للاستثمارات العامة)
20	131023	(JITC)	المركز الأردني للتجارة الدولية
قطاع الصناعة:			
1	141073	(MPHA)	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية
2	141210	(HPIC)	الحياة للصناعات الدوائية
3	141012	(DADI)	دار الدواء للتنمية والاستثمار
4	141023	(APHC)	المركز العربي للصناعات الدوائية
5	141086	(INOH)	المتكاملة للمشاريع المتعددة
6	141209	(MBED)	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية
7	141217	(IPCH)	الصناعات الكيماوية الوسيطة
8	141054	(NATC)	الوطنية لصناعة الكلورين
9	141100	(EKPC)	الإقبال للطباعة والتغليف
10	141052	(UMIC)	العالمية الحديثة للزيوت النباتية
11	141074	(UTOB)	مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
12	141048	(EICO)	الإقبال للإستثمار
13	141070	(JOST)	حديد الأردن
14	141091	(NATA)	الوطنية لصناعة الألمنيوم
15	141018	(JOPH)	مناجم الفوسفات الأردنية
16	141042	(JCOM)	مصانع الإسمنت الأردنية
17	141056	(RMCC)	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية
18	141098	(ASPMM)	العربية لصناعة المواسير المعدنية
19	141019	(JOPI)	الأردنية لصناعة الأنابيب
20	141072	(AEIN)	العربية للصناعات الكهربائية
21	141215	(UCIC)	مصانع الكابلات المتحدة
22	141039	(WIRE)	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
23	131097	(CEIG)	مجموعة العصر للإستثمار
24	141213	(CJCC)	الألبسة الأردنية

"THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE, EFFECTIVE INTERNAL CONTROL SYSTEM, OWNERSHIP STRUCTURE ON PROFITABILITY OF PUBLIC SHAREHOLDING COMPANIES LISTED IN AMMAN STOCK EXCHANGE"

By
Houda Qasim Hardan Aleqedat

Supervisor
Dr. Muhammad Abu Nassar, Prof.

ABSTRACT

This study aimed to explore, investigate and critically discuss the impact of corporate governance and internal control system and the ownership structure on the profitability of public shareholding companies listed on the Amman Stock Exchange. Data used in this study was collected from several sources including the Amman Stock Exchange, questionnaires and other resources. The study utilized samples made of 44 public companies including 24 companies from the industrial sector and 20 companies from the services sector. These were listed in Amman Stock Exchange during (2007-2011).

Throughout this study several well-established statistical methods were used to investigate variable characteristics, correlations and dependencies. These methods were mainly based on descriptive statistical analysis and regression-based techniques.

The study concluded there is a statistically significant positive relationship between corporate governance measured by the Remuneration and the Nomination Committee members and ROE. and There is a statistically significant positive relationship between corporate governance measured by the Audit Committee members and the ROA, while there is a statistically significant negative relationship between CEO/Chairman duality and the ROA, and a statistically significant negative relationship between (the non-executive members of the remuneration and the nomination Committee, board size, board independence, and CEO/Chairman duality and the GPM. Also the study concluded there is a statistically significant positive relationship between (government ownership, foreign ownership, major shareholders ownership) and ROA, and there is statistically significant positive relationship between (major shareholders ownership, the

Board Directors ownership) and GPM. While there is a statistically significant negative relationship between the Arab ownership and GPM.

The results also showed that the presence of corporate governance and ownership structure together have a positive impact on (ROA), Where government ownership is the most influential variable. And the corporate governance and ownership structure have a positive impact on (GPM), Where the major shareholders ownership is the most influential variable.

More interestingly, although our study showed that Jordanian public shareholding companies are committed to implementing internal control requirements stated in the International Standard on Auditing No.315. However, this commitment does not seem to have a positive impact on the profitability of companies. This finding essentially will open a new research platform on how internal control requirements are met and implemented?

The results clearly indicated the need to activate Governance Guidelines by Jordanian Securities Commission. This is of paramount importance, in order to ensure that public share holding companies adhere to the requirements of corporate governance. This will indeed improve performance and increase investor confidence in return. Additionally, the study recommended that companies should have their own internal independent units in accordance with the requirements of the internal control system and that auditing departments need to be supported with the necessary expertise.